التَّحْرِيرُ الْمُنِيرُ

عَلَى كِتَابِ التَّيْسِيرِ

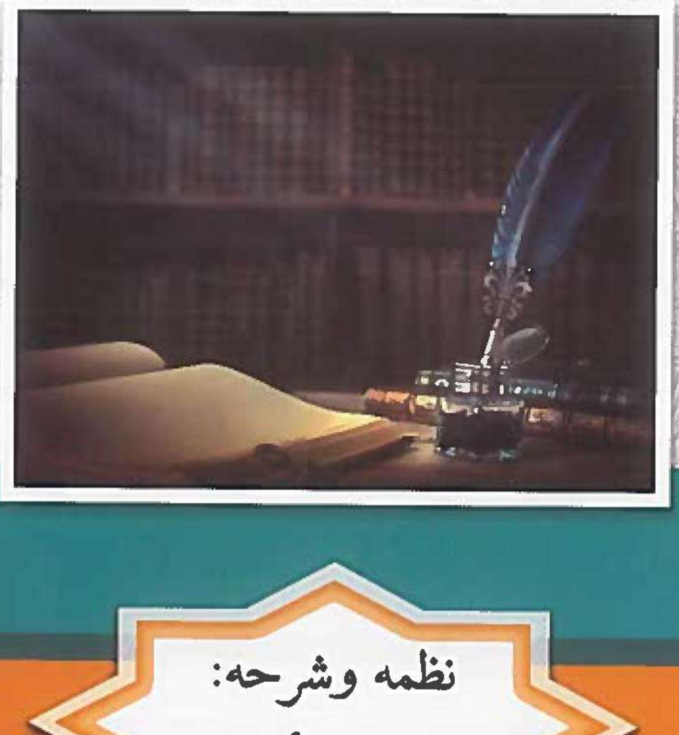

نظمه وشرحه:

محمد يحيى شريف

دار الإمام مالك
البليدة - الجزائر

التَّحْرِيرُ الْمُنِيرُ عَلَى كِتَابِ التَّيْسِيرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

التَّحْرِيرُ الْمُنِيرُ

عَلَى كِتَابِ التَّيْسِيرِ

نظمه وشرحه:

محمد يحيى شريف

دار الإمام مالك
البليدة - الجزائر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

الطَّبْعَةُ الأُولَى
1442هـ - 2021م

فيفري 2021م

ISBN:978-9931-769-81-1

يُطْلَبُ الكِتَابُ مِن

قسم التوزيع بدار الإمام مالك

هاتف: 0664.59.59.53
darelimam_malek@yahoo.fr

مقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله وبعد.

فهذا نظمٌ وَضعته مع شرح مختصر في تحرير كتاب «التيسير في القراءات السبع» للحافظ أبي عمرو الداني، مقتصرًا فيه على الأوجه الثابتة بالأداء من طرق «التيسير»، مُعتمدًا على أوجه الخلاف الواردة والمقروء بها من طريق «الشاطبية»، وذلك لشهرتها عند أهل الاختصاص، ولعلمهم بالخلاف المقروء به من طريقها.

وقد أهملت ما وقع عليه الاتفاق بين ما ثبت في طرق «التيسير» وبين ما نقله الشاطبيّ رحمه الله تعالى وكذا الأوجه التي لم تحظ بالقبول عند المحقّقين من أهل الأداء.

وقد التزمت الإيجاز والاختصار ما استطعت في شرح أبياته، مستدلاًّ في الجملة بأقوال الحافظ رحمه الله في المسائل التي ذُكِرَتْ، مُبيّنا مذهبه في كتابه «التيسير» ومذهب الشاطبيّ رحمهما الله تعالى، وكذا الأوجه التي ذُكرت في «التيسير» وهي ليست من طرقه.

وإتمامًا للفائدة ذكرت في آخر الكتاب جدولين: الأول: في المسائل المحرّرة من طريق كتاب «التيسير»، والثاني: في الأوجه التي ذُكرت في كتاب «التيسير» وهي ليست من طرقه.

والذي حملني على تأليف هذا الكتاب أمور:

أوّلاً: منزلة الحافظ أبي عمرو الداني وكتابه «التيسير» عند أهل الفنّ وعند المغاربة منهم على وجه الخصوص.

ثانيا: الاعتناء بكتاب «التيسير» تحريرا وأداءً وإعادته للواجهة إذ قلّ من يُقرئ بالقراءات من طرقه لا سيما بعد أن برزت «الشاطبية» وانتشرت في جميع الأقطار الإسلامية.

ثالثا: عدم وقوفي على تأليف يُعْنَى بتحرير كتاب «التيسير» على أساس الأوجه الخلافية الثابتة والمقروء بها من طريق «الشاطبية».

رابعا: إبراز ما قرأه الحافظ من أوجه الخلاف على شيوخه عن القراء السبعة من الطرق المسندة في كتاب «التيسير» وبيان ما خرج فيه عنها.

خامسا: إمكانية رواية القراءات السبع من طرق «التيسير» بالسند المتصل إلى الحافظ عن طريق الإمام الشاطبيّ وابن الجزري رحمهما الله تعالى، لأنّ طرق «التيسير» كلّها هي من ضمن طرق «الشاطبية»، و«النشر».

وقد استغنيت عن ترجمة الأئمّة الذين لا تخفى سيرتهم ومنزلتهم عند العلماء فضلاً عن أهل الاختصاص كالحافظ، والشاطبي، وابن الجزري والقراء العشرة ورواتهم.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبّل منّا صالح الأعمال، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

نَظْمُ التَّحْرِيرِ الْمُنِيرِ عَلَى كِتَابِ التَّيْسِيرِ

مُقَدِّمَة

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ *** سِرًّا وَجَهْرًا أَبَدًا بِفَضْلِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَبَدِي *** عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
وَالْآلِ والصَّحْبِ وَكُلِّ مُتَّبِعْ *** سَبِيلَهُمْ مُثَابِرًا وَمُقْتَنِعْ
فَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ قَدْ وُضِعَتْ *** لِعَزْوِ أَوْجُهِ الخِلَافِ ثَبَتَتْ
فِي (الْحِرْزِ) وَفْقَ مَا بِالإِسْنَادِ حُمِلْ *** مِنْ طُرُقِ (التَّيْسِيرِ) بِالْأَدَا نُقِلْ
عَنْ سَبْعَةِ الْبُدُورِ كَيْ يَنْسَجِمَا *** النَّقْلُ مَعْ إِسْنَادِهِ فَيَسْلَمَا
مِنْ كُلِّ تَلْفِيقٍ وَخَلْطٍ أُعْمِلَا *** وَذَا بِإِبْرَازِ العَتِيقِ لِلْمَلَا
وَمُهْمِلًا كُلَّ دَخِيلٍ نُقِلَا *** كَذَا وِفَاقُ (الْحِرْزِ) مَعْ مَا قُوبِلَا
مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْبَيَانِ كُلَّمَا *** اِشْتَهَرَ الْحُكْمُ بِهِ وَعُلِمَا
خُذْ طُرُقَ (التَّيْسِيرِ) حَتَّى تَفْقَهَا *** مَصَادِرَ التَّحْرِيرِ مِنْ أُصُولِهَا
فَوَرْشُهُمْ عَنِ ابْنِ خَاقَانٍ نُقِلْ *** شُعْبَةُ قُلْ عَنْ فَارِسٍ قَدِ اتَّصَلْ
عَنْهُ طَرِيقَ السَّامِرِيِّ قَدْ رَوَى *** لِقُنْبُلٍ هِشَامِ السُّوسِي حَوَى
خَلَّادُهُمْ وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الحَسَنْ *** فَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مِينَا عَوِّلَنْ
حَفْصُهُمُ مَعْ خَلَفٍ قَدْ نُقِلَا *** عَنِ ابْنِ غَلْبُونٍ فَكُنْ مُحَصِّلَا
وَمِنْ طَرِيقِ الْفَارِسِيِّ قَدْ سَلَكْ *** الدَّانِ عَنْ غَيْرِهِمُ وَمَا تَرَكْ

بَابُ البَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْن

بَسْمِل لِّشَامٍ وَعَنِ الدُّورِي فَصِلْ *** وَاسْكُتْ عَنِ السُّوسِي وَوَرْشِهِمْ تُجَلْ
وَلَا تُبَسْمِلْ عِنْدَ الاَجْزَاءِ وَفِي *** اَلاَرْبَعِ الزُّهْرِ كِغَيْرِهَا تَفِي
كَتَوْبَةٍ وَصِلْ لِّذِي بَسْمَلَةِ *** وَالْوَقْفُ سَائِغٌ لِكُلٍّ فِئَةِ
وَاخْتَارَ وَصْلَهَا بِأُولَى سُورَةِ *** وَالْقَطْعَ عَمَّا قَبْلَهَا بِسُنَّةِ

بَابُ مِيمِ الجَمْعِ وَهَاءِ الكِنَايَةِ

وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ لِقَالُونٍ فَصِلْ *** مَعْ يَأْتِهِ (طَهَ) وَبِالْقَصْرِ نَقَلْ
هِشَامُهُمْ مَعْ (نُؤْتِهِ) (نُوَلِّهِ) *** (فَأَلْقِهِ) (يتَّقِهِ) (وَنُصْلِهِ)
(يُؤَدِّهِ) وقُلْ بِإِسْكَانٍ قَرَا *** خَلَّادُهُمْ فِي (يَتَّقِهْ) كَمَا جَرَى
وَقَصْرُ (يَرْضَهْ) عَنْ هِشَامٍ قَدْ حَصَلْ *** وَقُلْ عَنِ الدُّورِي بوَصْلِهَا نُقِلْ

بَابُ المَدِّ وَالْقَصْرِ

وَاقْصُرْ لِقَالُونِهِمُ فِيمَا انْفَصَلْ *** وَالْوَسْطُ لِلدُّورِي كَذَا قُلْ فِي الْبَدَلْ
واللِّينِ عَنْ وَرْشٍ كَـ (سَوْءَاتِ) إذَنْ *** (عَاداً الْأُولَى) أَلِفَيْ (ءالَانَ) بِنْ
وَفِي (يُؤَاخِذُ) اقْصُرَنْ والخُلْفُ فِي *** (عَيْنٍ) تَوَسُّطًا ومَدًّا فَاعْرِفِ
سِوَى لِطَاهِرٍ فَعَنْهُ وَسِّطَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ مَعْ خَلَفٍ وَلْتَحْرِصَنْ
وَقُلْ عَنِ الْمَكِّيِّ فِي (الَّذَيْنِ) مَعْ *** (هَاتَيْنِ) بِالْإِشْبَاعِ لاَ خُلْفٌ يَقَعْ
وَاقْصُرْ بِعِمْرَانَ لِكُلِّهِمْ بِلَا *** إِشْبَاعِ مِيمِ عِنْدَ وَصْلٍ تَجْمُلَا
فِي الْعَنْكَبُوتِ اخْصُصْ لِوَرْشِهِمْ وَفِي *** اَلْوَقْفِ عَنْهُمْ أَشْبِعَنْ لَّا تَأْسَفِ
وَأَشْبِعِ الْعَارِضَ لِلسُّكُونِ عَنْ *** وَرْشٍ وَبِالتَّوْسِيطِ غَيْرُهُ زَكِنْ

وَالْوَسْطُ لِلْجَمِيعِ فِيهِ لَا يُرَدْ ❊❊❊ إِذِ الخِلَافُ فِيهِ جَائِزًا يُعَدْ

بَابُ الهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ

عِنْدَ اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ أَبْدِلَا ❊❊❊ ثَانِيهِمَا مَدًّا لِّوَرْشٍ مُسْجَلَا
وَعَنْهُ (هَؤُلَاءِ) وَ(الْبِغَا) بِيَا ❊❊❊ مَكْسُورَةٍ حَتْمًا كَمَا قَدْ رُوِيَا
أُخْرَاهُمَا إنْ فُتِحَا بِكِلْمَةِ ❊❊❊ بِالْمَدِّ سَهِّلْ عَنْ هِشَامٍ وَاثْبُتِ
وَذَاتَ كَسْرٍ حقِّقَن لَّهُ بِمَدْ ❊❊❊ فِي سَبْعَةٍ سَهِّلْ بِفُصِّلَت تَّجِدْ
وَفِي (أئِمَّةً) مَعَ الْبَاقِي بِلَا ❊❊❊ مَدٍّ رَوَى فَخُذْ بِهِ مُحَصِّلَا
وَعِنْدَ ضَمٍّ قُلْ كَقَالُونٍ سِوَى ❊❊❊ فِي آلِ عِمْرَانَ كَحَفْصِهِمْ رَوَى
وَمَدُّ عِيسَى فِي (أَؤُشْهِدُوا) لَزِمْ ❊❊❊ (وَأَئِذَا) بِالشَّفْعِ عَنْ ذَكْوَانَ تَمْ
بِمَرْيَمٍ لَّا مَدَّ لِلسُّوسي بِضَمْ ❊❊❊ كَذَا عَنِ الدُّورِي بِعِمْرَانَ فَتَمْ
وَالْمَدُّ فِي الْبَاقِي لَهُ قَدْ نُقِلَا ❊❊❊ مِنَ الطَّرِيقِ بِالْأَدَاءِ يُجْتَلَى
كَـ (الذَّكَرَيْنِ) أَبْدِلَن لِّوَرْشِهِمْ ❊❊❊ وَسَهِّلَن لِّغَيْرِهِ كَمَا عُلِمْ
وَفِي (بِهِ السِّحْرُ) عَنِ الْبَصْرِي فَمُدْ ❊❊❊ مُسْتَفْهِمًا وَغَيْرُ ذَاكَ مَا وَرَدْ
حَالَ اتِّفَاقِ سَهِّلَن لِّقُنْبُلَا ❊❊❊ الْأُخْرَى بِكِلْمَتَينِ أَدْغِم مُّبْدِلَا
(بِالسُّوءِ إِلَّا) الْبَزِّ مَع عِّيسَى قَرَا ❊❊❊ وَخُلْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ غُيِّرَا
وَمَعْ (يَشَاءُ إِنْ) بِكَسْرِ الْوَاوِ فِي ❊❊❊ ثَانِيهِمَا أَبْدِل لِّكُلِّهِمْ تَفِي
وَالْخُلْفَ قُلْ عَنْ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَا ❊❊❊ عَنْ كُلِّ مَنْ عَلَى طَرِيقِهِ حَدَا

بَابُ الهَمْزِ المُفْرَدِ

وَسَهِّلَنْ (رَأَيْتُمُ) مُسْتَفْهِمَا ❊❊❊ (هَأَنْتُمُ) لِوَرْشِهِمْ مُعَلِّمَا

(لَأَعْنَتَ) الْبَزِّي وَعَنْهُ بَابَ (يَيْـ *** ـئَسِ) اقْلِبَنَّ مُبْدِلًا بِأَيِّ زَيْ
وَ(لِأَهَب) بِّالْهَمْزِ عَنْ قَالُونِهِمْ *** وَ(اللَّآءِ) سَهِّلَنَّ عَنْ سُوسِيِّهِمْ
وَقِفْ بِيَا سَاكِنَةٍ لَهُ كَذَا *** لِلدُّورِ وَالْبَزِّي بِإِطْلَاقٍ شَذَا

بَابُ السَّكْتِ والوَقْفِ عَلَى الهَمْزَةِ

وَاسْكُتْ عَلَى (أَلْ) مُطْلَقًا لِّخَلَفِ *** مَكِّن لَّهُ (شَيْئًا) بِلَا تَعَسُّفِ
(شَيْءٍ) كَذَا وَالْوَقْفُ بِالنَّقَلِ مَشَى *** أَدْغِمْ لِخَلَّادٍ فَعَنْهُ قَدْ فَشَا
وَفِي جَمِيعِ وَاوٍ اَصْلِيٍّ وَيَا *** تَقَدَّمَا مُسَكَّنَيْنِ رُوِيَا
كَمَا (تَنُوءُ) مَعْ (كَهَيْئَةٍ) وقَفْ *** هِشَامُهُمْ مُدَّغِمًا عِنْدَ الطَّرَفْ
وَالسَّكْتُ عَنْ خَلَّادِهِمْ قُدْ مُنِعَا *** كَذَا لِحَمْزَةٍ بِمَفْصُولٍ وَعَى
مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ عَنْدَ وَقْفٍ حَصَلَا *** سِوَى لِخَلَّادٍ بِـ (أَلْ) قَدْ نُقِلَا
وَعَنْهُ غَيِّرْ هَمْزَةً إِنْ وُسِّطَتْ *** بِزَائِدٍ وَقِفْ كَمَا قَدْ رُسِمَتْ
لَهُ وَعَنْ هِشَامِهِمْ عِنْدَ الطَّرَفْ *** وَالَاخْفَشَ امْنَعْ قَوْلَهُ لَا يُخْتَلَفْ
عَنْهُمْ وَفِي (مُسْتَهْزِئُو) وَنَحْوِهِ *** فَاحْذِفْ لِخَلَّادٍ وَسَهِّلْ وَازْوِهِ
عَنْ خَلَفٍ كَالْخَاطِئِينَ سَوِّيَنْ *** وَكَـ (السَّمَا) وَنَحْوِهِ فَأَبْدِلَنْ
بِالْمَدِّ عَنْهُ ثُمَّ سَهِّلَنَّ مَعْ *** رَوْمٍ بِمَدِّهِ وَقَصْرِهِ وَقَعْ
فِي غَيْرِ فَتْحٍ قُل لِّخَلَّادٍ رَوَى *** وَعَنْ مُحَرَّكٍ بِلَا مَدٍّ حَوَى
كَنَحْوِ (يُبْدِئُ) وَعَنْ هِشَامِهِمْ *** كَمِثْلِ خَلَّادٍ رِوَايَةً لَّزِمْ
وَهَاءَ (أَنْبِئْهُمْ) (وَنَبِّئْهُمْ) فَضُمْ *** وَاكْسِرْ كَـ(حِرْزِهِمْ) لِحَمْزَةَ الْعَلَمْ
(تُؤْوِي) وَ(تُؤْوِيهِ) وَ(رِئْيًا) أَظْهِرَا *** وَأَدْغِمَنْ عَنْهُ وَكُنْ مُسْتَحْضِرَا

(هُزُؤًا) كَذَا (كُفُؤًا) بِوَاوٍ أَبْدَلَا *** خَلَّادُهُمْ وَخَلَفٌ قَدْ نَقَلَا

بَابُ النَّقْلِ

وَهَا (كِتَابِيَهْ) لِلإِسْكَانِ خَضَعْ *** لِوَرْشِهِمْ وَ(مَالِيَهْ) كَذَا اتُّبِعْ
وَانْقُلْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ عِنْدَ الِابْتِدَا *** لِكَوْنِهِ الْأَوْجَهَ عَنْهُ فِي الْأَدَا

بَابُ الإِدْغَامِ الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ

وَتُدْغَمُ الْحُرُوفُ إِنْ تَحَرَّكَتْ *** لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ دَعْ كَمَا ثَبَتْ
وَذَا عَنِ السُّوسِي وَأَظْهِرْ مُهْمِزَا *** كَذَا رَوَى الدُّورِي فَكُنْ مُحْتَرِزَا
لَا خُلْفَ فِي إِدْغَامِ (تَوْرَاةَ) (زَكَا *** ةَ ثُمَّ) قُلْ فِي (الرَّأْسُ شَيْباً) أَدْرِكَا
وَالْوَاوُ مِنْ مَضْمُومِ (هَا) (هُوَ) ادُّغِمْ *** وَ(آلَ لُوطٍ) دُونَ خُلْفٍ يَنْسَجِمْ
وَاخْتَارَهُ فِي مُدْغَمٍ إِنْ عُلِّلَا *** (طَلَّقَكُنْ) كلٌّ عَنِ السُّوسِي جَلَى
وَالْخُلْفُ بَاقٍ (آتِ ذَا الْ) (وَلْتَأْتِ طَا) *** مَعْ (جِئْتِ شَيْئًا) فَاحْفَظَنَّ وَاضْبِطَا
وَفِي (الْمُغِيرَاتِ) بِالإِدْغَامِ نَقَلْ *** خَلَّادُهُمْ (وَالْمُلْقِيَاتِ) فَاعْتَمِلْ
وَ(اللَّايِ) مَعْ (يَئِسْنَ) لِلدُّورِي وَلِلْـ *** بَزِّي فَأَظْهِرْ وَاسْكُتَنَّ إِنْ تَصِلْ
(يَغْفِرْ لَكُمْ) وَمِثْلَهُ قَدْ أَدْغَمَا *** الدُّورِ عَنْ بَصْرِيِّهِمْ لَا تَكْتُمَا
وَحَرْفُ (زَيَّنَّا) بِإِظْهَارٍ ثَبَتْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوانَ كَذَا فِي (وَجَبَتْ)
وَفِي النِّسَا خَلَّادُهُمْ فِي (بَلْ طَبَعْ) *** أَدْغِمْ هُوَ الْمُخْتَارُ عَنْهُ لَا تَدَعْ
أَظْهِرْ عَنِ الْمَكِّي (يُعَذِّبْ مَنْ يَشَا *** ءُ) وَهْوَ فِي الْبِكْرِ فَعَنْهُ قَدْ مَشَى
الْبَزِّ مَعْ قَالُونِهِمْ قَدْ أَظْهَرَا *** (ارْكَبْ) وَعَكْسُهُ لِخَلَّادٍ جَرَى
وَأَظْهِرَنْ (يَلْهَثْ) لِقَالُونَ وَعَنْ *** شُعْبَةَ بِالْخُلْفِ رَوَى وَأَظْهِرَنْ
لِوَرْشِهِمْ (نُونَ) وَ(تَأْمَنَّا) أَشِمْ *** لِكُلِّهِمْ كَذَا وَ(نَخْلُقكُّمْ) أَتِمْ

بَابُ الفَتْحِ وَالإِمَالَةِ

(تَوْراةِ) عَنْ عِيسَى عَلَى الْفَتْحِ حُصِرْ *** قَلِّل لِّوَرْشٍ كُلَّ خُلْفٍ مُسْتَقِرْ
سِوَى (أَرَاكَهُمْ) فَدَعْ تَقْلِيلَهُ *** عَنْ نَافِعٍ إِذْ لَيْسَ مَرْفُوعًا لَّهُ
وَفَتْحُ (بُشْرَايَ) عَنِ البَصْرِيِّ حَلْ *** نَحْوَ (نَرَى الله) عَنِ السُّوسِي أَمِلْ
(رَا) غَلِّظَن لَّامًا وَفِي (أَدْرَى) (رَأَى) *** مَعْ مُضْمَرٍ فَتْحٌ لِّذَكْوَانَ جَرَى
أَمِل لَّهُ (حِمَارِكَ) (الْمِحْرَابَ) وَ(الْـ *** ـحِمَارِ) مَعْ (زَادَ) بِلَا اسْتِثْنَا نَقَلْ
وَافْتَحْ لَهُ (عِمْرَانَ) (الإِكْرَامِ) وَفِي *** (إِكْرَاهِهِنْ) (هَارٍ) وَبَعْدُ فَاكْتَفِ
وَفَتْحَ (هَارٍ) لِابْنِ مِينَا فَاقْتَصِرْ *** عَلَيْهِ فِي الأَدَاءِ حَتَّى يَسْتَقِرْ
(آتِيكَ) نَمْلِ مَعْ (ضِعَافًا) افْتَحَنْـ *** ـهُمَا لِخَلَّادٍ وَلَا تُقَلِّلَنْ
وَمَيِّلَنَّ الرَّاءَ إِنْ تَكَرَّرَتْ *** عَنْهُ كَـ(الأَشْرَارِ) كَمَا قَدْ رُوِيَتْ
(هَا) (يَا) افْتَحَنْ عَنِ ابْنِ مِينَا وَأَمِلْ *** الْ (هَا) عَنِ الْبَصْرِيِّ دُونَ (يَا) تَجِلْ
وَفِي (رَأَى) مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ أَمِلْ *** عَنْ شُعْبَةَ الرَّا دُونَ هَمْزٍ وَاسْتَدِلْ
وَاعْكِسْ عَنِ السُّوسِي وَقَبْلَ سَاكِنِ *** فَافْتَحْهُمَا فِي الْوَصْلِ غَيْرَ وَاهِنِ
وَعَنْهُ بِالْفَتْحِ اقْرَأَنَّ فِي (نَأَى) *** مَعًا فَكُنْ مسْتَبْصِرًا وَمُقْرِئَا
فِي (النَّاسِ) عِنْدَ الْخَفْضِ لِلدُّورِي أَمِلْ *** وَافْتَحْ لَهُ فِي (أَسَفَى) بِلَا خَجَلْ
وَلِلْكِسَائِيِّ أَمِلْ سِوَى الْأَلِفْ *** فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ بِلَا خُلْفٍ أُلِفْ
وَفِي (أُوَارِي) وَ(يُوَارِي) عَنْهُ قُلْ *** بِالْفَتْحِ فِي الْعُقُودِ لَا خُلْفٌ يَحُلْ
وَقَبْلَ سَاكِنٍ وَفِي مُنَوَّنِ *** فَقِفْ بِمَا أُصِّلَ غَيْرَ مُحْزِنِ
(كِلْتَا) افْتَحَنْ لِّكُلِّهِمْ وقْفًا وَفِي *** (تَتْرًا) عَنِ الْبَصْرِي لِتَنْوِينٍ حُفِي

بَابُ الرَّاءَاتِ

(حَيْرَانَ) مَعْ (ذِكْراً) وَبَابَهْ فَخِّمَنْ *** لِوَرْشِهِمْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ عَوِّلَنْ
وَقِفْ بِتَفْخِيمٍ عَلَى (فِرْقٍ) لِكُلْ *** وَخُلْفُهُمْ فِيهَا لَدَى الْوَصْلِ فَقُلْ

بَابُ اللَّامَاتِ

وَاللَّامَ فِي نَحْوِ (فِصَالًا) رَقِّقَنْ *** كَذَا الَّتِي تَسْكُنُ وَقْفًا فَاعْرِفَنْ
وَمَعْ ذَوَاتِ الْيَا بِتَغْلِيظٍ وَرَدْ *** وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ رَقِّقْ وَاعْتَمِدْ

بَابُ الوَقْفِ عَلَى المَرْسُومِ وبَابُ يَاءَاتِ الإِضَافَةِ وَالزَّوَائِدِ

نَحْوُ (بِمَهْ) بِالْحَذْفِ لِلْبَزِّي وَرَدْ *** (مَحْيَايَ) سَكِّنَن لِوَرْشِهِمْ تَسُدْ
(عِنْدِي) لِبَزٍّ وَبِفَتْحِهِ نُقِلْ *** عَنْ قُنْبُلٍ مُحَرَّرًا كَمَا فُعِلْ
سَكِّنْ (وَلِي دِينِ) عَنِ الْبَزِّي وَعَنْ *** قَالُونِهِمْ حَذْفَ (دَعَانِ) (الدَّاعِ) صُنْ
(يُنَادِ) بِالْيَا قِفْ عَنِ الْمَكِّي وَفِي *** (بِالْوَادِ) قُنْبُلٍ وَ(نَرْتَعِي) احْذِفِ
(تَسْأَلْنِ) أَثْبِتْ مُطْلَقًا فِي الْكَهْفِ عَنْ *** ذَكْوَانَ وَالْحَذْفُ عَنِ الْبَصْرِي زُكِنْ
وَذَاكَ فِي (أَكْرَمَنِي) (أَهَانَنِي) *** (عِبَادِ) فِي الزُّمْرِ عَنِ السُّوسِي اعْتَنِ
(كِيدُونِ) الَاعْرَافِ بِالِاثْبَاتِ تَلَا *** هِشَامُهُمْ وَصْلًا وَوَقْفًا فَانْقُلَا
(ءَاتَانِ) نَمْلِ عِنْدَ وَقْفٍ أَثْبِتَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ وَابْنِ الْعَلَاءِ وَاحْذِفَنْ
مَعَ (التَّلَاقِ) وَ(التَّنَادِ) نَاقِلَا *** عَنِ ابْنِ مِينَا فَاهِمًا وَمُعْمِلَا
وَالْخُلْفُ عَنْهُ قُلْ بِـ(يَا) (رَبِّي) وَعَنْ *** هِشَامِهِمْ فَتْحَ (أَرَهْطِيَ) اعْمَلَنْ

بَابُ فَرْشِ الحُرُوفِ

وَبَابُ (بَارِئْكُمْ) سُكُونُهُ حَصَلْ *** مِنْ طُرُقِ الدُّورِي فَعَنْهُ قدْ وَصَلْ
وَحَيْثُ جَا بِالْيَاءِ (إِبْرَاهِيمَ) دُمْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَتُحْرِزَ الْأَتَمْ
(يَبْصُطُ) سِينٌ (بَصْطَةً) صَادٌ وَقُلْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ بِالصَّادِ فِيهِمَا تَحُلْ
بِالسِّينِ فِيهِمَا لِخَلَّادٍ وَرَدْ *** بِالصَّادِ عَنْهُمَا (الْمُصَيْطِرُو) وُجِدْ
مَعْ (بِمُصَيْطِرٍ) لِخَلَّادٍ نُقِلْ *** وَزِدْ لَهُ الْإِشْمَامَ فِيهِمَا تُجَلْ
وَفِي (تَمَنَّوْنَ) (تَفَكَّهُونَ) دَعْ *** تَشْدِيدَ (تَا) لِلْبَزِّ حَتَّى تَتَّبِعْ
وَ(شُرَكَائِي) اهْمِزْ لَهُ كَغَيْرِهِ *** فِي النَّحْلِ لَا رِوَايَةٌ مِنْ دُونِهِ
(لِتُنْذِرَ) اقْرَأَنْ بِغَيْبِهِ وَقُلْ *** فِي (آنِفًا) إِثْبَاتُهُ لَهُ نُقِلْ
وَعَنْ هِشَامٍ خَاطِبَن (لَّا يَحْسَبَنْ) *** نُونَ (تُحَاجُونِ) بِتَخْفِيفٍ زُكِنْ
(أَفْئِدَةً) بِاليَا وَفِي (هِئْتَ) افْتَحَنْ *** وَ(كِسَفًا) فِي الرُّوم عَنْهُ سَكِّنَنْ
خَفِّفْ (لَمَا) أَنِّثْ (يَكُونَ دُولَةٌ) *** وَ(لِبَدًا) قُلْ ضَمُّهُ رِوَايَةٌ
وَ(قَالَ آتُونِي) بِوَصْلِ شُعْبَةُ *** وَكَسْرُ شِينٍ فِي (انْشُزُوا) مَقْرَبَةٌ
وَ(الْمُنْشَئَاتِ) وَبِالإِشْمَامِ رَوَى *** فِي (لَدُنِي) عَنْهُ أَدَاءً فَجَرَى
وَ(بَيْئَسٍ) عَنْهُ بِخُلْفِهِ كَذَا *** فِي كَسْرِ هَمْزِ (أَنَّهَا) فَحَبَّذَا
وَفِي (نِعِمَّا) سكِّنِ اخْفِ عَنْهُ مَعْ *** بَصْرٍ وَقَالُونٍ وَحُكْمُهُ يَقَعْ
فِي مِثْلِهِ (تَعْدُوا) (يَهَدِّي) مَعْ (يَخَصْـ *** ـصِمُونَ) عَنْ قَالُونِهِمْ بِهَا يُخَصْ
وَعَنْهُ فِي (أَنَا) قُبَيْلَ كَسْرَةٍ *** فَحُكْمُهُ كَالْحِرْزِ فِي رِوَايَةِ
وَاقْصُرْ عَنِ الْبَزِّي بِـ (لَا أُقْسِمْ) وَ(لَا *** أَدْرَاكُمْ) كَذَا قِفَنْ (سَلَاسِلَا)

عَنْهُ وَعَنْ ذَكْوانَ ثُمَّ أَثْبِتَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ وقْفًا فَلَا تُغَيِّرَنْ
(لَيَجْزِيَنْ) بِالنُّونِ عَنْ ذَكْوَانِهِمْ *** وعَنْهُ (تَخْرُجُونَ) فِي الرُّومِ فُهِمْ
(إلْيَاسَ) بِالْوَصْلِ و(تُؤْمِنُونَ) مَعْ *** (تَذَّكَّرُونَ) بِالْخِطَابِ لَا تَدَعْ
وَاكْسِرْ لَهُ تَنْوِينَ سَاكِنَيْنِ فِي *** (بِرَحْمَةٍ) (خَبِيثَةٍ) لِتَقْتَفِي
وفِي (اقْتَدِهْ) حَرِّكْ بَكَسْرٍ مُشْبِعَا *** فِي الْوَصْل إِنْ كُنْتَ لَهُ مُتَّبِعَا
(ضُعْفٍ) وَ(ضُعْفًا) فَتْحُهُ قَدْ نُقِلَا *** عَنْ حَفْصِهِمْ رِوَايَةً فَحَصِّلَا
(بِالسُّوقِ) (سُوقِهِ) بِهَمْزِ الْوَاوِ قُلْ *** عَنْ قُنْبُلٍ والْقَصْرُ (أَن رَّآهُ) حَلْ
وَلِلْكِسَائِي مِيمُ (يَطْمِثْهُنَّ) ضُمْ *** أُولَاهُمَا وَكَسْرُ الْأُخْرَى يُلْتَزَمْ

بَابُ التَّكْبِيرِ

مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى عَنِ البَزِّي صِل *** تَكْبِيرَهُمْ مُجَرَّدًا ثُمَّ انْقُلِ
وَلَمْ يَرِدْ عَنْ قُنبُلٍ فِيمَا رَوَى *** الدَّانِ مِنْ طَرِيقِهِ فَيُحْتَوَى
وَتَرْكُ بَعْضِهِمْ لَهُ لكَونِهِ *** لَيْسَ بِقُرْآنٍ فَيُعْتَدَّ بِهِ

الخَاتِمَةُ

وَفي الْخِتَامِ الْحَمْدُ للهِ كَمُلْ *** نَظْمِي بِتَحْرِيرِ وَشَرْحٍ مُعْتَدِلْ
ثُمَّ صَلَاةٌ مَعْ سَلَامٍ أَبَدِي *** عَلَى الشَّفِيعِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ عَلَى *** مِنْوَالِهِ مُتَّبِعًا وَمُعْمِلَا

شرح النظم

مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ *** سِرًّا وَجَهْرًا أَبَدًا بِفَضْلِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الأَبَدِي *** عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
وَالآلِ والصَّحْبِ وَكُلِّ مُتَّبِعْ *** سَبِيلَهُمْ مُثَابِرًا وَمُقْتَنِعْ

(**الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ *** سِرًّا وَجَهْرًا أَبَدًا بِفَضْلِهِ**): الحمد هو الشكر والثناء لله المقرون بالمحبّة والتعظيم، فنحمده على نِعَمِه الكثيرة التي أسبغ علينا كما قال عزّ وجلّ: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا}، وقوله تعالى: {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً}، وَمن أفضل النعم نعمة القرءان يسَّره تعالى للذكر، ففيه الشفاء والهدى والموعظة. ومن تمام الحمد أن يكون في السّرّ والجهر، وعلى الاستمرار والدوام آناء الليل وفي أطراف النهار من غير انقطاع مديد ولا غفلة متباعدة متكرّرة، وما ذلك إلاّ بفضله سبحانه على توفيقه للذكر والحمد وعلى الأجر والمثوبة.

(**ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الأَبَدِي*** عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ**): والصلاة على النبيّ هي الدعاء بأن يثنيَ الله تعالى عليه في الملإ الأعلى، (الأَبَدِي) معناه الدائم المستمرّ، (المُصْطَفَى)، أي المختار.

(**وَالآلِ والصَّحْبِ وَكُلِّ مُتَّبِعْ *** سَبِيلَهُمْ مُثَابِرًا وَمُقْتَنِعْ**): (وَالآلِ) معناه وآله، وهم المؤمنون من قرابته، (والصَّحْبِ) أي وصحابته الكرام ممّن اجتمع بالنبيّ عليه الصلاة والسلام مؤمناً به، ومات على ذلك، (وَكُلِّ مُتَّبِعْ...) أي وكلّ من سلك مسلكهم وواظب عليه بعقيدة واقتناع.

فَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ قَدْ وُضِعَتْ *** لِعَزْوِ أَوْجُهِ الخِلَافِ ثَبَتَتْ

فِي (الْحِرْزِ) وَفْقَ مَا بِالإِسْنَادِ حُمِلْ *** مِنْ طُرُقِ (التَّيْسِيرِ) بِالْأَدَا نُقِلْ
عَنْ سَبْعَةِ الْبُدُورِ كَيْ يَنْسَجِمَا *** النَّقْلُ مَعْ إِسْنَادِهِ فَيَسْلَمَا
مِنْ كُلِّ تَلْفِيقٍ وَخَلْطٍ أُعْمِلَا *** وَذَا بِإِبْرَازِ الْعَتِيقِ لِلْمَلَا
وَمُهْمِلًا كُلَّ دَخِيلٍ نُقِلَا *** كَذَا وِفَاقُ (الْحِرْزِ) مَعْ مَا قُوبِلَا
مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْبَيَانِ كُلَّمَا *** اِشْتَهَرَ الْحُكْمُ بِهِ وَعُلِمَا

أي هذه قصيدة من بحر الرَّجَز، وُضعت لتحرير أوجه الخلاف الثابتة عن القراء السبعة في قصيدة الإمام الشاطبيّ رحمه الله، وهي: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»، وذلك بعزوِ أوجه الخلاف الواردة فيها إلى الطُّرُقِ المسندة بالأداء في كتاب «التيسير» للحافظ أبي عمرو الداني[1]، قصد إبراز ما ثبت من أوجه الخلاف من هذه الطرق، وبيان ما خرج فيه الحافظ من أوجه الخلاف عن طرق «التيسير»، فهو في الحقيقة تحرير لكتاب «التيسير» وليس تحريراً «للشاطبية»، وإنّما استغنت بالخلاف الثابت في «الشاطبية» لشهرتها بين الناس، ولعلمهم بما تضمّنته من أوجه الخلاف، ويُلحق به كل خلاف مقروء به من طريق «الشاطبية» ولو لم يذكُرْهُ الشاطبيّ كمسألة {نعمّا}، و{ألم نخلقكّم} لأنّ الخلاف فيها قد شاع وذاع عند المتأخّرين. والهدف من هذا التحرير أن يكون الأداء منسجماً ومتوافقاً مع ما ثبت من الطرق المسندة في كتاب «التيسير» عن القراء السبعة احترازاً من الوقوع في الخلط والتلفيق بين الطرق، ولا يتحقّق ذلك إلاّ باستبعاد الأوجه الدخيلة على تلكم الطرق، والاقتصار على ما ثبت فيها ونُقل منها بالأداء فلا يبقى منها إلاّ العتيق والخالص. وقد أهملت كلّ ما وقع عليه الاتفاق بين ما ثبت من طرق «التيسير» وما ثبت في «الشاطبية» من أصول وفرش، سوى الخلاف المتفق عليه فإنّي أضفته لأبيّن صحّة الوجهين

---

[1] «غاية النهاية» (1/ 503)، و«معرفة القراء الكبار» (1/ 406)، و«برنامج التجيبي» ص36.

جميعاً من طريق «التيسير»، كلفظ {بَيْئَسٍ} في سورة الأعراف عن شعبة، فقد ذكر الشاطبيّ الخلاف فيه، وقرأ الداني بالوجهين فيه على شيخه أبي الفتح، فذكرت الخلاف في المتن لبيان صحّة الوجهين عن شعبة من طريق «التيسير»، وهكذا صنعت مع كلّ خلاف ثابت في «الشاطبية» وفي طرق «التيسير».

(مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْبَيَانِ كُلَّمَا *** اِشْتَهَرَ الْحُكْمُ بِهِ وَعُلِمَا): أي قد أستغني عن البيان إن كان الأمر معروفاً جلياً لا يحتاج إلى توضيح، لأنّ هذا النظم موجّه للعارفين بالقراءات السبع من طريق «الشاطبية»، فَهو يُعْنَى بتحرير الأوجه لا التعريف بها وبكَيْفِيَّاتها ورواتها، فإن ذكرت مثلاً الإمالة في {الناس} فالمقصود الدوري عن أبي عمرو لا الدوري عن الكسائي، لأنّ الكسائيّ لا يميله، وإن ذكرت رواية ورش أعني طريق أبي يعقوب الأزرق، وإن ذكرت رواية قالون أعني طريق أبي نشيط، وهكذا.

خُذْ طُرُقَ (التَّيْسِيرِ) حَتَّى تَفْقَهَا *** مَصَادِرَ التَّحْرِيرِ مِنْ أُصُولِهَا
فَوَرْشُهُمْ عَنِ ابْنِ خَاقَانٍ نُقِلْ *** شُعْبَةُ قُلْ عَنْ فَارِسٍ قَدِ اتَّصَلْ
عَنْهُ طَرِيقَ السَّامِرِيِّ قَدْ رَوَى *** لِقُنْبُلٍ هِشَامِ السُّوسِي حَوَى
خَلَّادَهُمْ وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الحَسَنْ *** فَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مِينَا عَوِّلَنْ
حَفْصُهُمُ مَعْ خَلَفٍ قَدْ نُقِلَا *** عَنِ ابْنِ غَلْبُونٍ فَكُنْ مُحَصِّلَا
وَمِنْ طَرِيقِ الْفَارِسِيِّ قَدْ سَلَكْ *** اَلدَّانِ عَنْ غَيْرِهِمُ وَمَا تَرَكْ

أي فهذه طرق «التيسير» أذكرها لك لكلّ رواية عن القراء السبعة، لتدرك طريقها المسند في كتاب «التيسير» والذي يتمّ من خلالها ضبط الأوجه التي ثبتت منه.

اعلم حفظك الله أنّ مشايخ الداني الذين أسند إليهم القراءات السبع في كتابه «التيسير» بالأداء أربعة وهم: خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان أبو

القاسم المصريّ الخاقاني[1]، وأبو الفتح فارس بن أحمد الحمصيّ[2]، وعبد العزيز بن جعفر أبو القاسم الفارسيّ[3] ثمّ البغداديّ، وأبو الحسن طاهر بن غلبون الحلبيّ[4]. فروايته عن أبي الفتح من طريقين، الأولى: طريق عبد الله بن الحسين السامريّ[5]، والثانية: طريق عبد الباقي بن الحسن[6]، وقد قمت بحصر الروايات التي نُقِلت في كتاب «التيسير» عن كلٍّ من هذه الطرق الأربعة وذلك كالتالي. فقراءة الداني على ابن خاقان تختصّ برواية ورش، وقراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ تختصّ برواية قنبل، والسوسي، وهشام، وخلّاد، وقراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن تختصّ برواية قالون وقراءة الكسائي، وأمّا قراءته على أبي الفتح عن شيخيه أقصد: عبد الله بن الحسين وعبد الباقي بن الحسن جميعاً فتختصّ برواية شعبة لذلك قلت: (شُعْبَةُ قُلْ عَنْ فَارِسٍ قَدِ اتَّصَلْ)، وقراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون تختصّ برواية حفص ورواية خلف عن حمزة، وقراءته على أبي القاسم الفارسيّ تختصّ بباقي الروايات وهي: رواية البزّي، والدوري عن أبي عمرو، وابن ذكوان. ولكي تتضح الطرق جيّدا، فبيانها يكون بحسب ترتيب الروايات: فأمّا رواية قالون فمن طريق أبي نشيط[7] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وأمّا رواية ورش فمن طريق أبي يعقوب الأزرق[8] من قراءة الداني على أبي

---

[1] «غاية النهاية» (1/ 271)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 690).

[2] «غاية النهاية» (2/ 5)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 717).

[3] «غاية النهاية» (1/ 415)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 634).

[4] «غاية النهاية» (1/ 339)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 698).

[5] «غاية النهاية» (1/ 415)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 634).

[6] «غاية النهاية» (1/ 356)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 680).

[7] «غاية النهاية» (2/ 272)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 438).

[8] «غاية النهاية» (2/ 402)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 373).

القاسم بن خاقان، وأمّا رواية البزّي فمن طريق أبي ربيعة[1] من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي، وأمّا رواية قنبل فمن طريق ابن مجاهد[2] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ، وأمّا رواية الدوري عن أبي عمرو فمن طريق أبي الزعراء[3] من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسيّ، وأمّا رواية السوسي فمن طريق أبي عمران موسى بن جرير[4] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ، وأمّا رواية هشام فمن طريق الحلواني[5] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ، وأمّا رواية ابن ذكوان فمن طريق الأخفش[6] من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسيّ، وأمّا رواية شعبة فمن طريق يحيى ابن آدم[7] من قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامريّ وعبد الباقي بن الحسن جميعاً، وأمّا رواية حفص فمن طريق عبيد بن الصبّاح[8] من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأمّا رواية خلف فمن طريق إدريس[9] من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأمّا رواية خلاد فمن طريق ابن شاذان[10] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ، وأمّا رواية أبي الحارث فمن طريق محمد بن يحيى[11] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد

---

[1] «غاية النهاية» (2/ 99)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 454).

[2] «غاية النهاية» (1/ 139–142)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 533).

[3] «غاية النهاية» (1/ 133)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 467).

[4] «غاية النهاية» (2/ 317)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 483).

[5] «غاية النهاية» (2/ 149)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 437).

[6] «غاية النهاية» (2/ 347)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 485).

[7] «غاية النهاية» (2/ 363)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 342).

[8] «غاية النهاية» (1/ 495)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 411).

[9] «غاية النهاية» (1/ 154)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 499).

[10] «غاية النهاية» (2/ 152)، ومعرفة القراء الكبار (4/ 502).

[11] «غاية النهاية» (2/ 279)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 502).

الباقي بن الحسن، وأمّا رواية الدوري عن الكسائي فمن طريق جعفر بن محمد[1] من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن.

فالحاصل أنّ طريق أبي الفتح هو الأكثر رواية لأنّ الداني أسند عنه في «التيسير» ثماني روايات، ثمّ يليه أبو القاسم الفارسي بثلاث روايات، ثمّ يليه أبو الحسن بن غلبون بروايتين، ثم أبو القاسم بن خاقان برواية واحدة.

---

[1] «غاية النهاية» (1/ 195)، و«معرفة القراء الكبار» (1/ 476).

بَابُ البَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ

بَسْمِلِ لِّشَامٍ وَعَنِ الدُّورِي فَصِلْ ⁂ وَاسْكُتْ عَنِ السُّوسِي وَوَرْشِهِمْ تُجَلْ
وَلَا تُبَسْمِلْ عِنْدَ الَاجْزَاءِ وَفِي ⁂ اَلَارْبَعِ الزُّهْرِ كِغَيْرِهَا تَفِي
كَتَوْبَةٍ وَصِلْ لِّذِي بَسْمَلَةِ ⁂ وَالْوَقْفُ سَائِغٌ لِكُلٍّ فِئَةِ
وَاخْتَارَ وَصْلَهَا بِأُولَى سُورَةِ ⁂ وَالْقَطْعَ عَمَّا قَبْلَهَا بِسُنَّةِ

(بَسْمِلِ لِّشَامٍ): المراد إذا أردتَّ أن تصل السورة بالسورة فافصِلْ بينهما بالبسملة لابن عامر، لأنها قراءة الداني على أبي الفتح عن هشام، وقراءتُه على الفارسي عن ابن ذكوان، وكلا الطريقين من طرق «التيسير». قال الداني في «جامع البيان»: "والذي قرأت له على الفارسي على أبي بكر النقّاش[1] عن الأخفش عن ابن ذكوان، وعلى أبي الفتح عن قراءته على أصحابه في رواية ابن ذكوان وهشام جميعاً بالفصل بالبسملة"[2]، وقال في «المفردات»: "وأقرأني الفارسي وأبو الفتح عن قراءتهما بالبسملة في جميع القرءان"[3]. واختار الحافظ في «التيسير»[4] السكت وهو خروج عن طريقه.

(وَعَنِ الدُّورِي فَصِلْ) أي اقرأ بالوصل بين السورتين من غير بسملة للدوري عن أبي عمرو، لأنّها قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي. قال في «جامع البيان»: "حدَّثني الفارسي عن أبي طاهر[5] أنّ مذهب حمزة، وأبي عمرو أن يصلاَ آخر السورة بأوّل السورة التي تليها"[6]، وهذا نصّ صريح عن الوصل من طريق الفارسي عن أبي

---

[1] «غاية النهاية» (2/ 119)، و«معرفة القراء الكبار» (1/ 294).

[2] «جامع البيان» (1/ 399).

[3] «المفردات» ص299.

[4] «التيسير» ص124.

[5] «غاية النهاية» (1/ 475)، و«معرفة القراء الكبار» (2/ 603).

[6] «جامع البيان» (1/ 404).

طاهر، وهو الطريق المسند في «التيسير». قال ابن الجزري: "وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر"[1]. واختار الحافظ في «التيسير»[2] السكت وهو خروج عن طريقه.

(وَاسْكُتْ عَنِ السُّوسِي وَوَرْشِهِمْ تُجَلْ) أي اقرأ بالسكت بين السورتين من غير بسملة عن ورش وعن السوسي تكن إن شاء الله جليلاً لحرصك على الاتّباع، فأما ورش فقال ابن الجزري: "وبه -أي بالسكت- قرأ الداني على جميع شيوخه"[3]، وأمّا رواية السوسي فقال: "وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان"[4]، وطريق الداني في «التيسير» عن السوسي هو عن أبي الفتح كما هو معلوم، والسكت عبارة "عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"[5]، وقد نقل الشاطبي الأوجه الثلاثة عن ورش وأبي عمرو وابن عامر، وهو المقروء به من طريقه عنهم.

(وَلَا تُبَسْمِلْ عِنْدَ الَاجْزَاءِ) أي لا تقرأ بالبسملة عند الابتداء بأجزاء السور، قال الداني في «جامع البيان»: "وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكلّ، وهو الذي أختار ولا أمنع من التسمية"[7]، وقد نقل الخلاف في «التيسير»[8]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي الأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلَا). والبسملة

---

[1] «النشر» (1/ 260).

[2] «التيسير» ص124.

[3] «النشر» (1/ 261).

[4] «النشر» (1/ 260).

[5] «النشر» (1/ 240).

[6] قال العلامة الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله: "والمراد بأجزاء السور، ما كان بعد أوائلها ولو بآية أو كلمة، فيدخل في ذلك أوائل الأجزاء المصطلح عليها، وأوائل الأحزاب والأعشار، وأوّل كلّ آية ابتدأ بها غير أوّل آية في السورة"(«الوافي في شرح الشاطبية» ص 49).

[7] «جامع البيان» (1/ 406).

[8] «التيسير» ص125.

في الأجزاء من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه.

(وفي *** الاَرْبَعِ الزُّهْرِ كِغَيْرِهَا تَفِي)، والأربع الزهر يُطلق على ما بين السّور التالية: نهاية سورة المدّثر مع أوّل سورة القيامة، ونهاية سورة الانفطار مع أوّل سورة المطفّفين، ونهاية سورة الفجر مع أوّل سورة البلد، ونهاية سورة العصر مع أوّل سورة الهمزة، حيث استحبّ بعض الشيوخ البسملة لمن سكت بين السورتين، والسكت لمن وصل بين السورتين للفصل بين النفي والإثبات، وبين لفظ الجلالة والصبر ولفظ "الوَيْل"، وسميت بالأربع الزهر لشهرتها عند أهل الأداء، ولقد جرى العمل على ترك ذلك لعدم ثبوته في الرواية، قال الداني في «التيسير»: "وليس في ذلك أثَرٌ يُرْوى عنهم، وإنّما هو استحبابٌ من الشيوخ"[1]، وقال في «مفردة أبي عمرو ابن العلاء البصري»: "فقرأت على الفارسيّ وعلى أبي الفتح بغير تسمية، كسائر القرءان، وقرأت على أبي الحسن بالتسمية بينهنّ خاصّة، وبالأوّل آخذ لعدم وجود نصّ في ذلك"[2]، والأخذ بالتسوية بين الأربع الزهر وغيرها هو الصحيح من جهة الرواية، فمن كان مذهبه الفصل بين السورتين فصل بينهما، ومن كان مذهبه السكت سكت بينهما، ومن كان مذهبه الوصل وصل بينهما، وقد أشار إلى الخلاف الشاطبيّ رحمه الله بقوله: (وَبَعْضُهُمُ فِي الأَرْبعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَا).

(كَتوبةٍ وَصِلْ لِذي بَسْمَلَةٍ) أي اقرأ عند وصل الأنفال بالتوبة كما تقرأ عند الوصل بين كلّ سورتين، فمن كان مذهبه السكت بين كلّ سورتين سكت بين الأنفال وبراءة، ومن كان مذهبه الوصل بين كلّ سورتين وصل بينهما، خلافاً لمن كان مذهبه الفصل بين كلّ سورتين بالبسملة، فإنّه يَصل آخر الأنفال بأوّل التوبة من غير بسملة، لأنّ البسملة حُذفت بين الأنفال وبراءة فلا يبقى للفاصلين بالبسملة إلاّ الوصل بين الأنفال وبراءة، لذلك قلت: (وَصِلْ لِذي بَسْمَلَةٍ)، وهذا كلّه حال وصل آخر الأنفال

---

[1] «التيسير» ص 125.

[2] «مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري» ص 46.

بأوّل التوبة.

(وَالْوَقْفُ سَائِغٌ لِكُلِّ فِئَةِ)، والحديث في هذا الشطر يختصّ بالوقف[1] على آخر الأنفال والابتداء بأوّل براءة، ففي هذه الحال يقع الاتفاق بينهم، لأنّ البسملة متعيّنة للجميع إن وُقِفَ على آخر السورة وابتُدئ بالسورة التي بعدها، فلما مُنعت البسملة بين الأنفال وبراءة وصلاً ووقفاً صار الوقف بينهما من غير بسملة سائغاً لكلّ فئة أي لجميع القراء لمن أراد الوقوف على آخر براءة، وامتنع عن الوصل.

(وَاخْتَارَ وَصْلَهَا بِأُولَى سُورَةٍ *** وَالْقَطْعَ عَمَّا قَبْلَهَا بِسُنَّةِ): والمراد إنّ الحافظ اختار من أوجه البسملة، قطعها عن آخر السورة التي قلبها، ووصلها بأوّل السورة الثانية. قال الداني في «جامع البيان»: "واختياري أيضا في مذهب من فصل أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثمّ يبتدئ بالتسمية موصولة بأوّل السورة الأخرى"[2]، وقد خصّ الحافظ هذا الوجه بمذهب من فصل بين السورتين بالبسملة، وفيه نظر، لأنّ قَطْعَ آخر السورة الأولى بما بعدها يوجب الإتيان بالبسملة للجميع فيُبتدأ بها موصولة بأوّل السورة الثانية فيكون اختيار الداني حينئذ شاملاً لكلّ القراء حال قطع آخر السورة بما بعدها، ودليل ذلك قوله رحمه الله: "وكذا لا خلاف بين أهل الأداء التسمية في أوائل السور إذا قطع على أواخر ما قبلهنّ ثمّ ابتدأ بهنّ من غير أن يوصلن بما قبلهنّ في مذهب من فصل ومن لم يفصل"[3].

---

[1] وسبب ذكري لهذه المسألة هو إطلاق ابن الجزري في «النشر» جواز الوصل، والسكت، والوقف جميعاً بين الأنفال وبراءة لكلّ القراء، وهذا الإطلاق فيه نظر، إذ لا يتّجه جواز السكت بين الأنفال وبراءة لمن مذهبه الوصل بين كلّ سورتين، أو الوصل بينهما لمن مذهبه السكت بين كلّ سورتين، ودليل ذلك أنّ صاحب «التذكرة» اختار وجه الوصل بين الأنفال وبراءة، مع أنّ مذهبه بين السورتين هو السكت، فاعتبر صاحب «النشر» ذلك انفراداً منه. ينظر «النشر» (1/ 269، 262)، و«التذكرة» (1/ 64). وقد ذكر هذا الوجه أيضاً ابن بليمة حكاية عن اختيار بعض شيوخه له. ينظر «تلخيص العبارات» ص22.

[2] «جامع البيان» (1/ 404).

[3] «جامع البيان» (1/ 404).

بَابُ مِيمِ الجَمْعِ وَهَاءِ الكِنَايَةِ

وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ لِقَالُونٍ فَصِلْ *** مَعْ يَأْتِهِ (طَهَ) وَبِالْقَصْرِ نَقَلْ
هِشَامُهُمْ مَعْ (نُؤْتِهِ) (نُوَلِّهِ) *** (فَأَلْقِهِ) (يَتَّقِهِ) (وَنُصْلِهِ)
(يُؤَدِّهِ) وقُلْ بِإِسْكَانٍ قَرَا *** خَلَّادُهُمْ فِي (يَتَّقِهْ) كَمَا جَرَى
وَقَصْرُ (يَرْضَهْ) عَنْ هِشَامٍ قَدْ حَصَلْ *** وَقُلْ عَنِ الدُّورِي بِوَصْلِهَا نُقِلْ

(وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ لِقَالُونٍ فَصِلْ): أي اقرأ لقالون بضمّ ميم الجمع وصلتها بالواو إن وقعت قبل حرف متحرّك، لأنّ ذلك من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وهو طريق «التيسير». قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت أنا للثلاثة[1] من جميع طرقهم على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه بضمّ الميم ووصلها بواو، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه بإسكان الميم من غير صلة"[2]. وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[3]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا)، والإسكان وإن صحّ عن الداني فليس هو من طريق «التيسير».

(مَعْ يَأْتِهِ {طَهَ})، أي اقرأ لقالون بالصلة أيضاً في هاء {يَأْتِهِ} من قوله تعالى: {وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} في سورة طه من غير خلاف، لأنّها قراءة الداني على أبي الفتح. قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط[4]: "واختُلِف علينا في صلة الهاء وترك صلتها، في قوله تعالى في طه: {وَمَن يَأتِهِ مُومِناً}، فأقرأني في ذلك أبو الفتح بالصلة، وأقرأنيه أبو الحسن

---

[1] الثلاثة هم: المسيّبي، وإسماعيل، وقالون عن نافع.

[2] «جامع البيان» (1/ 416).

[3] «التيسير» ص126.

[4] قال العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله: "والكتاب لم أقف عليه عند أحد من الباحثين، كما أنّه لم يذكر بهذا العنوان في الفهرست المنشور. وقد ذكره المنتوري، ونقل عنه في باب البسملة من شرحه على «الدرر اللوامع»، وفي كثير من أبواب الكتاب". ينظر «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص52.

بالاختلاس"[1]، وقال في «جامع البيان»: "وبكسر الهاء قرأت في الباب كلّه من غير صلة لقالون من جميع الطرق ما خلا قوله: {وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} في طه، فإنّي قرأت على أبي الفتح بالصلة، وعلى أبي الحسن بالاختلاس من غير صلة"[2]، وقال: "وبذلك - أي بالصلة - قرأت على أبي الفتح من جميع الطرق عنه"[3]، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[4]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا)، والقصر في {يأته} وإن صحّ عن الداني فليس هو من طريق «التيسير».

(وَبِالْقَصْرِ نَقَلْ / هِشَامُهُمْ مَعْ (نُؤْتِهِ) (نُوَلِّهِ) * (فَأَلْقِهِ) (يَتَّقِهِ) (وَنُصْلِهِ) / (يُؤَدِّهِ)**: أي إنّ القصر عن هشام هو المنقول عن الداني من قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين في الألفاظ السبعة. وقد اقتصر الداني في «التيسير»[5] على القصر في {يُؤَدِهِ} موضعي آل عمران، و{نُؤْتِهِ} الواقعة في ثلاثة مواضع: موضعان في آل عمران، وموضع في الشورى، و{نُوَلِّهِ} و{نُصْلِهِ} الواقِعَيْنِ في النساء، واقتصر فيه[6] على الصلة في {يَتَّقِهِ} في النور، و{فَأَلْقِهِ} في النمل، و{يَأْتِهِ} في طه فخرج في هذه الكلمات الثلاث عن طريق «التيسير»، لأنّ الداني قرأ جميعها بالقصر على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين. قال الداني في «المفردات»: "واختُلِفَ عنه في الهاء المتّصلة بالفعل المجزوم إذا كانت مكسورة نحو قوله: {يُؤَدِهِ إِلَيْكَ}، و{نُؤْتِهِ مِنْهَا}، و{نُصْلِهِ}، و{يَأْتِهِ}، و{يتَّقِهِ}، و{فَأَلْقِهِ} وشبهه، فقرأت له على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين باختلاس الكسرة حال الوصل"[7]، وأمّا الصلة فهي من قراءة

---

[1] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 158).

[2] «جامع البيان» (3/ 974).

[3] «جامع البيان» (3/ 1359).

[4] «التيسير» ص364.

[5] «التيسير» ص253.

[6] «التيسير» ص364، و384، 395.

[7] «المفردات» ص362، و363.

بَابُ البَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْن

بَسْمِلْ لِّشَامٍ وَعَنِ الدُّورِي فَصِلْ ❊❊❊ وَاسْكُتْ عَنِ السُّوسِي وَوَرْشِهِمْ تُجَلْ
وَلَا تُبَسْمِلْ عِنْدَ الَاجْزَاءِ وَفِي ❊❊❊ الَارْبَعِ الزُّهْرِ كِغَيْرِهَا تَفِي
كَتَوْبَةٍ وَصِلْ لِّذِي بَسْمَلَةِ ❊❊❊ وَالْوَقْفُ سَائِغٌ لِكُلِّ فِئَةِ
وَاخْتَارَ وَصْلَهَا بِأُولَى سُوَرَةِ ❊❊❊ وَالْقَطْعَ عَمَّا قَبْلَهَا بِسُنَّةِ

(بَسْمِلْ لِّشَامٍ): المراد إذا أردتَّ أن تصل السورة بالسورة فافصِلْ بينهما بالبسملة لابن عامر، لأنها قراءة الداني على أبي الفتح عن هشام، وقراءتُه على الفارسي عن ابن ذكوان، وكلا الطريقين من طرق «التيسير». قال الداني في «جامع البيان»: "والذي قرأت له على الفارسي على أبي بكر النقّاش[1] عن الأخفش عن ابن ذكوان، وعلى أبي الفتح عن قراءته على أصحابه في رواية ابن ذكوان وهشام جميعاً بالفصل بالبسملة"[2]، وقال في «المفردات»: "وأقرأني الفارسي وأبو الفتح عن قراءتهما بالبسملة في جميع القرءان"[3]. واختار الحافظ في «التيسير»[4] السكت وهو خروج عن طريقه.

(وَعَنِ الدُّورِي فَصِلْ) أي اقرأ بالوصل بين السورتين من غير بسملة للدوري عن أبي عمرو، لأنّها قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي. قال في «جامع البيان»: "حدَّثني الفارسي عن أبي طاهر[5] أنّ مذهب حمزة، وأبي عمرو أن يصلا آخر السورة بأوّل السورة التي تليها"[6]، وهذا نصّ صريح عن الوصل من طريق الفارسي عن أبي

---

[1] «غاية النهاية» (2/ 119)، و«معرفة القراء الكبار» (1/ 294).

[2] «جامع البيان» (1/ 399).

[3] «المفردات» ص299.

[4] «التيسير» ص124.

[5] «غاية النهاية» (1/ 475)، و«معرفة القراء الكبار» (2/ 603).

[6] «جامع البيان» (1/ 404).

طاهر، وهو الطريق المسند في «التيسير». قال ابن الجزري: "وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر"[1]. واختار الحافظ في «التيسير»[2] السكت وهو خروج عن طريقه.

(وَاسْكُتْ عَنِ السُّوسِي وَوَرْشِهِمْ تُجَلْ) أي اقرأ بالسكت بين السورتين من غير بسملة عن ورش وعن السوسي تكن إن شاء الله جليلاً لحرصك على الاتّباع، فأما ورش فقال ابن الجزري: "وبه –أي بالسكت– قرأ الداني على جميع شيوخه"[3]، وأمّا رواية السوسي فقال: "وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان"[4]، وطريق الداني في «التيسير» عن السوسي هو عن أبي الفتح كما هو معلوم، والسكت عبارة "عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"[5]، وقد نقل الشاطبي الأوجه الثلاثة عن ورش وأبي عمرو وابن عامر، وهو المقروء به من طريقه عنهم.

(وَلَا تُبَسْمِلْ عِنْدَ الَاجْزَاءِ) أي لا تقرأ بالبسملة عند الابتداء بأجزاء السور[6]، قال الداني في «جامع البيان»: "وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكلّ، وهو الذي أختار ولا أمنع من التسمية"[7]، وقد نقل الخلاف في «التيسير»[8]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفي الأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلَا). والبسملة

---

[1] «النشر» (1/ 260).

[2] «التيسير» ص124.

[3] «النشر» (1/ 261).

[4] «النشر» (1/ 260).

[5] «النشر» (1/ 240).

[6] قال العلامة الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله: "والمراد بأجزاء السور، ما كان بعد أوائلها ولو بآية أو كلمة، فيدخل في ذلك أوائل الأجزاء المصطلح عليها، وأوائل الأحزاب والأعشار، وأوّل كلّ آية ابتدأ بها غير أوّل آية في السورة"(«الوافي في شرح الشاطبية» ص 49).

[7] «جامع البيان» (1/ 406).

[8] «التيسير» ص125.

في الأجزاء من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه.

(وفي *** الاَرْبَعِ الزُهْرِ كِغَيْرِهَا تَفِي)، والأربع الزهر يُطلق على ما بين السّور التالية: نهاية سورة المدّثر مع أوّل سورة القيامة، ونهاية سورة الانفطار مع أوّل سورة المطفّفين، ونهاية سورة الفجر مع أوّل سورة البلد، ونهاية سورة العصر مع أوّل سورة الهمزة، حيث استحبّ بعض الشيوخ البسملة لمن سكت بين السورتين، والسكت لمن وصل بين السورتين للفصل بين النفي والإثبات، وبين لفظ الجلالة والصبر ولفظ "الوَيْل"، وسميت بالأربع الزهر لشهرتها عند أهل الأداء، ولقد جرى العمل على ترك ذلك لعدم ثبوته في الرواية، قال الداني في «التيسير»: "وليس في ذلك أثَرٌ يُرْوى عنهم، وإنّما هو استحبابٌ من الشيوخ"[1]، وقال في «مفردة أبي عمرو ابن العلاء البصري»: "فقرأت على الفارسيّ وعلى أبي الفتح بغير تسمية، كسائر القرءان، وقرأت على أبي الحسن بالتسمية بينهنّ خاصّة، وبالأوّل آخذ لعدم وجود نصّ في ذلك"[2]، والأخذ بالتسوية بين الأربع الزهر وغيرها هو الصحيح من جهة الرواية، فمن كان مذهبه الفصل بين السورتين فصل بينهما، ومن كان مذهبه السكت سكت بينهما، ومن كان مذهبه الوصل وصل بينهما، وقد أشار إلى الخلاف الشاطبيّ رحمه الله بقوله: (وَبَعْضُهُمُ فِي الأَرْبعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَا).

(كَتَوبةٍ وَصِلْ لِذي بَسْمَلَةٍ) أي اقرأ عند وصل الأنفال بالتوبة كما تقرأ عند الوصل بين كلّ سورتين، فمن كان مذهبه السكت بين كلّ سورتين سكت بين الأنفال وبراءة، ومن كان مذهبه الوصل بين كلّ سورتين وصل بينهما، خلافاً لمن كان مذهبه الفصل بين كلّ سورتين بالبسملة، فإنّه يَصل آخر الأنفال بأوّل التوبة من غير بسملة، لأنّ البسملة حُذفت بين الأنفال وبراءة فلا يبقى للفاصلين بالبسملة إلاّ الوصل بين الأنفال وبراءة، لذلك قلت: (وَصِلْ لِذي بَسْمَلَةٍ)، وهذا كلّه حال وصل آخر الأنفال

---

[1] «التيسير» ص 125.

[2] «مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري» ص 46.

بأوّل التوبة.

(وَالْوَقْفُ سَائِغٌ لِكُلِّ فِئَةٍ)، والحديث في هذا الشطر يختصّ بالوقف[1] على آخر الأنفال والابتداء بأوّل براءة، ففي هذه الحال يقع الاتفاق بينهم، لأنّ البسملة متعيّنة للجميع إن وُقِفَ على آخر السورة وابتُدئ بالسورة التي بعدها، فلما مُنعت البسملة بين الأنفال وبراءة وصلاً ووقفاً صار الوقف بينهما من غير بسملة سائغاً لكلّ فئة أي لجميع القراء لمن أراد الوقوف على آخر براءة، وامتنع عن الوصل.

(وَاخْتَارَ وَصْلَهَا بِأُولَى سُورَةٍ *** وَالْقَطْعَ عَمَّا قَبْلَهَا بِسُنَّةٍ): والمراد إنّ الحافظ اختار من أوجه البسملة، قطعها عن آخر السورة التي قلبها، ووصلها بأوّل السورة الثانية. قال الداني في «جامع البيان»: "واختياري أيضا في مذهب من فصل أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثمّ يبتدئ بالتسمية موصولة بأوّل السورة الأخرى"[2]، وقد خصّ الحافظ هذا الوجه بمذهب من فصل بين السورتين بالبسملة، وفيه نظر، لأنّ قَطْعَ آخر السورة الأولى بما بعدها يوجب الإتيان بالبسملة للجميع فيُبتدأ بها موصولة بأوّل السورة الثانية فيكون اختيار الداني حينئذ شاملاً لكلّ القراء حال قطع آخر السورة بما بعدها، ودليل ذلك قوله رحمه الله: "وكذا لا خلاف بين أهل الأداء التسمية في أوائل السور إذا قطع على أواخر ما قبلهنّ ثمّ ابتدأ بهنّ من غير أن يوصلن بما قبلهنّ في مذهب من فصل ومن لم يفصل"[3].

---

[1] وسبب ذكري لهذه المسألة هو إطلاق ابن الجزري في «النشر» جواز الوصل، والسكت، والوقف جميعاً بين الأنفال وبراءة لكلّ القراء، وهذا الإطلاق فيه نظر، إذ لا يتّجه جواز السكت بين الأنفال وبراءة لمن مذهبه الوصل بين كلّ سورتين، أو الوصل بينهما لمن مذهبه السكت بين كلّ سورتين، ودليل ذلك أنّ صاحب «التذكرة» اختار وجه الوصل بين الأنفال وبراءة، مع أنّ مذهبه بين السورتين هو السكت، فاعتبر صاحب «النشر» ذلك انفراداً منه. ينظر «النشر» (1/ 269، 262)، و«التذكرة» (1/ 64). وقد ذكر هذا الوجه أيضاً ابن بليمة حكاية عن اختيار بعض شيوخه له. ينظر «تلخيص العبارات» ص22.

[2] «جامع البيان» (1/ 404).

[3] «جامع البيان» (1/ 404).

بَابُ مِيمِ الجَمْعِ وَهَاءِ الكِنَايَةِ

وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ لِقَالُونِ فَصِلْ *** مَعْ يَأْتِهِ (طَهَ) وَبِالْقَصْرِ نَقَلْ
هِشَامُهُمْ مَعْ (نُؤْتِهِ) (نُوَلِّهِ) *** (فَأَلْقِهِ) (يَتَّقِهِ) (وَنُصْلِهِ)
(يُؤَدِّهِ) وقُلْ بِإِسْكَانٍ قَرَا *** خَلَّادُهُمْ فِي (يَتَّقِهْ) كَمَا جَرَى
وَقَصْرُ (يَرْضَهْ) عَنْ هِشَامٍ قَدْ حَصَلْ *** وَقُلْ عَنِ الدُّورِي بِوَصْلِهَا نُقِلْ

(وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ لِقَالُونِ فَصِلْ): أي اقرأ لقالون بضمّ ميم الجمع وصلتها بالواو إن وقعت قبل حرف متحرّك، لأنّ ذلك من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وهو طريق «التيسير». قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت أنا للثلاثة[1] من جميع طرقهم على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه بضمّ الميم ووصلها بواو، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه بإسكان الميم من غير صلة"[2]. وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[3]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا)، والإسكان وإن صحّ عن الداني فليس هو من طريق «التيسير».

(مَعْ يَأْتِهِ {طَهَ})، أي اقرأ لقالون بالصلة أيضاً في هاء {يَأْتِهِ} من قوله تعالى: {وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} في سورة طه من غير خلاف، لأنّها قراءة الداني على أبي الفتح. قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط[4]: "واختُلِف علينا في صلة الهاء وترك صلتها، في قوله تعالى في طه: {وَمَن يَأْتِهِ مُومِناً}، فأقرأني في ذلك أبو الفتح بالصلة، وأقرأنيه أبو الحسن

---

[1] الثلاثة هم: المسيّبي، وإسماعيل، وقالون عن نافع.

[2] «جامع البيان» (1/ 416).

[3] «التيسير» ص126.

[4] قال العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله: "والكتاب لم أقف عليه عند أحد من الباحثين، كما أنّه لم يذكر بهذا العنوان في الفهرست المنشور. وقد ذكره المنتوري، ونقل عنه في باب البسملة من شرحه على «الدرر اللوامع»، وفي كثير من أبواب الكتاب". ينظر «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص52.

بالاختلاس"[1]، وقال في «جامع البيان»: "وبكسر الهاء قرأت في الباب كلّه من غير صلة لقالون من جميع الطرق ما خلا قوله: {وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} في طه، فإنّي قرأت على أبي الفتح بالصلة، وعلى أبي الحسن بالاختلاس من غير صلة"[2]، وقال: "وبذلك – أي بالصلة – قرأت على أبي الفتح من جميع الطرق عنه"[3]، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[4]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا)، والقصر في {يأته} وإن صحّ عن الداني فليس هو من طريق «التيسير».

(وَبِالْقَصْرِ نَقْلُ / هِشَامُهُمْ مَعْ (نُؤْتِهِ) (نُولِّهِ) *** (فَأَلْقِهِ) (يَتَّقِهِ) (وَنُصْلِهِ) /
(يُؤَدِّهِ): أي إنّ القصر عن هشام هو المنقول عن الداني من قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين في الألفاظ السبعة. وقد اقتصر الداني في «التيسير»[5] على القصر في {يُؤَدِّهِ} موضعي آل عمران، و{نُؤْتِهِ} الواقعة في ثلاثة مواضع: موضعان في آل عمران، وموضع في الشورى، و{نُوَلِّهِ} و{نُصْلِهِ} الواقِعَيْنِ في النساء، واقتصر فيه[6] على الصلة في {يَتَّقِهِ} في النور، و{فَأَلْقِهِ} في النمل، و{يَأْتِهِ} في طه فخرج في هذه الكلمات الثلاث عن طريق «التيسير»، لأنّ الداني قرأ جميعها بالقصر على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين. قال الداني في «المفردات»: "واختُلِفَ عنه في الهاء المتّصلة بالفعل المجزوم إذا كانت مكسورة نحو قوله: {يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ}، و{نُؤْتِهِ مِنْهَا}، و{نُصْلِهِ}، و{يَأْتِهِ}، و{يتَّقِهِ}، و{فَأَلقِهِ} وشبهه، فقرأت له على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين باختلاس الكسرة حال الوصل"[7]، وأمّا الصلة فهي من قراءة

---

[1] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 158).

[2] «جامع البيان» (3/ 974).

[3] «جامع البيان» (3/ 1359).

[4] «التيسير» ص364.

[5] «التيسير» ص253.

[6] «التيسير» ص364، و384، 395.

[7] «المفردات» ص362، و363.

الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن لقول الداني في «جامع البيان»: "فروى لنا الفارسي عن أبي طاهر بإسناده عن الحلواني عنه أنّه يكسر الهاء في ذلك كلّه ويشبع الكسرة، وبذلك قرأت أنا من طريقه على أبي الحسن عن قراءته، وبه قرأت أيضا على أبي الفتح عن قراءته على غير عبد الله بن الحسين"[1]، ممّا يدلّ أنّ الداني خلط بين طريق عبد الله بن الحسين وغيره، فذكر القصر في {يؤده، ونولّه، ونصله، ونؤته} من طريقه، وذكر الصلة في {يأته، وفألقه، ويتّقه} وهو طريق عبد الباقي بن الحسن وأبي الحسن بن غلبون، فخرج عن طريق «التيسير» في المواضع الثلاثة، والرواية تقتضي القصر في الجميع لأنّها من طريق عبد الله بن الحسين، وهو الطريق المسند في «التيسير».

(وَقُلْ بِإِسْكَانٍ قَرَا *** خَلَّادُهُمْ فِي (يَتَّقِهْ) كَمَا جَرَى): أي اقرأ بإسكان الهاء في {يتَّقِهِ} في سورة النور عن خلادٍ، وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[2]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَيَتَّقْهْ ... حَمَى صَفْوُهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ). قال الداني في «المفردات»: "وقرأت على أبي الفتح في النور {يتَّقِهِ} بإسكان الهاء"[3]، وقال في «جامع البيان»: "وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية خلاّد"[4]، وأمّا وجه الصلة في {يتَّقِهِ} لخلاد فمن طريق أبي الحسن بن غلبون، وهو ليس من طرق «التيسير».

(وَقَصْرُ (يَرْضَهْ) عَنْ هِشَامٍ قَدْ حَصَلْ): أي إنّ القصر في {يَرْضَهُ} عن هشام هو الذي ثبت من طريق «التيسير» من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وقد نقل الداني القصر والإسكان جميعاً عن هشام في «التيسير»[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله:

---

[1] «جامع البيان» (3/ 980).

[2] «التيسير» ص384.

[3] «المفردات» ص526، و«النشر» (1/ 307).

[4] «جامع البيان» (3/ 1408).

[5] «التيسير» ص438.

(وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ ... بِخُلْفِهِمَا). قال الداني في «جامع البيان»: "واختُلِفَ عن ابن عامر، فروى الحلواني عن هشام عنه {يَرْضَهُ لَكُمْ} برفع الهاء ولا يشبع الرَّفعة، وبذلك قرأت في روايته على أبي الحسن عن قراءته، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه"[1]، على أنّ الداني ذكر في «المفردات»[2]، و«التيسير»[3] بأنّه قرأ بالإسكان على أبي الفتح، والمقصود رواية أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن وليس عن عبد الله بن الحسين، لقول الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الفتح في رواية الحلواني عنه عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بإسكان الهاء مثل قوله {خَيْرًا يَرَهُ}، و{شَرًّا يَرَهُ}"[4]، ومعلوم أنّ طريق «التيسير» عن هشام يختصّ برواية أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، فيكون وجه الإسكان من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَقُلْ عَنِ الدُّورِي بِوَصْلِهَا نُقِلْ): أي اقرأ بالصلة في {يَرْضَهُ} في الزمر عن الدوري أبي عمرو لأنّها من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسيّ. وقد نقل الداني الإسكان والصلة جميعاً عن الدوري في «التيسير»، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ ... بِخُلْفِهِمَا). قال الداني في «التيسير»: "وقرأت على الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو"[5]، ومراده بأهل العراق عن اليزيدي[6] رواية أبي عُمَرَ الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت من

---

[1] «جامع البيان» (4/ 1537).

[2] «المفردات» ص368.

[3] «التيسير» ص438.

[4] «جامع البيان» (4/ 1537).

[5] «التيسير» ص 438.

[6] «غاية النهاية» (2/ 375)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 151).

طريق أهل العراق عن اليزيدي على أبي القاسم الفارسي عن قراءته على أبي طاهر"[1]. قال في «النشر»: "وبه قرأ الداني على من قرأ من طريق أبي الزعراء"[2]، ومعلوم أنّ طريق «التيسير» عن الدوري هو عن أبي القاسم الفارسي عن أبي طاهر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء، فيكون وجه الإسكان في {يَرْضَهُ} عن الدوري من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

---

[1] «جامع البيان» (4/ 1540).

[2] «النشر» (1/ 308).

بَابُ الـمَدِّ وَالْقَصْرِ

وَاقْصُرْ لِقَالُونِهِمُ فِيمَا انْفَصَلْ *** وَالْوَسْطُ لِلدُّورِي كَذَا قُلْ فِي الْبَدَلْ
واللِّينِ عَنْ وَرْشٍ كَـ (سَوْءَاتٍ) إذَنْ *** (عَاداً الْأُولَى) أَلِفَيْ (ءالَانَ) بِنْ
وَفِي (يُؤَاخِذُ) اقْصُرَنْ والخُلْفُ فِي *** (عَيْنٍ) تَوَسُّطًا ومَدًّا فَاعْرِفِ
سِوَى لِطَاهِرٍ فَعَنْهُ وَسِّطَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ مَعْ خَلَفٍ وَلْتَحْرِصَنْ
وَقُلْ عَنِ الْمَكِّيِّ فِي (الَّذَيْنِ) مَعْ *** (هَاتَيْنِ) بِالْإِشْبَاعِ لاَ خُلْفٌ يَقَعْ
وَاقْصُرْ بِعِمْرَانَ لِكُلِّهِمْ بِلَا *** إِشْبَاعِ مِيمِ عِنْدَ وَصْلٍ تَجْمُلَا
فِي الْعَنْكَبُوتِ اخْصُصْ لِوَرْشِهِمْ وَفِي *** اَلْوَقْفِ عَنْهُمْ أَشْبِعَنْ لَّا تَأْسَفِ
وَأَشْبِعِ الْعَارِضَ لِلسُّكُونِ عَنْ *** وَرْشٍ وَبِالتَّوْسِيطِ غَيْرُهُ زَكِنْ
وَالْوَسْطُ لِلْجَمِيعِ فِيهِ لَا يُرَدْ *** إِذِ الخِلَافُ فِيهِ جَائِزًا يُعَدْ

(**وَاقْصُرْ لِقَالُونِهِمُ فِيمَا انْفَصَلْ**): أي اقرأ بقصر المدّ المنفصل لقالون لأنّها قراءة الداني على أبي الفتح، وقد نقل الداني له في «التيسير»[1] الوجهين: القصر والتَّمكين، وقال في كتاب رواية أبي نشيط: "وأما إذا انفصلن عنهنّ في كلمتين، فاختُلف علينا في زيادة التمكين لحروف المدّ واللين في ذلك، فأقرأني أبو الفتح عن قراءته بغير زيادة لتمكينهنّ، سِوى التمكين الذي لا يوصل إليهنّ إلاّ به"[2]. وأمّا التمكين في المنفصل عن قالون، وإن صحّ عن الداني من طريق أبي الحسن بن غلبون، فهو ليس من طرق «التيسير».

(**وَالْوَسْطُ لِلدُّورِي**) أي اقرأ بتوسّط المدّ المنفصل للدوري عن أبي عمرو، لأنّها

---

[1] «التيسير» ص146.

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 179)، ينظر «جامع البيان» (1/ 465)، و«المفردات» ص88، و«النشر» (1/ 321).

قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي. قال الداني في «المفردات»: "وأقرأني في ذلك أبو القاسم، وأبو الحسن بزيادة التمكين كالأوّل من غير تمييز بين المنفصل والمتّصل"[1]، وقد اقتصر الداني له على التّمكين في «التيسير»، وذكر الشاطبيّ له ولقالون الوجهين بقوله: (فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِباً ... بِخُلْفِهِماَ). واستعمالي لفظ التوسّط للدوري هو على أساس ما جرى عليه العمل من طريق «الشاطبية» و«التيسير» ممّن أخذ بالمراتب الثلاثة في المدّ المنفصل، لأنّ الأصل في مذهب الدوري في المدّ المنفصل من «التيسير» هو فويق القصر لقول الداني: "وأطولهم مدا فِي الضربين جَمِيعًا ورش وَحَمْزَة، ودونهما عَاصِم، ودونه ابْن عَامر وَالْكسَائِيّ، ودونهما أبو عَمْرو من طَرِيق أهل الْعرَاق، وقالون من طَرِيق أبي نشيط بِخِلَاف عَنهُ، وَهَذَا كُله على التَّقْرِيب من غير إفراط"[2].

(كَذَا قُلْ فِي الْبَدَلْ / واللِّينِ عَنْ وَرْشٍ كَـ (سَوْءَاتٍ) إِذَنْ): أي واقرأ بالتوسّط أيضاً في مدّ البدل واللين جميعاً عن ورش، فأمّا البدل فهو أن يقع حرف المدّ واللّين بعد الهمزة، سواء كان الهمزُ محقّقاً أم مغيّراً بالنقل أو بالتسهيل أو بالإبدال، نحو: {آمَنَ}، و{أُوتُوا}، و{إِيمَانًا}، و{ءءالهتنا}، و{الْآخِرَةِ}، و{وَجَاءُوا}، و{هؤلاء آلهة}. قال الداني في «التيسير»: "فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة، على مقدار التحقيق"[3]. قال المالقيّ[4]: "ومنهم من أخذ فيه بتمكين وسط، وهو دون

---

[1] «المفردات» ص222.

[2] «التيسير» ص147.

[3] «التيسير» ص148.

[4] ينظر «غاية النهاية» (1/ 477)، وكتاب «معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ» (2/ 358-361) للدكتور محمد سالم محيسن.

المدّ الذي قبل الهمزة، وهو مذهبه في «التيسير» وغيره، وقرأ به على أبي القاسم[1] وأبي الفتح"[2]. ولم ينقل ابن الجزريّ في «النشر»[3] عن الداني من طريق ابن خاقان إلاّ التوسط، ولقد نقل الشاطبيّ الأوجه الثلاثة في البدل بقوله: (فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلاً وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ). وأمّا اللين فالمراد به هنا أن تقع الواو والياء الساكنتان عن فتح قبل همزة في كلمة، نحو: {السَّوْءِ}، و{كَهَيْئَةِ}، و{شَيْءٍ}، وشبهه، والتمثيل بباب (سَوْءَاتِ) نحو: {سَوْءَاتِكُمْ}، و{سَوْءَاتِهِمَا} في النظم، إشارة إلى إلحاقه بنظائره توسّطاً من غير خلاف. قال الداني في «جامع البيان»: "وبذلك -أي بالتمكين الوَسط من غير إسراف- قرأت على ابن خاقان، وفارس بن أحمد عن قراءتهما"[4]، قال ابن الجزري رحمه الله عند تحريره لـ: (سَوْءَاتِ): "فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيهما طريق الداني، والله تعالى أعلم"[5]، الشاهد قوله: "والرابع التوسط فيهما طريق الداني" ممّا يدل على وجوب تمكين (سَوْءَاتِ) عن الداني على توسيط البدل، وهي روايته عن ابن خاقان، وأبي الفتح، وقد نقل الشاطبي الخلاف في اللين المهموز، أعني التوسّط والإشباع بقوله: (وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكِلْمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلَا)، ونقل الخلاف في (سَوْءَاتِ) بقوله: (وَفِي وَاوِ سَوْآتٍ خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ)، ومذهب الداني من طريق ابن خاقان هو التوسّط في البدل واللين جميعاً بما في ذلك باب (سوءات).

---

[1] أبو القاسم هو ابن خاقان وليس أبو القاسم الفارسي.

[2] «الدر النثير» (1/ 311).

[3] «النشر» (1/ 339).

[4] «جامع البيان» (2/ 498).

[5] «النشر» (1/ 347).

(عَاداً الُاولَى) أَلِفَيْ (ءالَانَ) بِنْ): أي وسّط كذلك البدل في {ءَالَانَ} في موضعي يونس، و{عَادًا الْأُولَى} في النجم من غير خلاف فيهما، والتوسيط في {ءَالَانَ} يكون في الألف الأولى والثانية جميعاً لقول ابن الجزري: "فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذ الوجه طريق أبي القاسم بن خاقان، وهو أيضاً في «التيسير» ويخرج من «الشاطبية»"[2].

(وفي (يُوَاخِذُ) اقْصُرنْ): أي اقرأ بالقصر من غير خلاف في باب (يُؤَاخِذُ) نحو: {لَا يُؤَاخِذُكُمْ}، و{لَا تُؤَاخِذْنَا}، وقد سكت الحافظ في «التيسير» عن باب (يُؤَاخِذُ)، ممّا

---

[1] والذي يظهر من أقوال الداني هو التوسّط لا غير في: {آلان}، و{عادا الاولى} لعدّة أسباب، أوّلاً: الأصل هو التمكين، والقصر يحتاج إلى نص، ولم ينقل الداني عن ابن خاقان القصر، ولم يذكر قراءته عليه به، بل نقل ابن الباذش عن الداني ما يدلّ أنّ مذهب ابن خاقان هو التمكين، قال ابن الباذش: "قال -أي الداني-: وكان شيخانا أبو القاسم وأبو الفتح لا يعيبان التمكين في ذلك إلاّ {إسرائيل} فلا خلاف أنّه مقصور"(«الإقناع» 1/ 472)، فهذا دليلٌ على أنّ {آلان}، و{عاداً الأولى} ممكّنتان عند ابن خاقان وأبي الفتح. ثانياً: عبارة الداني في «التلخيص» تدلّ على أنّه استند إلى بعض أقوال الأئمّة في أخذه بوجه القصر على سبيل الحكاية، لا على أساس الرواية. قال المنتوري: "وقال الداني في «التلخيص»: وزاد بعضهم -أي في الاستثناء- ثلاثة أحرف: {آلان} في الموضعين في يونس، و{عاداً الأولى} في (والنجم)، فلم يزيدوا في تمكين الألف والولو فيهنّ"(«شرح الدرر اللوامع» 1/ 218). ثالثاً: اقتصاره في «التيسير» و«التعريف» على التمكين، ممّا يدلّ على أنّ روايته عن ابن خاقان هي كذلك لأنّه أسند الرواية في الكتابين عنه.

[2] «النشر» (1/ 358). وقد تعقّب المتولّي (في الروض النضير) قول ابن الجزريّ في إلحاق الألف الأولى من {ءآلئن} بباب {ءامن} وشبهه للأزرق لأنّ مدّها لازم وإنّما تغيّر سببه، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتُقصر وتُمدّ ولا وجه للتوسّط كما في {البغاء إن أردن} عند إبداله مدّاً، و {الم احسب} و {الم الله} حالة الوصل، وهو أوّل من منع التوسط من عهد الجزري على أساس رأي وقياس محض فجرى العمل عليه، على أنّ الفرق بين {البغاء إن أردن} و{ءآلان} جليّ، ففي الأولى الهمزتان قطعيتان وإبدال الثانية ليس لازماً إذ جاز تحقيقها أو تغيرها بالتسهيل أو الإبدال، خلافاً لـ: {آلان} فالثانية منهما وصلية دخلت عليها همزة الاستفهام، وإبدالها لازمٌ عند أكثر أهل الأداء كابن خاقان حتّى لا يلتبس الاستفهام بالخبر، فتُوسّطُ الألفُ المبدلةُ اعتداداً بالعارض على مذهبه كما نصّ في النشر. وقد فصّلت هذه المسألة في كتابى "إبراز المنافع" ص 73-76.

يقتضي التمكين، ونقل الإجماع على ترك التمكين في غير «التيسير»، فقال في «إيجاز البيان»[1]: "وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: {لَا يُؤَاخِذُكُمْ}، و{لَا تُؤَاخِذْنَا}، و{لَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ}، حيث وقع"[2]. وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في الألف الثانية من {ءَالَانَ}، وفي {عَادًا الْأُولَى}، وباب {يُؤَاخِذُ} بقوله: (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلانَ مُسْتَفْهِماً تَلَا / وَعَاداً الأُولَى). قال المنتوري رحمه الله: "ولعلّ الشاطبيّ رحمه الله لـمّا رأى الداني لم يذكره في «التيسير»، وذكره في غيره، ظنّ أنّ فيه الخلاف فذكره، والله أعلم"[3]، وقال نحوه ابن الجزري في «النشر»[4].

(**والخُلْفُ فِي *** (عَيْنٍ) توسُّطاً ومَدًّا فَاعْرِفِ**): أي اقرأ (العين) من كلمَتَيْ: {كهيعص} في فاتحة مريم، و{عسق} في فاتحة الشورى بالتوسّط والإشباع جميعاً. وقد سكت الداني في «التيسير» عن المسألة، وصحّح الوجهين في «جامع البيان»، وقال: "والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيّدان، والأوّل أقيس"[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي عَيْنٍ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلَا).

(**سِوَى لِطَاهِرٍ فَعَنْهُ وَسِّطَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ مَعْ خَلَفٍ وَلْتَحْرِصَنْ**): أي لا تأخذ بالوجهين عن السبعة مطلقاً، واقتصر على وجه التوسط فيهما عن الداني من طريق أبي الحسن ولتحرص على التميز بين طريق أبي الحسن وغيره في ذلك. قال الداني في «جامع البيان»: "وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها لتغيّر حركة ما قبلها وبذلك قد زال عنها معظم المدّ، فيُعطيها من التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير، وهذا كان

---

[1] هو كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعِلل». ينظر «معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص22.

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 215).

[3] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 216).

[4] «النشر» (1/ 340).

[5] «جامع البيان» (2/ 504).

مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون ومذهب أبيه"[1]، فاتّضح أنّ الداني قرأ بالتوسّط فيهما على أبي الحسن، وسكت عن مذهب أبي الفتح، وابن خاقان، والفارسي فيؤخذ لهم بالوجهين عملاً بمطلق النصوص، وقد بيّنت أنّ طريق أبي الحسن في «التيسير» يختصّ برواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة، فيكون التوسّط هو المأخوذ عن حفص وخَلَف، والوجهان جميعاً عن غيرهما، والعلم عند الله تعالى.

(وَقُلْ عَنِ الْمَكِّيِّ فِي (اللَّذَيْنِ) مَعْ *** (هَـاتَيْنِ) بِالْإِشْبَاعِ لاَ خُلْـفٌ يَقَـعْ)**: أي اقرأ بإشباع الياء من غير خلاف لابن كثير في {هاتَيْنِ} في القصص، و{أرنا الَّـذَيْنِ} في فصلت، لأجل تشديد النون، وهو ظاهر كلام الداني في «التيسير» حيث قال: "ابن كثير {والَّذَانِ}، وَفِي طه {إِنَّ هَاذَانِ}، وَفِي الْحج {هَاذَانِ}، وَفِي الْقَصَص {هَـاتَيْنِ}، وَفِي فصلت {أَرِنَا الَّذَيْنِ}، بتَشْديد النُّون، وتمكين مد الألف وَالْيَاء قبلهَا فِي الْخَمْسَة"[2]، وفي «المفردات» قال: "فِي الْخَمْسَة بتشديد النون وإشباع المدّ للألف والياء قبلها ولا يجوز غير ذلك لأجل الساكن ليتميّز ذلك"[3]، وقال في «جامع البيان» في باب المدود: "وكذا {هاتَيْنِ}، و{أَرِنَا الَّـذَيْنِ} على مذهب ابن كثير في تشديد النون، فلا خلاف بينهم في زيادة التمكين والإشباع لحرف المدّ من أجلها لأنّهما يوجبان ذلك في حال التحقيق والوصل"[4]، فالظاهر من أقوال الداني عدم التفريق بين الألف في نحو {هَاذَانِ}، وبين الياء في نحو {هَـاتَيْن} في التمكين أو الإشباع ممّا يقتضي حمل لفظ التمكين على الإشباع الذي يراد منه الطول[5]، إذ لا يمكن إعمال غير

---

[1] «جامع البيان» (2/ 504).

[2] «التيسير» ص261.

[3] «المفردات» ص147، و«مفردة عبد الله بن كثير المكي» ص48.

[4] «جامع البيان» (2/ 502-503).

[5] وقد نقل ابن الجزري عن الداني من «جامع البيان» التمكين في الياء والإشباع في الألف تفريقاً بين {هاذان}، و{هاتين}، فقال: "ونص في سورة النساء من «جامع البيان» على الإشباع في (هذان)، والتمكين
=

الإشباع في {هَاذَانِ} إذا شُدّدت النون، والله أعلم.

(وَاقْصُرْ بِعِمْرَانَ لِكُلِّهِمْ بِلَا ** إِشْبَاعِ مِيمٍ عِنْدَ وَصْلٍ تَجْمُلَا
فِي الْعَنْكَبوتِ اخْصُصْ لِوَرْشِهِمْ وَفِيْ ** الْوَقْفِ عَنْهُمْ أَشْبِعَنْ لَا تَأْسَفِ)

أي اقرأ بقصر الياء وصلاً قبل الميم في: {الٓمٓ اللهُ} في آل عمران للقراء السبعة لتحرّك الميم في الوصل لأجل التقاء الساكنين، فَيَجْمُلَ اللفظ بتناسب القصر مع الحركة العارضة، وزوال السكون الموجب للمدّ، ولورش خاصّة في: {الٓمٓ احَسِبَ} في العنكبوت لتحرّك الميم بسبب النقل، ولابدّ من الإشباع فيهما للجميع عند الوقف لعدم زوال السكون. قال المنتوري[1]: "وذكر فيه -أي الداني في «إيجاز البيان»- أنّ المد أقيس بمذهب ورش، وأنّ على القصر عامّة من لقي من الشيوخ، وأنّه جاء به نصاً عن ورش عن نافع"[2]

(وَأَشْبِعِ الْعَارِضَ لِلسُّكُونِ عن ** ورشٍ وَبِالتَّوْسِيطِ غَيْرُهُ زَكِنْ) : أي اقرأ بالإشباع في المدّ العارض للسكون عن ورش، والتوسّط لغيره، مما يقتضي امتناع القصر لجميع القراء من طريق الداني، وإنّما أشار إليه في «جامع البيان» على الحكاية فقال: "فمنهم من يزيد في تمكينه وإشباعه ليتبيّن بذلك، ويخرج به عن التقاء الساكنين، وهم الآخذون بالتحقيق من أصحاب عاصم، وحمزة، وورش، وبذلك

فيهما وهو صريح في التوسط"(«النشر» 1/ 349)، ولم أقف على هذا اللفظ في «جامع البيان» في فرش سورة النساء، والذي وقفت عليه هو قول الداني: "بتشديد النون من غير مدّ ولا تمكين قبلها في الكلّ" (3/ 1005)، وهذا النقل إما أن يكون تصحيفاً من الناسخ أو وَهْماً من الحافظ إذ لا يمكن تشديد النون في نحو {هاذان} من غير تمكين من جهة، وهو مخالف لما نقله الداني في الكتاب نفسه في باب المدود، وفي «التيسير» و«المفردات» من جهة أخرى، وعلى فرضيّة صحّة ما نقله ابن الجزري من «جامع البيان» تبقى أقوال الداني في غيره كثيرة وقويّة الدلالة مما يدل على اختياره لوجه الإشباع، والعلم عند الله تعالى.

[1] «نيل الابتهاج» لأحمد بابا التنبكتي ص495.

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 244).

كنت أقف على الخاقاني"، قال: "ومنهم الآخذون بالتوسّط وتدوير القراءة من أصحاب نافع من غير المصريّين، وأصحاب ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، والكسائي، وبذلك كنت أقف على أبي القاسم، وأبي الفتح، وأبي الحسن"، قال: "ومنهم من لا يزيد في تمكينه على الصيغة لكون سكون ما بعده عارضا، إذ هو الوقف، وإذ الوقف مخصوص بالتقاء الساكنين، وهم الآخذون في مذهب المتقدّمين بالحدر والتخفيف"[1]، ولما كان الإشباع في العارض للسكون عن الداني من طريق ابن خاقان، والتوسّط من طريق أبي الفتح وأبي القاسم الفارسي وأبي الحسن، دلّ ذلك بالضرورة أنّ الداني قرأ بالإشباع في رواية ورش، وبالتوسّط عن غيره، ولم يقرأ بالقصر والله أعلم.

(وَالْوَسْطُ لِلْجَمِيعِ فِيهِ لاَ يُرَدْ *** إِذِ الخِلاَفُ فِيهِ جَائِزاً يُعَدْ): أي وإن قرأت بالتوسّط في العارض للسكون للقراء السبعة فلا حرج، والمقصود هنا ورش أي لا حرج إن قُرئ لورش كقراءة الجماعة، ولا يُعدّ ذلك خروجاً عن الرواية عند أهل الأداء، لأنّ الخلاف في المسألة يُعتبرُ من الخلاف الجائز الذي إذا أتى القارئ بوجه واحد منه أجزأه ذلك، كما ذكر ابن الجزريّ في «النشر»[2] وجرى عليه العمل.

---

[1] «جامع البيان» (2/ 501).

[2] «النشر» (2/ 200، و201).

بَابُ الهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْن

عِنْدَ اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ أَبْدِلَا *** ثَانِيهِمَا مَدًّا لِّوَرْشٍ مُسْجَلَا
وَعَنْهُ (هَؤُلَاءِ) وَ(الْبِغَا) بِيَا *** مَكْسُورَةٍ حَتْمًا كَمَا قَدْ رُوِيَا
أُخْرَاهُمَا إنْ فُتِحَا بِكِلْمَةِ *** بِالْمَدِّ سَهِّلْ عَنْ هِشَامٍ وَاثْبُتِ
وَذَاتَ كَسْرٍ حقِّقَن لَّهُ بِمَدْ *** فِي سَبْعَةٍ سَهِّلْ بِفُصِّلَت تَّجِدْ
وَفِي (أئِمَّةً) مَعَ الْبَاقِي بِلَا *** مَدٍّ رَوَى فَخُذْ بِهِ مُحَصِّلَا
وَعِنْدَ ضَمٍّ قُلْ كَقَالُونِ سِوَى *** فِي آلِ عِمْرَانَ كَحَفْصِهِمْ رَوَى
وَمَدُّ عِيسَى فِي (أَؤُشْهِدُوا) لَزِمْ *** (وَأَئِذَا) بِالشَّفْعِ عَنْ ذَكْوَانَ تَمْ
بِمَرْيَمٍ لَّا مَدَّ لِلسُّوسِي بِضَمْ *** كَذَا عَنِ الدُّورِي بِعِمْرَانَ فَتَمْ
وَالْمَدُّ فِي الْبَاقِي لَهُ قَدْ نُقِلَا *** مِنَ الطَّرِيقِ بِالْأَدَاءِ يُجْتَلَى
كَـ (الذَّكَرَيْنِ) أَبْدِلَن لِّوَرْشِهِمْ *** وَسَهِّلَن لِّغَيْرِهِ كَمَا عُلِمْ
وَفِي (بِهِ السِّحْرُ) عَنِ الْبَصْرِي فَمُدْ *** مُسْتَفْهِمًا وَغَيْرُ ذَاكَ مَا وَرَدْ
حَالَ اتِّفَاقٍ سَهِّلَن لِّقُنْبُلَا *** الْأُخْرَى بِكِلْمَتَينِ أَدْغِم مُّبْدِلَا
(بِالسُّوءِ إِلَّا) الْبَزِّ مَع عِّيسَى قَرَا *** وَخُلْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ غُيِّرَا
وَمَعْ (يَشَاءُ إِنْ) بِكَسْرِ الْوَاوِ فِي *** ثَانِيهِمَا أَبْدِل لِّكُلِّهِمْ تَفِي
وَالْخُلْفَ قُلْ عَنْ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَا *** عَنْ كُلِّ مَنْ عَلَى طَرِيقِهِ حَدَا

(**عِنْدَ اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ أَبْدِلَا *** ثَانِيهِمَا مَدًّا لِّوَرْشٍ مُسْجَلَا**): إذا اتّفقت الهمزتان من كلمة أو من كلمتين في الحركة نحو: {ءَأَنْذَرْتَهُمْ}، و{ءَأَلِدُ}، و{جَآءَ أَحَدٌ}، و{السَّمَآءِ إِلَهٌ}، و{أَولِيَآءُ أُولَئِكَ}، فأَبْدِل لورش الثانية منهما حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فإن سبقت بفتح أبدلت ألفاً، وإن سُبقت بكسر أبدلت ياءً، وإن سُبقت

بضمّ أبدلت واواً، وذلك في موضع واحد في القرءان الكريم وهو: {أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ} في الأحقاف، وقد ذكر الداني في «التيسير»[1] الوجهين في الهمزتين المفتوحتين من كلمة: تسهيل الثانية بين بين، وإبدالها ألفًا، واقتصر على وجه التسهيل في الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين، وذكر الشاطبيّ[2] له الوجهين في الجنسين. قال الداني في كتابه «إرشاد المتمسكين»[3] في باب الهمزتين من كلمة: "وهو -أي الإبدال- قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أنّي به قرأت عليهم"[4]، وقال في «إيجاز البيان»: وهو الموجود في ألفاظ عامّة المصريّين، لأنّهم يُشبعون المد في ذلك جداً"[5]، وأمّا من كلمتين فقال الداني في المفتوحتين: "وهذا قول عامّة المصريّين، أعني البدل"[6]، وفي المكسورتين قال: "وروى المصريّون أداءً عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة"[7]، وفي المضمومتين قال: "وروى المصريّون عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش أداءً إبدالها واوً ساكنة"[8]، ولا ريب أنّ طريق المصريين عن الداني هو طريق ابن خاقان، فيكون وجه التسهيل في الجنسين من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

---

[1] «التيسير» ص149، و151.

[2] قال الشاطبيّ رحمه الله: (وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ... لِوَرْشٍ وَفي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلَا)، وقال: (وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ ... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا).

[3] قال العلامة عبد الهادي حميتو: "لا ذكر لهذا الكتاب في الفهرست المطبوع، ولا في كتاب أعلمه من كتب أهل المشرق في الطبقات، ولا غيرها، ولا سماه أو عدّه أحد من الباحثين في تراث أبي عمرو مع شهرته في كتب أهل المغرب ووفرة النقل عنه عند شراح الدرر اللوامع لابن بري"(«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص15).

[4] «شرح الدرر اللوامع»(1/ 258).

[5] «شرح الدرر اللوامع»(1/ 258).

[6] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري(1/ 285).

[7] «جامع البيان»(2/ 531).

[8] «جامع البيان»(2/ 538).

(وَعَنْهُ (هَؤُلَاءِ) وَ(الْبِغَا) بِيَا *** مَكْسُورةٍ حَتْمًا كَمَا قَدْ رُوِيَا): أي وعن ورش إبدال الثانية في {هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ} في البقرة، و{الْبِغَاءِ إِنْ} في النور، ياءً خالصة مكسورة من غير خلاف، قال الداني في «التيسير»: "وأخذ عليّ ابنُ خاقان لورش بجعل الثانية ياءً مكسورة في البقرة، في قوله عزّ وجلّ: {هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ}، وفي النور {عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ} فقط، وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النصّ"[1]، ونقل الخلاف الشاطبيّ بقوله: (وَفي هؤُلاَ إِنْ وَالْبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِمْ ... بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمُ تَلَا).

قال المالقي رحمه الله: "فاعلم أنّه إنّما أسند قراءته برواية ورش في «التيسير» عن ابن خاقان لا غير، وابن خاقان هو الذي استثنى له هذين الموضعين، فعلى هذا ليس في «التيسير» في هذين الموضعين في قراءة ورش إلاّ البدل" ثمّ قال: "وظاهر مذهبه في «التيسير» الأخذ بجعلها ياء مكسورة في الموضعين، والله أعلم"[2].

(أُخْرَاهُمَا إنْ فُتِحَا بِكِلْمَةِ *** بِالْمَدِّ سَهِّلْ عَنْ هِشَامٍ وَاثْبُتِ): أيِ اقْتَصِرْ وداوِمْ على وجه التسهيل مع الإدخال عند اجتماع الهمزتين المفتوحتين من كلمة نحو: {ءَأَنْذَرْتَهُمْ}، و{ءَأَقْرَرْتُمْ} في رواية هشام، لأنّ الداني اقتصر عليه في «التيسير»[3]، و«جامع البيان»[4]، و«المفردات»[5] من طريق الحلواني عن هشام. قال ابن الجزري: "وأما هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان تسهيلها بين بين، وهو الذي في «التيسير»"[6]، وقال: "واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك"[7]، وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين لهشام: التسهيل والتحقيق جميعاً بقوله: (وَبِذَاتِ

---

[1] «التيسير» ص151.

[2] «الدر النثير» (2/ 336).

[3] «التيسير» ص149.

[4] قال في «جامع البيان»: "فروى عنه الحلواني الموافقةَ لأبي عمرو" (2/ 506).

[5] «المفردات» ص354

[6] «النشر» (1/ 363).

[7] «النشر» (1/ 364).

الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلَا).

(وَذَاتَ كَسْرٍ حقّقَن لَهُ بِمَدْ *** فِي سَبْعَةٍ سَهِّلْ بِفُصِّلَت تُجِدْ
وَفِي (أَئِمَّةً) مَعَ الْبَاقِـي بِلَا *** مَدٍّ رَوَى فَخُذْ بِهِ مُـحَصِّلَا)

أي اقرأ لهشام بتحقيق كل همزتين مختلفتين بالفتح والكسر من كلمة مع الإدخال بين الهمزتين في المواضع السبعة المعلومة، وهي: {أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ}، و{أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا} كلاهما في الأعراف، و{أَئِذَا مَا مِتُّ} في مريم، و{أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا} في الشعراء، و{أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ}، و{أَئِفْكًا آلِهَةً} كلاهما في الصافات. وأمّا قوله تعالى: {قُلْ أَئِنَّكُمْ} في فصّلت، فاقرأ له بتسهيل الثانية منهما مع الإدخال. واقرأ له بالتحقيق من غير إدخال في غير هذه المواضع السبعة بما فيها لفظ {أَئِمَّةً} حيث ما وقع، هذه قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ، قال الداني في «المفردات»: "وقرأت على أبي الحسن، وأبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين بتحقيق الهمزتين من غير ألف إلاّ في ستّة مواضع: في الأعراف: {أَئِنَّكُمْ}، و{أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا}، وفي مريم: {أَئِذَا مَا مِتُّ}، وفي الشعراء: {أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا}، وفي الصافات {أَئِنَّكَ}، و{أَئِفْكًا}، هذه الستّة بهمزتين محقّقتين بينهما ألف. وقرأ في فصّلت: {قُلْ أَئِنَّكُمْ} بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية وألف بينهما"[1]. وظاهر «التيسير»[2] على الخلاف في جميع المواضع سوى المواضع السبعة، وهو ظاهر قول الشاطبي: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا / وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمِ)، وهذا المذهب مركب من روايتين على ما ذكر الداني في «المفردات»[3]:

---

[1] «المفردات» ص354، و355. وهذا النصّ أدقّ من نظيره في «التيسير» و«جامع البيان» لأنّ الداني ذكر فيه قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامري، وهو الطريق المسند في «التيسير»، خلافاً لظاهر «التيسير» و«النشر».

[2] «التيسير» ص149، و150.

[3] «المفردات» ص354.

الأولى: رواية الإدخال في المواضع السبعة دون غيرها من قراءة الداني على أبي الحسن، وأبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وهو طريق «التيسير».

الثانية: رواية الإدخال في جميع القرءان من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن كما ذكر الداني في «المفردات»، وهو ليس طريقاً لـ: «التيسير».

وقد نقل الشاطبيّ الخلاف: التسهيل والتحقيق في قوله تعالى من سورة فصلت: {قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُون} بقوله: (وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالخُلْفِ سُهِّلَا)، ومذهب الداني هو التسهيل كما سبق بيانه.

(وَعِنْدَ ضَمٍّ قُلْ كَقَالُونٍ سِوَى *** فِي آلِ عِمْرَانَ كَحَفْصِهِمْ رَوَى): اعلم أنه إذا كانت الثانية منهما مضمومة وذلك في ثلاثة مواضع في القرءان الكريم: {قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ} في آل عمران، و{أَءُنْزِلَ} في ص، و{أَءُلْقِيَ} في القمر، فإنّه يُقرأ لهشام بتحقيق الهمزتين من غير إدخال في: {قل أؤنبّئكم} في آل عمران كما يقرؤُها حفص، وبتسهيل الثانية بين الهمزة والواو مع الإدخال في: {أَءُنْزِلَ} في ص، و{أَءُلْقِيَ} في القمر كما يقرأ قالون، هذه هي الرواية الصحيحة[1] عن الداني من قراءته على أبي الفتح

---

[1] قال الداني في «التيسير»: "الباقون يحقّقون الهمزتين في ذلك كلّه، وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك، ويُدخل بينهما ألفاً"(«التيسير» ص150)، وقال في «جامع البيان»: "وقرأت له على أبي الفتح من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع بالتخيير بين تحقيق الهمزتين معاً، وبين تسهيل الثانية مع المدّ في الوجهين طرداً لمنهبه في مدّ الاستفهام"(«جامع البيان» (2/ 523)). والذي اتضح بعد النظر، أنّ ما ذكره الداني في «التيسير» و«جامع البيان»، ونقله ابن الجزري عن الداني من قراءته على أبي الفتح، هو في الحقيقة طريق أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وليس عن عبد الله بن الحسين السامريّ الذي هو طريق «التيسير»، لقوله في «المفردات»: "وقرأت على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن في المختلفتين بالفتح والضمّ، وذلك في ثلاثة مواضع في آل عمران: {قل أؤنبئكم}، وفي ص: {أؤنزل}، وفي القمر: {أؤلقي}، بتحقيق الهمزتين وألف بينهما، وخيّر في تسهيل الهمزة الثانية"(«المفردات» ص355)، وأمّا قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامريّ فقد ذكرها مقرونة بقراءته على أبي الحسن في «المفردات» والنصّ لا يخلو من تصحيف، وهو قوله في «المفردات»: «وقرأت على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح عن قراءتهما على عبد الله بن الحسين في آل عمران، بتحقيق الأولى وتليين الثانية وألف بينهما مثل =

عن عبد الله بن الحسين السامريّ على ما يظهر في «المفردات»[1]، وقد نقل الداني في «التيسير» عن هشام روايتين، الأولى: التحقيق مع الإدخال في المواضع الثلاثة من طريق أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن وهي ليست من طرق «التيسير»، والثانية: التحقيق من غير إدخال في موضع آل عمران كحفص، والتسهيل مع الإدخال في موضع ص والقمر كقالون، من طريق أبي الحسن وأبي الفتح عن عبد الله بن الحسين وهو طريق «التيسير». وقد ذكر الشاطبيّ الخلاف عن هشام من حيث الإدخال وعدمه مع التحقيق بقوله: (ومَدُّكَ قَبلَ الضَمِّ لَبّى حَبِيبُهُ *** بِخُلفهما)، وذكر وجهاً ثالثا وهو التحقيق من غير إدخال كحفص في آل عمران وفي الموضعين الباقيين كقالون، بقوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهِشَامِهِمْ ... كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلا)، المجموع ثلاثة أوجه من طريق «الشاطبية» ولا يصحّ منها من طريق «التيسير» إلا الوجه الثالث.

(وَمَدُّ عِيسَى فِي (أَؤُشْهِدُوا) لَزِمْ): أي اقرأ بالإدخال وجهاً واحداً لقالون في {أَءُشْهِدُوا} في الزخرف، وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[2]، وتبعه الشاطبيّ

رواية قالون عن نافع سواء"، على أنّ أبا الحسن ليس له إلاّ التحقيق في موضع آل عمران كما يظهر في كتاب «التذكرة»، و«النشر»، والتليين عنه لا يكون إلا في الموضعين الآخرين، الذين سقطا ذكرُهما في النصّ، ولمّا كان كلام الداني في روايته عن أبي الحسن مقروناً بكلامه عن روايته عن أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسين السامري، دلّ ذلك على أنّ رواية أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامرّي توافق قراءة الداني على أبي الحسن، وهي تحقيق الهمزتين من غير ألف كرواية حفص في موضع آل عمران، وتسهيل الثانية مع الإدخال كرواية قالون في الموضعين المتبقّيين، وقد اشتهر هذا الوجه عن هشام من طريق عبد الله بن الحسين السامرّي عن أكثر الأئمّة الناقلين من طريقه كابن بليّمة في «تلخيص العبارات» (ص28)، وابن شريح في «الكافي»(ص48)، وابن المعدّل في «الروضة»(1/ 482)، وأبي الطيّب في «الإرشاد» (1/ 328)، وأبي طاهر في «العنوان»(ص46)، وشيخه الطرسوسي في «المجتبى» وغيرهم، وهؤلاء من طرق «النشر» في رواية الحلواني عن هشام.

[1] «المفردات» ص355.

[2] «التيسير» ص453.

بقوله: (وَفِيهِ الخُلْفُ بِالْمَدِّ بَلَّلَا). قال الداني في «المفردات»: "واختُلف علينا في قوله: {أَءُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ} في الزخرف، فقرأت على أبي الفتح بالمدّ طرداً للقياس في نظائره، وقرأته على أبي الحسن بغير مدّ كورش سواء، نقضاً لمذهبه في نظائره"[1]. قال ابن الجزريّ: "واختلف عن قالون أيضاً، فرواه بالمد ممن روى المد في أخواته الحافظ أبو عمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط"[2]، وعدم الإدخال عن قالون من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَ(أَئِذَا) بِالشَّفْعِ عَنْ ذَكْوَانَ تَمْ/ بِمَرْيَمٍ): أي اقرأ لابن ذكوان بالشفع والمقصود بهمزتين على الاستفهام في {أَئِذَا} من قوله تعالى في سورة مريم {أَئِذَا مَا مِتُّ} كقراءة الجماعة، وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[3]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وأَخْبَروا ... بِخُلْفٍ إِذَا مَا مُتُّ مُوفِينَ وُصَّلَا). قال الداني في «المفردات»: "ونقض أصله لهذا في موضع واحد في مريم في قوله: {أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ}، فقرأ بهمزة واحدة مكسورة على لفظ الخبر، هذه قراءتي على أبي الفتح، وأبي الحسن جميعاً، وقرأت ذلك على الفارسي بهمزتين"[4]، والرواية عنه بهمزة واحدة من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(لَا مَدَّ لِلسُّوسي بِضَمْ): أي ولا إدخال بين الهمزتين للسُّوسيّ إذا كانت الثانية منهما مضمومة في المواضع الثلاثة، وهي: {أَؤُنَبِّئُكُمْ} في آل عمران، و{أَءُنْزِلَ} في ص، و{أَءُلْقِيَ} في القمر. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت أنا على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما عن قراءتهم في رواية اليزيدي من جميع الطرق، ومن طريق أبي

---

[1] «المفردات» ص92. ينظر «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 269)،

[2] «النشر» 1/ 376

[3] «التيسير» ص359.

[4] «المفردات» ص301.

عمران وغيره عن السوسي بالقصر كلّه"[1].

(كَذَا عَنِ الدُّورِي بِعِمْرَانَ فَتَمْ / وَالْمَدُّ فِي الْبَاقِي لَهُ قَدْ نُقِلَا *** مِنَ الطَّرِيقِ بِالأَدَاءِ يُجْتَلَى): أي ولا إدخال بين الهمزتين أيضاً عن الدوري أبي عمرو في {قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ} بآل عمران، وهذا يقتضي الإدخال في الموضعين المتبقّيين وهما: {أَءُنزِلَ} في ص، و{أَءُلْقِيَ} في القمر، وهو الذي نقله بالأداء على شيخه أبي القاسم الفارسيّ. قال الداني في «المفردات»: "وقرأت على أبي القاسم الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر: {أَؤُنَبِّئُكُمْ} بغير مدّ، و{أَءُنْزِلَ}، و{أَءُلْقِيَ} بالمدّ"[2]، وهو الطريق المسند في «التيسير» عن الدوري أبي عمرو. وقد اقتصر الداني في «التيسير»[3] على عدم الإدخال في المضمومة عن أبي عمرو، فخرج من طريقه في موضع ص والقمر، وأطلق الشاطبيّ الخلاف بقوله: (وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ.... بِخُلْفِهِمَا).

(كـ (الذَّكَرَيْنِ) أَبْدِلَن لِّوَرْشِهِمْ *** وَسَهِّلَن لِّغَيْرِهِ كَمَا عُلِمْ): أي اقرأ بالإبدال لورش في {آلذَّكَرَيْنِ} موضعي الأنعام، وكذا أخواتها وهي {آلْآنَ} في موضعي يونس، و{آللهُ} موضع يونس والنمل، وبتسهيل همزة الوصل بين بين عن غير ورش، إذ من المعلوم أنّ شيوخ الداني في القراءات السبع أربعة: ابن خاقان، وأبو الفتح، والفارسيّ وأبو الحسن، وتحرير المسألة يقتضي منّا معرفة مذهب كل شيخ من شيوخ الداني في هذه المسألة، فأمّا أبو الحسن فمذهبه التسهيل على ما يظهر في «التذكرة» خلافا لظاهر «النشر»[4]، وأمّا أبو الفتح فمذهبه التسهيل لقول ابن الجزري:

---

[1] «جامع البيان» (2/ 522).

[2] «المفردات» ص223.

[3] «التيسير» ص150.

[4] قد أخبر ابن الجزري بأنّه قرأ بالإبدال من طريق أبي الحسن («النشر» 1/ 377) وفيه نظر، لأنّ أبا الحسن قال في «التذكرة»: "فإنّ همزة الاستفهام تُحقّق فيها، وتسقط نبرة همزة الوصل في اللفظ، وتُمدّ همزة الاستفهام قليلاً، فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدّة للفرق بين الاستفهام والخبر، لا خلاف في هذا بين =

"(قلت) وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح"[1]. وأمّا ابن خاقان فمذهبه الإبدال لقول ابن الجزري: " فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان"[2]، وأمّا أبو القاسم الفارسيّ، فلم أقف على نصّ يبيّن مذهبه، فيُؤخذ له بالتسهيل بين بين قياساً لعدم النصّ، لأنّ التسهيل مذهب أهل الشام والعراق، وهو الأقوى من جهة القياس والأشهر. قال في «جامع البيان»: "وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحرّكات بالفتح إذا وليهنّ همزة الاستفهام، والقولان جيّدان"[3]، وقال الداني عن وجه التسهيل في «الإيضاح»[4]: "وهذا هو الأوجه عندنا في تسهيل هذه الهمزة. وقال في إيجاز البيان: وهو القياس"[5].

(وَفي (بِهِ السِّحْرُ) عَنِ الْبَصْرِي فَمُدْ *** مُسْتَفْهِمًا وَغَيْرُ ذَاكَ مَا وَرَدْ): أي وفي قوله تعالى من سورة يونس {مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ} لا تقرأ للبصري إلاّ بالهمز والمد على الاستفهام، ولا تسهّل همزة الوصل بين بين كما في {آلذكرين} وأخواتها. وقد ألحق

القراء أجمعين"(«التذكرة» 1/ 115) ، ونقل الداني في «جامع البيان» نصاً عن أبي الحسن بن غلبون عن حفص عن عاصم قال: "{ءَآلذَّكَرَيْنِ} الحرفان يمدّ الألف فيهما ولا يهمزان {ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} غير ممدود الألف"(«جامع البيان» (2/ 525)) ، ولفظ المدّة يطلق على التسهيل لقول المالقي: "والحافظ يسمي همزة بين بين مدّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره"(«الدر النثير» (4/ 223)) ، فقول أبي الحسن: "وتُمدّ همزة الاستفهام قليلاً"، وقول الداني: "غير ممدود الألف" ينافي الإبدال لأنّ الإبدال يقتضي أن يكون مع المدّ المشبع كما قال المالقي: "لكن من أخذ بالبدل فلا بدّ له من إشباع المدّ في هذه الألف، من أجل لَقيها للساكن بعدها، وهو لام التعريف"(«الدر النثير» (4/ 241).

[1] «النشر» (1/ 378).

[2] «النشر» (1/ 358).

[3] «جامع البيان» (2/ 524).

[4] هو كتاب «الإيضاح في الهمزتين». ينظر «معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص24.

[5] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 323).

ابن الجزري[1] لفظ {به آلسحر} بـ: {آلذكرين} فأجاز فيه الإبدال والتسهيل جميعاً، وهو وإن كان وجيهاً وقوياً من جهة القياس إلاّ أنّ نصوص الأئمة على الهمز والمد. قال الداني في «التيسير»: "أبو عمرو {بِهِ آلسِّحْرُ} بالمدّ على الاستفهام"[2]، وقال في الجامع: "بالهمز والمدّ على الاستفهام"[3]، وقال في «المفردات»: "على الاستفهام بهمزة مُطَوَّلَةٍ"[4].

(حَالَ اتِّفَاقٍ سَهِّلَن لِّقُنْبُلَا *** الْاخرى بِكِلْمَتَيْنِ): أي اقرأ لقنبل بتسهيل الثانية بين بين إذا اتفقت الهمزتان في الحركة من كلمتين نحو: {جَاءَ أَمْرُنَا}، و{شَاءَ أَنْشَرَهُ}، {النِّسَاءِ إِلَّا}، و{السَّمَاءِ إِلَهٌ}، و{أَولِيَاءُ أُولَئِكَ}، ولم ينقل الداني عن قنبل غيره، قال ابن الجزري: "أما قنبل فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها بين بين كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب «التيسير» في تسهيلها غيره"[5]، على أنّ الشاطبيّ نقل الوجهين عنه كورش بقوله: (وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ ... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا).

(أَدْغِمْ مُبْدِلَا *** {بِالسُّوءِ إِلَّا} الْبَزِّ مَعْ عِيسَى قَرَا): إشارة إلى أنّ الحافظ لم يقرأ عن قالون والبزّي قوله تعالى في سورة يوسف {بالسُّوءِ إِلَّا}، إلاّ بإبدال الهمزة الأولى واواً ثمّ إدغام الواو التي قبلها فيها، فيصير اللفظ بواوٍ واحدة مشدّدة هكذا: {بِالسُّوِّ إلاَّ}. قال الداني في «التيسير»: "قالون، والبزي {بالسُّوِّ إلاَّ} بواو مشددة، بدلاً من الهمزة في حال الوصل، وتحقيق همزة {إِلَّا}"[6]، وقال في «جامع البيان»: "بتسهيل

---

[1] «النشر» (1/ 378).

[2] «التيسير» ص311.

[3] «جامع البيان» (3/ 1186).

[4] «مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري» ص99.

[5] «النشر» (1/ 384)

[6] «التيسير» (ص322).

الهمزة الأولى، وقلبها واواً مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية على أصلها في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، ولم يجعلا الهمزة الأولى ههنا بين الهمزة والياء كما جعلاها في سائر الباب"، قال: "وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في قراءة نافع وابن كثير من الطرق المذكورة في هذا الموضع، يجعل الهمزة بين الهمزة والياء قياساً على جعلها بعد الألف كذلك، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذهب القراء"[1]، وقد ذكر الشاطبيّ لهما الوجهين بقوله: (وَبِالسُّوءِ إلاَّ أبْدَلاَ ثُمَ أدْغَمَا... وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلَا).

(وَخُلْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ غُيِّرَا): أي إذا تغيّرت الهمزة الأولى بالتسهيل كما في قوله تعالى: {هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُمْ}، و{أَولِيَاءُ أُولَئِكَ} لقالون والبزّي، أو بالإسقاط للبصري مثلاً، فالألف التي قبل الهمزة الأولى جاز تمكينها اعتداداً بالأصل، وجاز قصرها لزوال الهمزة فتصير من قبيل المدّ المنفصل، والمدّ أولى من جهة القياس. قال الداني في «التيسير»: "وَمَتى سُهلت الْهمزَة الأولى من المتفقتين اَوْ أُسقطت فالألف الَّتِي قبلهَا مُمكنَة على حَالهَا مَعَ تحقيقها اعتدادا بهَا، وَيجوز ان تقصر الألف لعدم الْهمزَة لفظا والأوّل أوجه"[2]، وقال في «جامع البيان»: "قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: يزيد في تمكينها ومدّها لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها وتليينها عارضاً، إذ هو تخفيف وتسهيل لكراهة الجمع بين الهمزتين، والعارض لا يُعتدّ به إذ لا يلزم"، قال: "وقال آخرون: لا يزيد في تمكين مدّ الألف من أسقط الهمزة وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المد؛ لأنه لما أسقطها وأذهبها من اللفظ التقت الألف التي قبلها بهمزةٍ في أوّل كلمة أخرى بعدها فصار بمنزلة قوله: {رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ

---

[1] «جامع البيان» (3/ 1231، و1232).

[2] «التيسير» ص152.

قَرِيبٍ}"، قال: "والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معاً، والأوّلُ أوجه"[1]، وهذا النصّ يدلّ على أنّ الداني لم يفرّق بين الهمزة التي تغيّرت بالتسهيل أو بالإسقاط فأجاز في الحالتين المدّ والقصر مع تقديم المدّ اعتداداً بالأصل، وهو مذهب الشاطبيّ كذلك بقوله: (وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا). والوجهان جائزان لقالون والبزي والسوسي لأنّهم يقصرون المدّ المنفصل، وأمّا الدوري عن أبي عمر فقد جرى العمل على المد عند الإسقاط لأنه يمد المدّ المنفصل، ولا مانع من الأخذ بالوجهين للدوريّ أيضاً لأنّ الداني قد قرأ بهما جميعاً لقوله: "والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معاً، والأوّلُ أوجه"، والعلم عند الله تعالى.

(وَمَعْ (يَشَاءُ إِنْ) بِكَسْرِ الْوَاوِ فِي ***ثَانِيهِمَا أَبْدِل لِّكُلِّهِمْ تَفِي): أي اقرأ لكلّ من اختصّ بتسهيل أحدى الهمزتين وهم نافع، والمكّي، والبصريّ بإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة إذا كانت الأولى منهما مضمومة والثانية مكسورة في نحو: {يَشَاءُ إِلَى} تكن مُوَفّياً للمطلوب. قال الداني في «الإيضاح»: "وبه –أي بالإبدال– قرأت أنا على عامّة شيوخي من أهل العراق والشام ومصر"[2].

(وَالْخُلْفَ قُلْ عَنْ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَا): بالإضافة إلى وجه الإبدال، فقد أخبر الداني أنّه قرأ بالتسهيل أيضاً على أبي الفتح، قال في «جامع البيان»: "وقد قرأت بالمذهب الأوّل –أي بالتسهيل– على فارس ابن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو، وهو أوجه في القياس، والثاني أكثر في النقل"[3]، وقال في «الاقتصاد»[4]: "وبه –أي بالتسهيل–

---

[1] «جامع البيان» (2/ 540، و541).

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 313).

[3] «جامع البيان» (2/ 544).

[4] هو عبارة عن كتاب في القراءات السبع اختصره الداني في كتابه «التيسير»، فهو أوسع مادة من كتاب =

قرأت على فارس ابن أحمد عن قراءته"[1]، فالحاصل أن يكون الإبدال من قراءة الداني على جميع شيوخه، والتسهيل من قراءته على أبي الفتح بالإضافة إلى وجه الإبدال.

(عَنْ كُلٍّ مَنْ عَلَى طَرِيقِهِ حَدَا): أي اقرأ بالوجهين في كلّ رواية وردت من طريق أبي الفتح عن نافع، والمكّي، والبصريّ، وهي: رواية قالون، وقنبل، والسوسي، ويتعيّن الإبدال في غيرها، أعني رواية ورش، والبزّي، والدوري عن أبي عمرو، وأمّا أهل التحقيق في الهمزتين فليسوا معنيّين بالخلاف. وقد أطلق الداني الخلاف في كتابه «التيسير»[2] عن نافع والمكّي والبصريّ، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أقيسُ مَعْدِلاً / وَعَنْ أَكْثَرِ القُرَّاء تُبْدَلُ وَاوُهَا)، وقد خرج الداني عن طريقه في رواية ورش والبزي والدوري لأنّه ذكر لهم وجه التسهيل وهو لا يكون إلاّ عن أبي الفتح، وطريق أبي الفتح في «التيسير» يختصّ برواية قالون، وقنبل، السوسي.

«التيسير». ينظر («معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص7).

[1] ينظر «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 313).

[2] «التيسير» ص153.

بَابُ الهَمْزِ المُفْرَدِ

وَسَهِّلَنْ (رَأَيْتُمُ) مُسْتَفْهِمَا *** (هَأَنْتُمُ) لِوَرْشِهِمْ مُعَلِّمَا
(لَأَعْنَتَ) الْبَزِّي وَعَنْهُ بَابَ (يَيْـ *** ـئَسِ) اقْلِبَنَّ مُبْدِلًا بِأَيِّ زَيْ
وَ(لِأَهَبَ) بِّالْهَمْزِ عَنْ قَالُونِهِمْ *** وَ(اللَّآءِ) سَهِّلَنَّ عَنْ سُوسِيِّهِمْ
وَقِفْ بِيَا سَاكِنَةٍ لَهُ كَذَا *** لِلدُّورِ وَالْبَزِّي بِإِطْلَاقٍ شَذَا

(وَسَهِّلَنْ (رَأَيْتُمُ) مُسْتَفْهِمَا): أي سهّل الهمزة بين بين وجهاً واحداً في {رَأَيْتُمْ} إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في {أَرَأَيْتُمْ} كيف جاء وحيث وقع، قال الداني في "«التيسير»": "نافع {أَرَأَيْتَكُمْ}، و{أَرَأَيْتُمْ}، و{أَرَأَيْتَ}، و{أَفَرَأَيْتَ}، يُسهل الهمزة التي بعد الراء"[1]، وقال في «جامع البيان»: "بتسهيل الهمزة الثانية التي بعد الراء، فتكون بين الهمزة والألف"[2]، وأمّا الإبدال فقد ذكره الداني في «إيجاز البيان»، و«إرشاد المتمسّكين» على ما ذكر المنتوري[3]، ولم يذكر الداني على من قرأ برواية الإبدال، وإنّما أشار إلى الخلاف على الحكاية، إذ لو كان على سبيل الرواية لذكره في «التيسير» و«التعريف» و«جامع البيان». وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا).

(هَأَنْتُمُ) لِوَرْشِهِمْ مُعَلِّمَا): أي سهّل الهمزة بين بين كذلك في {هَأَنْتُمْ} حيث وقع، وكن معلّمًا لذلك، قال الداني في «التيسير»: "نافع وأبو عمرو {هَـأَنْتُمْ} حيث وقع بالمد من غير همز، وورش أقلّ مدّاً"[4]، ومراده بغير همز أي بتسهيل الهمزة وإلغاء نبرتها، وهو الثابت عن قالون وأبي عمرو إلاّ أنّهم يُثبتون المدّ، وورش أقلّ منهم مدّاً

---

[1] «التيسير» ص275.

[2] «جامع البيان» (3/ 1037).

[3] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 819).

[4] «التيسير» ص252.

وهو إشارة إلى حذف المدّ إذ ما كان دون المد هنا لا يُفسّر إلاّ بالحذف، فيكون مذهب ورش التسهيل مع الحذف، قال المالقي رحمه الله: "وقوله: (وورش أقل مدّا)، يعني أقل مدّا من قالون وأبي عمرو، وسبب ذلك أنه ليس في قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة، والحافظ يسمي همزة بين بين مدّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره"[1]، وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَـأَنْتُمْ زَكَـا جَناً ... وَسَهِّلْ أَخاَ حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا).

ويجدر التنبيه على أنّ المعمول به عند المغاربة المتأخّرين في باب {أَرَأَيْـتُمْ}، وفي {هَأَنْتُمْ} هو الإبدال، وعليه ضبطت مصاحفهم، وهو خلاف ما ثبت عن الداني روايةً، واشتهر عند المتقدّمين من أهل الأداء.

((لَأَعْنَتَ) الْبَزِّي): أي سهّل كذلك الهمزة للبزّي في قوله تعالى: {لَأَعْنَتَكُمْ} في البقرة وجهاً واحداً. وقد اقتصر الداني في «التيسير» على التسهيل فقال: "البزّي من رواية أبي ربيعة عنه {لَأَعْنَتَكُمْ} بتليين الهمزة"[2]، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك – أي بالتسهيل– قرأت في رواية البزّي من طريق أبي ربيعة وحده"[3]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف بقوله: (لأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلَا).

(وَعَنْهُ بَابَ (يَيْـ *** ـئَسِ) اقْلِبَنْ مُبْدِلًا بِأَيِّ زَيْ): أي وعن البزّيّ أيضاً بقلب الهمزة مكان الياء مع إبدالها ألفاً في باب {يَيْأَسِ}، بأيّ زيّ كان أي كيف وقع، نحو: {اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ}، {وَلَا تَيْئَسُوا}، {إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ}، و{اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ} الأربعة في يوسف، و{أَفَلَمْ يَيْئَسِ} في الرعد وهي الخامسة، فتُقرأ: {اسْتَايَسُوا}، {وَلَا تَايَسُوا}، {إِنَّهُ لَا يَايَسُ}، و{اسْتَايَسَ الرُّسُلُ}، و{أَفَلَمْ يَايَس}. وقد اقتصر الداني عليه في «التيسير» بقوله: "البزي من قراءتي على ابن خواستي الْفَارِسِي عَن النقاش عَن أبي

---

[1] «الدر النثير» (4/ 223).

[2] «التيسير» ص239.

[3] «جامع البيان» (2/ 912).

ربيعة عَنهُ: {فَلَمَّا اسْتَايَسُوا مِنْهُ}، {وَلَا تَايَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ}، {إِنَّهُ لَا يَايَسُ}، {حَتَّى إِذَا اسْتَايَسَ الرُّسُلُ}، وَفِي الرَّعْد {أَفَلَمْ يَايَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا} بالألف وَفتح الْيَاء من غير همز فِي الْخَمْسَة"[1]، وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَيَيْأَسْ مَعًا وَاسْتَيْأَسَ اسْتَيْأَسُوا وَتَيْـ ... أَسُوا اقْلِبْ عَنِ الْبَزِّيْ بِخُلْفٍ وَأَبْدِلاَ).

(وَ(لِأَهَب) بِّالْهَمْزِ عَنْ قَالُونِهِمْ): أي اقرأ بالهمز وجهاً واحداً لقالون في قوله تعالى: {لِأَهَبَ لَكِ} في مريم، وقد اقتصر الداني في «التيسير»[2] على وجه التحقيق عن أبي نشيط، وإنّما نقل الإبدال فيه عن الحلواني، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت في رواية القاضي[3]، وأبي نشيط، والشحام[4] عن قالون"[5]، ونقل الوجهين الشاطبيُّ عن قالون بقوله: (وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ ... بِخُلْفٍ).

وَ(اللَّاءِ) سَهِّلَنَّ عَنْ سُوسِيِّهِمْ / وَقِفْ بِيَا سَاكِنَةٍ لَّـهُ): أي اقرأ للسوسي في قوله تعالى: {اللَّاءِ} حيث وقع بتسهيل الهمزة بين بين في الوصل، وقد ذُكِرَ اللفظُ في النظم بغير ياء إشارة إلى التسهيل مع حذف الياء، وأمّا عند الوقف فإنّ الهمزة تبدلُ ياءً ساكنة في الوقف مع المدّ المشبع في الألف التي قبل الياء المبدلة من الهمزة، فيأخذ حكمَ المدّ اللازم. وقد اقتصر الداني في «التيسير»[6] على الإبدال في الحالين عن أبي عمرو، فخرج من طريقه في رواية السوسي، وذكر الشاطبيّ الوجهين للبصري وصلاً والإبدال وقفًا بقوله: (وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلَا / وَكَالْيَاءِ مَكْسُورًا لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا *** وَقِفْ مُسْكِنًا)، وما ذكره الداني في «التيسير» من الإبدال في الحالين هو من قراءته على

---

[1] «التيسير» ص323، ينظر «جامع البيان» ص568، و«المفردات» ص194.

[2] «التيسير» ص357.

[3] «غاية النهاية» (1/ 162).

[4] «غاية النهاية» رقم 1021 (1/ 204). طبعة دار الكتب العلمية.

[5] «جامع البيان» (3/ 1340).

[6] «التيسير» ص416.

أبي الحسن وليس على أبي الفتح. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الفتح في جميع الطرق عن اليزيدي، وفي رواية شجاع[1]، وعبد الوارث[2] بياء مكسورة مختلسة بالكسرة خلفاً من الهمزة"[3]، وقال الداني في «مفردة أبي عمرو بن العلاء»: "وأقرأني أبو الفتح عن قراءته {اللَّائِي} حيث وقع بياءٍ مختلسةِ الكسرة في الوصل، وأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بياء ساكنةٍ في الحالين"[4]، وقراءة الداني على أبي الفتح عن السوسي هي المسندة في «التيسير»، وقوله: "بياءٍ مختلسة الكسرة" كناية عن التسهيل بين بين، وقوله: "في الوصل" إشارة إلى أنّ الوقف يكون بياء ساكنة لأنّه ذكر قراءته على أبي الحسن بالياء الساكنة في الحالين.

(كَذَا ** لِلدُّورِ وَالْبَزِّي بِإِطْلَاقٍ شَذَا): أي وأبْدِل الهمزةَ ياءً ساكنة مطلقاً، أي في الوصل والوقف جميعًا عن البزّي وعن الدّوري أبي عمرو. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على الفارسيّ عن قراءته على النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي، وعلى أبي الحسن عن قراءته من طريق الخزاعي[5] وأبي ربيعة وغيرهما بإبدال الهمزة ياءً ساكنة، وبمثل ذلك قرأت عليهما في قراءة أبي عمرو"[6]، ومعلوم أنّ قراءة الداني على الفارسي هي الرواية المسندة في «التيسير» عن البزّي وعن الدوري عن أبي عمرو. والخلاصة أنّ الرواية عن أبي عمرو من طرق «التيسير» هي بإبدال الهمزة ياءً ساكنة

---

[1] هو شجاع بن أبي نصر، ثقة كبير، عرض على أبي عمرو، توفي سنة 190 هـ. ينظر «غاية النهاية» (1/ 324)، و«معرفة القراء الكبار» (1/ 162).

[2] هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، إمام حافظ مقرئ عرض على أبي عمرو، توفي سنة 179. «غاية النهاية» (1/ 478)، «معرفة القراء الكبار» (1/ 162).

[3] «جامع البيان» (4/ 1486).

[4] «مفردة أبي عمرو بن العلاء» البصريّ ص175.

[5] «غاية النهاية» (1/ 156)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 227).

[6] «جامع البيان» (4/ 1486).

في الوقف في كلتا الروايتين، وأمّا في الوصل فيُقرأ بالإبدال للدوري وبالتسهيل بين بين للسوسيّ، وعليه يكون الإبدال في الوصل للسوسي من المواضع التي خرج فيها الدانى عن طريقه فى «التيسير».

بَابُ السَّكْتِ والوَقْفِ عَلَى الهَمْزَةِ

وَاسْكُتْ عَلَى (أَلْ) مُطْلَقًا لِّخَلَفِ ❊❊❊ مَكِّن لَّـهُ (شَيْئًا) بِـلَا تَعَسُّـــفِ
(شَيْءٍ) كَذَا وَالْوَقْفُ بِالنَّقَلِ مَشَى ❊❊❊ أَدْغِـمْ لِخَـلَّادٍ فَعَـنْهُ قَـدْ فَـشَـا
وَفِـي جَـمِـيـعِ وَاوٍ اَصْلِيٍّ وَيَـا ❊❊❊ تَـقَـدَّمَـا مُسَـكَّـنَيْـنِ رُوِيَــا
كَـمَا (تَنُوءُ) مَـعْ (كَهَيْئَةِ) وقَـفْ ❊❊❊ هِشَامُهُـمْ مُـدَّغِمًا عِـنْـدَ الطَّـرَفْ
وَالسَّـكْتُ عَنْ خَلَّادِهِمْ قَدْ مُنِعَا ❊❊❊ كَـذَا لِحَمْـزَةٍ بِـمَفْصـولٍ وَعَـى
مِـنْ غَيْرِ نَـقْـلٍ عَنْدَ وَقْفٍ حَصَلَا ❊❊❊ سِوَى لِخَلَّادٍ بِـ (أَلْ) قَـدْ نُـقِـلَا
وَعَـنْـهُ غَـيِّـرْ هَمْـزَةً إِنْ وُسِّـطَتْ ❊❊❊ بِـزَائِدٍ وَقِـفْ كَـمَـا قَـدْ رُسِـمَتْ
لَـهُ وَعَـنْ هِشَامِهِمْ عِنْدَ الطَّـرَفْ ❊❊❊ وَالَاخْفَشَ امْنَعْ قَوْلَهُ لَا يُخْـتَـلَفْ
عَنْهُمْ وَفِـي (مُسْتَهْـزِئُو) وَنَـحْـوِهِ ❊❊❊ فَـاحْـذِفْ لِخَـلَّادٍ وَسَهِّـلْ وَازْوِهِ
عَـنْ خَلَفٍ كَالْخَاطِئِيـنَ سَوِّيَـنْ ❊❊❊ وَكَـ (السَّمَا) وَنَـحْـوِهِ فَـأَبْـدِلَـنْ
بِـالْمَـدِّ عَـنْـهُ ثُـمَّ سَـهِّـلَـنَّ مَـعْ ❊❊❊ رَوْمٍ بِـمَـدِّهِ وَقَـصْـرِهِ وَقَـعْ
فِـي غَيْرِ فَـتْحٍ قُــل لِّخَلَّادٍ رَوَى ❊❊❊ وَعَـنْ مُـحَـرَّكٍ بِـلَا مَـدٍّ حَـوَى
كَنَحْوِ (يُبْدِئُ) وَعَنْ هِـشَـامِـهِـمْ ❊❊❊ كَـمِثْـلِ خَـلَّادٍ رِوَايَــةً لَّـــزِمْ
وَهَـاءَ (أَنْبِئْهُمْ) (وَنَبِّئْهُمْ) فَضُمْ ❊❊❊ وَاكْسِرْ كَـ(حِرْزِهِمْ) لِحَمْزَةَ الْعَلَمْ
تُـؤْوِي وَتُـؤْوِيـهِ وَرِئْـيًا أَظْـهِـرَا ❊❊❊ وَأَدْغِمَنْ عَنْهُ وَكُـنْ مُـسْتَحْضِـرَا
هُزْؤًا كَـذَا كُـفُـؤًا بِـوَاوٍ أَبْـــدَلَا ❊❊❊ خَـلَّادُهُــمْ وَخَـلَـفٌ قَدْ نَقَـلَا

(وَاسْكُتْ عَلَى (أَلْ) مُطْلَقًا لِّخَلَفِ): أي اقرأ بالسكت على لام التعريف في رواية خلف مطلقاً في الوقف والوصل إن وقعت قبل همزة، نحو: {الْأَنِعَامُ}، و{الْآخِرَة}.

قال الداني في «التيسير»: "وقرأت على أبي الحسن، في الروايتين بالسكوت على لام

المعرفة"[1]، وقال في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على لام المعرفة خاصّة لكثرة دورها"[2]، وقال في «المفردات»: "وقرأت على أبي الحسن بالسكوت على اللام الداخلة للمعرفة وحدها لا غير"[3]، ومعلوم أنّ طريق «التيسير» في رواية خلف عن حمزة هو من طريق أبي الحسن.

(مَكِّن لَهُ {شَيْئًا} بِلاَ تَعَسُّفِ/ (شَيْءٍ) كَذَا): أي مكّنِ الياءَ بالتوسّط عن خلف في {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً} حيث وقع، هذه هي الرواية الصحيحة عن الداني من قراءته على أبي الحسن، وليست رواية السكت فيهما كما ذكر في «التيسير»[4]، وذلك لسببين، الأوّل: أنّ قراءة الداني بالسكت على أبي الحسن تختصّ بلام التعريف دون {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً}، لقوله في «جامع البيان»: "بالسكت على لام المعرفة خاصّة"، وقوله في «المفردات»: "بالسكوت على اللام الداخلة للمعرفة وحدها لا غير". الثاني: أنّ التمكين في {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً} هو من رواية أبي الحسن بن غلبون في قراءة حمزة، لقوله في كتابه «التذكرة»: "وقرأ ورش وحمزة: {على كلّ شيء قدير} بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله {شيء}، فيكون مدّا متوسّطا، تقويةً على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده حيث وقع لكثرته"[5]، والإشكال في المسألة أنّ ما ذكره الداني في «التيسير» هو خلاف ما ذكره في «جامع البيان» و«المفردات»، وخلاف ما رواه شيخه أبو الحسن في كتابه «التذكرة»، لذلك قال ابن الجزري: "فإما أن يكون سَقَطَ ذِكْرُ {شيء} من الكتاب –أي «جامع البيان»– فيوافق «التيسير»، أو يكون مع المد على {شيء} فيوافق «التذكرة» والله أعلم"[6]، قلت: ليس في «جامع البيان» سقط لأنّه

---

[1] «التيسير» ص207.

[2] «جامع البيان» (2/ 620).

[3] «المفردات» ص478.

[4] قال الداني في «التيسير»: "وقرأت على أبي الحسن، في الروايتين بالسكوت على لام المعرفة، وعلى {شيء}، و{شيئا} حيث وقعا لا غير" («التيسير» ص207)

[5] «التذكرة» (2/ 250).

[6] «النشر» (1/ 420، و421).

موافق لما ذكره الداني في «المفردات»، والأخذ بوجه التمكين في {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً} لخلف من طريق «التيسير» هو الصحيح، لأنّها رواية شيخه أبي الحسن كما هو صريح في «التذكرة»، لذلك قال ابن الجزري عن السكت: "وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن بن غلبون إلا أن روايتيه في «التذكرة»، وإرشاد أبي الطيب عبد المنعم، وتلخيص ابن بليمة هو المد في {شَيْءٍ} مع السكت على لام التعريف حسب لا غير والله أعلم"[1].

(**وَالْوَقْفُ بِالنَّقَلِ مَشَى**): أي إنّ الوقف بالنقل لخلف على {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً} هو الأداء الذي مشى بالتسلسل من طريق «التيسير». وقد اقتصر عليه الداني عن حمزة في «التيسير»[2]، وقال في «جامع البيان»: "والنقل أوجه وأقيس، وبه قرأت على أبي الحسن وغيره"[3].

(**أَدْغِمْ لِخَلَّادٍ فَعَنْهُ قَدْ فَشَا**): أي اقرأ لخلاد في {شَيْءٍ}، و{شَيْئاً} بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها عند الوقف. قال الداني في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت على أبي الفتح شيخنا"⁴، وهو خلاف ما في «التيسير» حيث اقتصر فيه على النقل عن حمزة كما ذكرنا. وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين عن حمزة، فالنقل على أساس قوله: (وَحَرِّكْ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا ... وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلَا)، والإبدال على أساس قوله: (وَمَا وَاوٌ اَصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ ... أوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالادْغَامِ حُمِّلَا).

(**وَفِي جَمِيعِ وَاوٍ اَصْلِيٍّ وَيَا *** تَقَدَّمَا مُسَكَّنَيْنِ رُوِيَا / كَمَا (تَنُوءُ) مَعْ (كَهَيْئَةِ)**): أي اقرأ بالإبدال مع الإدغام عن خلاد وبالنقل عن خلف في كلّ واو أو ياء أصلية

---

[1] «النشر» (1/ 420).

[2] «التيسير» ص161.

[3] «جامع البيان» (2/ 579، و580).

[4] «جامع البيان» (2/ 588). ينظر «النشر» (1/ 440).

ساكنة وقعت قبل همزة في كلمة، سواء توسطت الهمزة أم تطرّفت، نحو: {لَتَنُوءُ} في القصص، و{كَهَيْئَةِ} في آل عمران، و{مَوْئِلًا} في الكهف، و{سَوْءَةَ} في المائدة.

(وقَفْ ***هِشَامُهُمْ مُدَّغِمًا عِنْدَ الطَّرَفْ): أي اقرأ لهشام بالإبدال مع الإدغام مثل خلاد عند الوقف إذا تطرّفت الهمزة، نحو: {شَيْءٍ}، و{سَوْءٍ}، و{لَتَنُوءُ}، لأنه مذهب أبي الفتح عن هشام وحمزة، قال في «جامع البيان»: "وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءته"[1]، وهو خلاف ما في «التيسير» لأنّ الداني اقتصر فيه عن حمزة وهشام على النقل كما ذكرنا، فكان ذلك من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير» عن هشام وخلاد.

(وَالسَّكْتُ عَنْ خَلَّادِهِمْ قَدْ مُنِعَا): أي يمتنع السكت على الساكن قبل الهمزة عن خلاد مطلقاً سواء تعلّق الأمر بلام التعريف أو (شيء)،و(شيئا)أو الساكن المفصول في نحو: {مَنْ ءامَنَ}، و{خَلَوْا إِلَى}. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الفتح في رواية خلاد عن سليم[2] بغير سكت على ما كان مع الهمزة من كلمتين وعلى لام المعرفة أيضاً"[3]، وقد ذكر الداني في «التيسير»[4] قراءته بالسكت على "ألْ" عن حمزة على أبي الحسن، وهو ليس طريقاً لخلاد في «التيسير».

(كَذَا لِحَمْزَةٍ بِمَفْصولٍ وَعَى): أي يمتنع السكت أيضاً على الساكن المفصول لحمزة في الروايتين، نحو: {مَنْ ءامَنَ}، و{خَلَوْا إِلَى}، و{ابْنَيْ ءادَمَ}، لأنّ أبا الحسن لا يسكت عن حمزة في المفصول، ولأنّ أبا الفتح ليس له السكت عن خلاد مطلقاً على أنّ الداني ذكره في «التيسير»[5] عن خلف لكنّه من طريق أبي الفتح كما ذكر

---

[1] «جامع البيان» (2/ 579). ينظر «النشر» (1/ 440).

[2] «غاية النهاية» (1/ 318)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 138).

[3] «جامع البيان» (2/ 620).

[4] «التيسير» ص207.

[5] «التيسير» ص207.

في «المفردات»[1]، وهو ليس من طريق «التيسير».

(مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ عَنْدَ وَقْفٍ حَصَلَا *** سِوَى لِخَلَّادٍ بِـ (أَلْ) قَدْ نُقِلَا): أي لا نقل عند الوقف على الساكن المفصول لحمزة، نحو: {مَنْ ءَامَنَ}، و{خَلَوْاْ إِلَىٰ}، و{ابْنَيْ ءَادَمَ} حيث لم يذكره الداني في «التيسير»، ولقوله في «جامع البيان»: "وما رواه خلف، وابن سعدان[2] نصًّا عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة، وعامّة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً، فهو الصحيح المعوّل عليه، والمأخوذ به"[3]، الشاهد قوله: "من تحقيق الهمزات المبتدآت" أي اللاتي تكون في أوّل الكلمات بمعنى المفصولة، نحو {مَنْ ءَامَنَ}. ولا نقل أيضا عند الوقف على لام التعريف إلا عن خلاد، لأنّ الداني لم يسكت عن خلف من طريق أبي الحسن إلا على لام التعريف في الحالين، ولم يسكت عن خلاد من طريق أبي الفتح مطلقاً، وإنّما وقف بالنقل في لام التعريف عن خلاد لأنّه مذهب أبي الفتح في تغيير الهمزة المتوسطة بزائد كما سيأتي بيانه، ولام التعريف من جملة الزوائد، وتغيير الهمزة في هذه الحال لا يكون إلاّ مع النقل. وقد أطلق الداني الخلاف في «التيسير» في المتوسط بزائد، وذكر السكت وعدمه في المفصول لخلف، وذكر السكت في لام التعريف وفي {شيء}،و{شيئا} عن حمزة من قراءته على أبي الحسن. وأطلق الشاطبيّ الخلاف عن حمزة في الوقف بالنقل وعدمه، بقوله: (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الوَقْفِ خُلْفٌ).

فالحاصل أنّ لخلف عند الوقف السكتُ على لام التعريف، والنقلُ في {شَيْءٍ}، و{شَيْـًٔا}، ولخلاد النقل في لام التعريف، والإبدال مع الإدغام في {شَيْءٍ}، و{شَيْـًٔا}، وأنّ لهما عدم النقل وعدم السكت على المفصول في نحو: {مَنْ ءَامَنَ}،

---

[1] «المفردات» ص478.

[2] «غاية النهاية» (2/ 143)، ومعرفة القراء الكبار (1/ 217).

[3] «جامع البيان» (2/ 601).

و {خَلَوْا إِلَى} ، وأمّا عند الوصل فلخلفٍ السكتُ على لام التعريف، وعدمه في المفصول، والتمكين في ياء {شَيْءٍ} ، و {شَيْئاً} ، ولخلاد عدم السكت مطلقاً، والعلم عند الله تعالى، وما سوى ذلك مما ذكره في «التيسير» فخروج عن طريقه.

(وَعَنْهُ غَيِّرْ هَمْزَةً إِنْ وُسِّطَتْ *** بِزَائِدِ): أي وعن خلاد قِفْ بتغيير الهمزة إن توسّطت بزائد نحو: {بِأَنَّهُمْ} ، و {لَأَعْنَتَكُمْ} ، وَ {سَأَصْرِفُ} ، وهذا يدلّ على أنّ خلفاً لا يُغيّر الهمزة في هذه الحال. وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[1] عن حمزة، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطاً بِزَوَائِدٍ ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُعْمِلَا). فخرج الداني عن طريقه على وجه التغيير لخلف، وعلى عدمه لخلاد. قال الداني في «جامع البيان» عن مذهب تغيير الهمزة إن توسّطت بزائد: "وهذا مذهب شيخنا أبي الفتح، والجمهور من أهل الأداء، وهو اختياري"[2]، وقال عن مذهب التحقيق: "وهذا مذهب شيخنا أبي الحسن وجماعة سواء"[3]، ولما كانت رواية الداني في «التيسير» عن خلاد من طريق أبي الفتح، وعن خلف من طريق أبي الحسن، اقتصرنا على وجه التغيير عن خلاد، وعلى وجه التحقيق عن خلف.

(وَقِفْ كَمَا قَدْ رُسِمَتْ / لَهُ): أي وقِفْ لخلاد على ما رُسمت به الهمزة، فما كانت صورته ياء وقف عليه بالياء نحو: {نَبَإِي} ، وما كانت صورته واوا وقف عليه بالواو في نحو: {تَفْتَؤُا} ، لأنّه مذهب أبي الفتح، ولا يكون ذلك إلاّ عن خلاد من طريق «التيسير»، وهذا يقتضي الوقوف على التخفيف القياسي عن خلف لأنّه مذهب أبي الحسن، وهو طريق «التيسير» عن خلف. وقد اقتصر الداني على الوقف بالمرسوم في «التيسير» فقال: "واعلم أنّ جميع ما يُسهّله حمزةُ من الهمزات فإنّما يراعي فيه خطّ

---

[1] «التيسير» ص167.

[2] «جامع البيان» (2/ 600).

[3] «جامع البيان» (2/ 599).

المصحف دون القياس"[1]، فخرج من طريقه عن خلف لأنّه قرأ على أبي الحسن بالوقف القياسي، ونقل الخلاف في «جامع البيان» واختار الوقف على المرسوم، فقال: "وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله: {فَقَالَ الْمَلَؤُا الذِينَ كَفَرُوا}، وهو الحرف الأول من سورة المؤمنين، وكذلك الثلاثة الأحرف من النمل، وكذلك {تَفْتَؤُا}، و{يَبْدَؤُا}، و{يَدْرَؤُا}، و{يَعْبَؤُا}،و{يُنَشَّؤُا}،و{يُنَبَّؤُا}، وما أشبهه مما صورت الهمزة فيه واواً على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك: {مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ}، وشبهه مما رسمت فيه ياء على ذلك أيضاً، فقال بعضهم تسهيل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها فتبدل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره وإن اختلفت صورتها فيه إذ ذاك هو القياس، وكان هذا مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله، وقال آخرون تسهيل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها موافقة على رسمها تبدل واواً ساكنة في قوله {الْمَلَؤُا} وبابه وتبدل ياء ساكنة في قوله {مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ} ونحوه، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله وهو اختياري"[2]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف تبعاً للداني بقوله عن الوقف على القياس: (وفي غير هذا بين بين)، وقوله عن الوقف على المرسوم: (وَقَدْ ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهِّلَا).

(وَعَنْ هِشَامِهِمْ عِنْدَ الطَّرَفْ): أي قِفْ على المرسوم أيضا لهشامٍ في الهمز المتطرّف كما تقف لخلادٍ لورود الروايتين عن الداني من طريق أبي الفتح على أنّ الداني خصّه في «التيسير» بقراءة حمزة دون هشام بقوله: "واعلم أنّ جميع ما يسهّله حمزة من الهمزات فإنّما يراعي فيه خطّ المصحف دون القياس"[3]، وقد وقع قول

---

[1] «التيسير» ص167.

[2] «جامع البيان» (2/ 577).

[3] «التيسير» ص167.

الشاطبي: (وَقَدْ ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كانَ مُسَهِّلَا) متأخّراً على قوله (وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهِلا)، ممّا قد يقتضي أنّ اتّباع الرسم يختصّ بقراءة حمزة دون هشام. وأمّا في «جامع البيان» فقد قطع الداني بالوقف على المرسوم عن هشام وحمزة جميعا، فقال: "قال سيبويه: يقولون في الوقف هذا (الكَلَوْ)، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت بِـ (الْكَلَيْ)، ويبدلون منها ياء، ورأيت (الكَلَا) فيبدلون منها ألفاً حرصًا على البيان، وهم يحققون في الوصل. فوجب استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة في الكلم المتقدمة لأنهما من أهل التحقيق كالعرب الذي جاء عنهم ذلك"[1]، وقد جرى العمل على الأخذ بالوقف الرسمي لحمزة وهشام في المتطرف لا سيما أنّ رواية هشام من طريق «التيسير» هي عن أبي الفتح، ومذهب أبي الفتح هو الوقف الرسمي، وهو اختيار الداني كما سبق ذكره، وإلى هذا القول جنح ابن الجزري[2] رحمه الله تعالى.

ويجدر التنبيه على أنّ الوقف على المرسوم عن هشام وخلاد يختصّ بالهمزة المتطرّفة لقول الداني: "وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف"، وهذا يقتضي امتناع اتّباع الرسم وقفاً إذا كانت الهمزة مرسومة على الواو والياء في وسط الكلمة نحو: {رَؤُفٌ}، و{أَبْنَاؤُكُمْ}، و{تائبات}، و{سائحات}، قال ابن الجزريّ: "فأما إبدال الهمزة ياء في نحو: {خَائِفِينَ}، و{جَائِرٍ}، و {أُولَئِكَ}، وواواً في نحو: {أَبْنَاؤُكُمْ}، و{وَأَحِبَاؤُه}، فإني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة، ومن يعتبر قولهم، فلم أرَ أحداً ذكره ولا نص عليه، ولا صرح به، ولا أفهمه كلامه ولا دلت عليه إشارته"[3].

(وَالأَخْفَشَ امْنَعْ قَوْلَهُ لَا يُخْتَلَفْ/ عَنْهُمْ): أي لا تأخُذ بمذهب الأخفش عن حمزة

---

[1] «جامع البيان» (2/ 578).

[2] «النشر» (1/ 462).

[3] «النشر» (1/ 462).

في المتوسّط والمتطرّف، وعن هشام في المتطرّف، وهو إبدال الهمزة ياءً إن كانت مضمومة بعد كسر في نحو: {سَنُقْرِئُكَ}، و{مُسْتَهْزِئُونَ}، و{فَمَالِئُونَ}، و{يُبْدِئُ}، و{يُنْشِئُ} أو إبدالها واواً إن كانت مكسورة بعد ضم في نحو: {سُئِلُوا}، و{سُئِلَ}، وقد اقتصر الداني في «التيسير»[1] على مذهب الأخفش في المتوسط دون المتطرف، ولم يذكر في المكسورة بعد الضم في نحو: {سُئِلَ} إلا بين بين[2]، واقتصر في «المفردات»[3] على التسهيل بين بين دون ذكر مذهب الأخفش، وأطلق الشاطبيّ الخلاف عن حمزة، فذكر التسهيل بين بين بقوله (وَفي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ)، ثم ذكر مذهب الأخفش بقوله: (**وَالاَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ والضَّمِّ أَبْدَلَا / بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ في عَكْسِهِ**) واختار الداني مذهب الأخفش[4]، مع أنّه مخالف لروايته عن أبي الحسن وأبي الفتح[5]، ورواية الجمهور[6] عن حمزة، قال الداني في «جامع البيان»: "والاختيار في هذا الضرب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وعليه أهل الأداء"[7]، وقد أنكر أبو الحسن في كتابه «التذكرة»[8] مذهب الأخفش، مّما يدلّ أنّه مذهب متروك عن حمزة من طريق الداني، فيؤخذ

---

[1] «التيسير» ص165.

[2] «التيسير» ص166.

[3] «المفردات» ص476.

[4] قال الداني في «جامع البيان»: "وذلك الاختيار عندي"(2/ 597)، وقال في «النشر»: "وهو اختيار الحافظ أبو عمرو الداني وغيره"(«النشر» 1/ 445).

[5] قال ابن الجزري عند تحريره قوله تعالى: {قل أؤنبيكم}، قال: "(الأول) السكت مع تحقيق الثانية المضمومة مع تسهيل الثالثة بين بين، وهذا الوجه لحمزة بكماله في «العنوان»، ولخلف عنه في «الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» وطريق أبي الفتح فارس عنه"(«النشر» 1/ 487). الشاهد أنه لم يذكر من طريق أبي الفتح إلا بين بين.

[6] قال ابن الجزري: " وذهب جمهور أئمة القراءة إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها"(«النشر» 1/ 445).

[7] «جامع البيان»(2/ 598)

[8] «التذكرة»(1/ 156).

بالتسهيل بين بين من طريقه فحسب.

(وَفِي (مُسْتَهْزِئُو) وَنَحْوِهِ *** فَاحْذِفْ لِخَلَّادِ): إشارة إلى وجوب الأخذ بوجه الحذف لخلاد في نحو: {مُسْتَهْزِءُونَ}، و{مُتَّكِئُونَ} لأنّه مذهب أبي الفتح في اتّباعه للرسم لكون الهمزة محذوفة رسمًا.

(وَسَهِّلْ وَارْوِهِ/ عَنْ خَلَفِ): أي أقرئ بالتسهيل بين بين عن خلف في {مُسْتَهْزِءُونَ} ونحوه، لأنّه مذهب أبي الحسن[1]، وأمّا إبدالها ياءً مضمومة على مذهب الأخفش، فقد سبق بيان منعه لحمزة من طريق الداني.

وقد ذكر الداني في «التيسير» ثلاثة أوجه في نحو {مُسْتَهْزِءُونَ}، الأوّل: التسهيل بين بين، لقوله: "ثمَّ بعد هَذَا تجعلها بَين بَين فِي جَمِيع أحوالها وحركاتها وحركات مَا قبلهَا فان انضمت جَعلتهَا بَين الْهمزَة وَالْوَاو نَحْو قَوْله عز وَجل: {قُلْ فَادْرَءُوا}، و{يَدْرَءُونَ}، و{يَئُوسًا}، و{رَءُوفٌ}، و{بِرُءُوسِكُمْ}، و{لَا يَئُودُهُ}، و{مُسْتَهْزِءُونَ}"[2]، الثاني: الحذف اتّباعًا للمصحف لقوله: "وَاعْلَم أنّ جَمِيع مَا يسهله حَمْزَة من الهمزات فإنما يُرَاعى فِيهِ خطّ الْمُصحف دون الْقيَاس"[3]، الثالث: إبدال الهمزة ياءً مضمومة على مذهب الأخفش، لقوله: "وَشبهه مَا لم تكن صورتهَا يَاء نَحْو {أُنَبِّئُكُمْ}، و{سَنُقْرِئُكَ}، و{كَانَ سَيِّئُهُ} وَشبهه فانك تبدلها يَاء مَضْمُومَة اتبَاعا لمَذْهَب حَمْزَة فِي اتِّبَاع الْخط عِنْد الْوَقْف على الْهَمْز وَهُوَ قَول الْأَخْفَش أَعنِي التسهيل فِي ذَلِك بِالْبَدَلِ"[4]، وقد ذكرها الشاطبي، فقال عن الحذف: (وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ)، وقال عن التسهيل بين بين: (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ)، وقال عن

---

[1] «التذكرة» (1/ 156).

[2] «التيسير» ص165.

[3] «التيسير» ص167.

[4] «التيسير» ص165.

مذهب الأخفش بقوله: (وَالأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ....) إلى آخر الأبيات. فالحذف والإبدال عن خلف ليسا من طرق «التيسير»، وكذا التسهيل والإبدال عن خلاد.

(كَالْخَاطِئِينَ سَوِّيَنْ): بمعنى أنّ حكم {مُسْتَهْزِءُونَ} ونحوه صار كحكم {الخَاطِئِينَ}، و{الصَّابِئِينَ} في تسهيل الهمزة أو حذفها تبعاً للرسم، فتُقرأ جميعاً عند الوقف بالتسهيل بين بين عن خلف، وبالحذف عن خلاد.

(وَكَـ (السَّمَا) وَنَحْوِهِ فَأَبْدِلَنْ / بِالْمَدِّ عَنْهُ): إي إذا وقفت في رواية خلف على نحو {السَّمَاء} بأيّ حركة كانت فإنّك تُبدل الهمزة ألفاً، فيجتمع ألفان، فإمّا أن يُحذف أحدُهما لالتقاء الساكنين فيكون الإبدال مع القصر، وإمّا أن يزاد في التمكين للفصل بين الساكنين، فيكون الحذف مع المدّ، وهذا الأخير هو الصحيح عند الإبدال من طريق أبي الحسن[1]، وهو طريق الداني عن خلف في «التيسير»، وقد ذكر أبو الحسن الوجهين الإبدال والتسهيل جميعا، وقال عن الإبدال بأنّه الأوجه، وبه قرأ الداني عليه فيما يظهر لأنّه ذكر قراءته بالتسهيل على أبي الفتح ولم يذكر معه أبا الحسن فدلّ ذلك أنّه قرأ على أبي الحسن بالإبدال والله أعلم.

(ثُمَّ سَهِّلَنَّ مَعْ *** رَوْمٍ بِمَدِّهِ وَقَصْرِهِ وَقَعْ / فِي غَيْرِ فَتْحٍ قُلْ لِخَلَّادٍ رَوَى): أي قف لخلاد بتسهيل الهمزة مع الرومِ بالمدّ أو القصر ما لم تكن مفتوحة بأن تكون

---

[1] قال أبو الحسن: "ويمدان –أي هشام وحمزة– لأجل اجتماع الألفين"(«التذكرة» 1/ 161)، وقال الداني في «جامع البيان»: "والتمكين أقيس لانعقاد الإجماع على جواز الجميع بين الساكنين في الوقف، ولأنّ خلفا قد جاء به منصوصاً عن سليم عن حمزة، فقال: يقف بالمد من غير همز"(«جامع البيان» (2/ 581). وأما التوسط، فقد ذكره بعض المتأخرين قياساً على المد العارض للسكون. قال ابن الجزري: "وقد ونص على التوسط أبو شامة وغيره من أجل التقاء الساكنين وقاسه على سكون الوقف"(«النشر» 1/ 467)، وقد اقتصر الداني في «التيسير» و«جامع البيان» على المدّ والقصر دون التوسط، وكذا صنع الشاطبيّ بقوله: (ويقصر أو يمضي على المدّ أطولا)، وقوله: (وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر يجز قصره والمد...).

مكسورة أو مضمومة، كقوله تعالى: { مِنَ الماءِ } ، و { سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ } . قال الداني في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت في المكسورة والمضمومة دون المفتوحة على أبي الفتح عن قراءته"[1]، ولا يكون ذلك إلاّ مع الروم لتعذر التسهيل في الهمزة المتطرفة بالسكون المحض. قال ابن الجزري: "فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلتها بين بين فتنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها فتسهّل، وهذا مذهب أبي الفتح فارس"[2]. وأما إذا كانت الهمزة مفتوحة كقوله تعالى: {والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا} ، فيوقف على نحو: {السَّمَاءَ} بالإبدال في الروايتين مع المدّ[3]، لأنّ التسهيل مع الروم في المفتوح شاذ كما ذكر الشاطبيّ عند قوله: (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ ... وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا). وقد اقتصر الداني في «التيسير»[4] على وجه الإبدال في الروايتين، فيكون الإبدال عن خلاد في المضموم والمكسور من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَعَنْ مُحَرَّكٍ بِلَا مَدٍّ حَوَى / كَنَحْوِ (يُبْدِئُ)): فبعدما تمّ الحديث عن الوقف على الهمزة الواقعة بعد حرف مدّ، عُرّج على الهمزة الواقعة بعد حرف متحرّك سواء تحرّكت الهمزة بضمّ أم بكسر، نحو: {يَبْدَأُ} ، و {شَاطِئِ} ، و {عَنِ النَّبَإِ} ، و {يُبْدِئُ} ، فأخبر أنّ الهمزة تُسهّل بين بين مع الروم كذلك لخلاد من غير تمكين في هذا النوع،

---

[1] «جامع البيان» (2/ 582).

[2] «النشر» (1/ 464).

[3] فأما الوقف بالمد على نحو: {السماء} فيما كان آخره مفتوحا فظاهرٌ بالنسبة لخلف لأنه مذهب أبي الحسن، وأما بالنسبة لخلاد فلم أقف على مذهب أبي الفتح في ذلك، والظاهر أن يُقتصر على المد في الروايتين لأنّه المقدّم عند الداني لوروده بالنص عن حمزة ولقوّته في القياس. قال الداني: "والتمكين أقيس لانعقاد الإجماع على جواز الجميع بين الساكنين في الوقف، ولأنّ خلفا قد جاء به منصوصاً عن سليم عن حمزة، فقال: يقف بالمد من غير همز"(«جامع البيان» (2/ 581).

[4] «التيسير» ص 161.

وهذا يقتضي أن تكون رواية خلف بإبدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها مع القصر لتعذر التمكين، فتُبدلُ ألفا إذا سُبقت بفتح نحو: {يَبْدَأُ}، و{النَّبَإِ}، وتبدل ياءً إن سبقت بكسر نحو: {شَاطِئِ}، وتُبدلُ واواً إن سُبقت بضمّ نحو: {كَأَمْثَال اللُّؤْلُؤِ}، و{إِنِ امْرُؤٌ}. وأمّا إن كانت الهمزة مفتوحةً نحو: {بَدَأَ}، و{نَبَأَ}، و{امْرَأَ} أو كان سكونها لازماً بعد فتح مثل: {اقْرَأْ}، أو بعد كسر مثل {نَبِّئْ} ولم يأت في القرآن ما قبله مضموم، فإنّها تُبدلُ حرف مدّ مع القصر من جنس حركة ما قبلها بلا خلاف عن حمزة وهشام. وقد اقتصر الداني في «التيسير»[1] على وجه الإبدال في الروايتين كذلك، فيكون الإبدال عن خلاد في المضموم والمكسور من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَعَنْ هِشَامِهِمْ *** كَمِثْلِ خَلَّادٍ رِوَايَةً لَزِمْ) أي وما قيل عن خلاد في نحو: {يَبْدأُ}، و{شَاطِئِ}، و{عَنِ النَّبَإِ}، يقال عن هشام لأنّ كلا الروايتين هما عن أبي الفتح، وهو إشارة إلى التسهيل مع الروم، وقد اقتصر الداني في «التيسير» على وجه الإبدال كما ذكرنا، فيكون الإبدال عن هشام في المضموم والمكسور من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَهَاءَ (أَنبِئْهُمْ) (ونَبِّئْهُمْ) فَضُمْ *** وَاكْسِرْ كَحِرْزِهِمْ لِحَمْزَةَ الْعَلَمْ): في البيت إشارة إلى جواز كسر الهاء وضمّها عند إبدال الهمزة ياء لأجل الوقف لحمزة في الروايتين في: {أَنبِئْهُمْ}، و{ونَبِّئْهُمْ}، فالضمّ لأجل الاعتداد بالأصل، والكسر لأجل الياء المبدلة من الهمزة، فتُكسَر الهاء تبعاً للياء كما في {عَلَيْهِمْ}، و{فِيهِمْ}، فتُقرأ: {أَنبِيهِمْ}، و{نَبِيهِمْ}. وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»، و«جامع البيان»[2]، وقال

---

[1] «التيسير» ص 160.

[2] «التيسير» ص 162.

في «التيسير»: "وهما صحيحان"[1]، وذكرهما شيخه أبو الحسن بن غلبون في كتابه «التذكرة» وقال: "وكلا الوجهين حسن"[2]. ولم أقف على مذهب أبي الفتح صريحا في هذه المسألة، والوجهان مقروء بهما لحمزة من طريق «التيسير»، وهو الموافق لعموم النصوص والله أعلم.

(تُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ وَرِئْياً أَظْهِرَا *** وَأَدْغِمَنْ عَنْهُ وَكُنْ مُسْتَحْضِرَا): أي اقرأ بإظهار الواو المبدلة من الهمزة أو إدغامها في الواو التي بعدها، وذلك في {وتُؤْوِي} في الأحزاب، وفي {تُؤْوِيهِ} في المعارج، واقرأ كذلك بإظهار الياء المبدلة من الهمزة أو إدغامها في الياء التي بعدها في {وَرِئْيا} في مريم. وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[4]، و«جامع البيان»[5]، و«المفردات»[6]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَرِئْيًا عَلَى إظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ)، وقد ألحق شراح «الشاطبية» {تُؤْوِي}، و{تُؤْوِيه} بـ: {وَرِئْيا} لأنّ الداني نصّ عليها جميعاً في كتبه. وقد نقل أبو الحسن بن غلبون الوجهين جميعا في كتابه «التذكرة»، وقال عن وجه الإدغام بأنّه "أجود الوجهين، لخفّته واتّباعه مذهب حمزة"[7].

(هُزْؤًا كَذَا كُفُؤًا بِوَاوٍ أَبْدَلَا *** خَلَّادُهُمْ وَخَلَفٌ قَدْ نَقَلَا): إشارة إلى أنّ خلادًا له

---

[1] «جامع البيان» (2/ 586).

[2] «التذكرة» (1/ 150).

[3] قد ذكر ابن بليمة الوجهين جميعاً وأشار إلى أنّ الكسر هو قول حذاق المحققين، وهو يروي لخلاد عن عبد الباقي عن أبيه أبي الفتح شيخ الداني، فيكون الوجهان ثابتين عن أبي الفتح من طريق ابن بليمة. ينظر «تلخيص العبارات» ص38، على أنّ ابن الجزري ذكر في («التحبير التيسير» ص226) أنّ الضمّ هو مذهب أبي الفتح وهو ما لم أقف عليه في كتب الداني.

[4] «التيسير» ص163.

[5] «جامع البيان» (2/ 585).

[6] «المفردات» ص472.

[7] «التذكرة» (1/ 148، و149).

إبدال الهمزة واوًا مفتوحة عند الوقف على: {هُزُؤًا} حيث وقع، وكذا {كُفُؤًا} في سورة الإخلاص، وأنّ خَلَفًا له النَّقل على الأصل. وعلّة الإبدال هو اتّباع الرسم لأنّه مذهب أبي الفتح صاحب الطريق عن خلاد في «التيسير»، وقد اقتصر الداني في «التيسير»[1] على الإبدال، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ)، فخرج الداني عن طريقه في رواية خلف، والمقروء به من طريق «الشاطبية» هو الوجهان، لأنَّ النقل من قراءة الداني على أبي الحسن وهو يدخل في قول الشاطبي: (وَحَرِّكْ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّنَا ... وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "واختلف الرواة وأهل الأداء في حرفين من ذلك وهما {هُزُؤًا} حيث وقع و{كُفُؤًا أَحَدٌ}، وكان بعضهم يجريها مجرى نظائرهما فيُلقي حركة الهمزة إلى الزاي والفاء فيهما، ويسقط الهمزة كما يفعل في قوله: {جُزْءٌ}، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن، وهو القياس. وكان آخرون يُبدلون من الهمزة فيهما واوًا مفتوحة، ويسكنون الزاي والفاء قبلها اتّباعاً للخط، وتقديراً لضمة الزاي والفاء، إذ كان إسكانهما تخفيفاً، وضمُّهما كذلك مراداً في المعنى، وإن لم يظهر في اللفظ"، قال: "وهذا مذهب عامّة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح"[2]. قال ابن الجزري: " وأما {هُزُؤًا}، و{كُفُؤًا} ففيهما وجهان: أحدهما النقل على القياس المطرد وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون. والثاني إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي على اتباع الرسم، وقد رجحه في «الكافي» و«التبصرة» وهو ظاهر «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه"[3].

---

[1] «التيسير» ص 228.

[2] «جامع البيان» (2/ 611، و612).

[3] «النشر» (1/ 482).

بَابُ النَّقْلِ

وَهَا (كِتَابِيَهْ) لِلِاسْكَانِ خَضَعْ *** لِوَرْشِهِمْ وَ(مَالِيَهْ) كَذَا اتُّبِعْ
وَانْقُلْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ عِنْدَ الِابْتِدَا *** لِكَوْنِهِ الْأَوْجَهَ عَنْهُ فِي الْأَدَا

(وَهَا (كِتَابِيَهْ) لِلِاسْكَانِ خَضَعْ *** لِوَرْشِهِمْ): معناه اقرأ لورش بعدم النقل في {كِتَابِيَهْ إِنِّي} في الحاقة، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بتسكين الهاء، وتحقيق الهمزة. قال الداني في «التيسير»: "وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ"[1]، وقال في «جامع البيان»: "اختلف أصحاب ورش عنه، فروى أبو يعقوب عنه أداءً أنّه سكن الهاء وحقّق الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني، وأبي الفتح[2]، وابن غلبون[3] عن قراءتهم، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين"[4].

(وَ{مَالِيَهْ} كَذَا اتُّبِعْ): أي اقرأ بتسكين هاء {مَالِيَهْ} عند وصلها بهاء {هَلَكَ}، فتصير مظهرة، لأنّها عارضة فهي هاء سَكْتٍ جيء بها للوقف، كما هو الحال في هاء {كِتَابِيَهْ إِنِّي} لذا سُكّنت، ولم تُنقل إليها حركة همزة {إِنِّي}، فمن روى الإسكان في هاء {كِتَابِيَهْ إِنِّي}، أظهر الهاء في {مَالِيَهْ هَّلَكَ}، ومن روى النقل في {كتابيه إنّي} أدغم في {مَالِيَهْ هَّلَكَ}، والرواية عن ورش من طريق الداني هي بإسكان الهاء في {كِتَابِيَهْ إِنِّي} فيُؤخذ بالإظهار في {مَالِيَهْ هَّلَكَ} قياساً لعدم النصّ، ولا يتأتّى الإظهار في {مَالِيَهْ هَّلَكَ} إلاّ مع سكتة لطيفة بينهما، قال الداني في «جامع البيان»: "فمن روى التحقيق لزمه بأن يقف على الهاء في قوله تعالى: {مَالِيَهْ هَّلَكَ} وقفة لطيفة في حال

---

[1] «التيسير» ص 157.

[2] «غاية النهاية» (2/ 5).

[3] «غاية النهاية» (1/ 339).

[4] «جامع البيان» (2/ 591).

الوصل من غير قطع، لأنّه واصل بنيّة واقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها، لأنّها عنده كالحرف اللازم الأصليّ"[1].

(وَانْقُلْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ عِنْدَ الِابْتِدَا *** لِكَوْنِهِ الْأَوْجَهَ عَنْهُ فِي الْأَدَا): أي في حال الابتداء بلام التعريف عند نقل حركة الهمزة إليها عن ورش في نحو: {الْأَنْعَامَ}، و{الْأَعْرَافِ}، و{الْأَنْفَالِ}، و{الْأُولى}، و{الْآخرة}، فابْدَأْ بهمزة الوصل اعتدادًا بالأصل، لأنّه المعمول به والأَوْجَهُ عند أهل الأداء. قال الداني في «جامع البيان»: "واعلم أنّ في الابتداء بلام المعرفة إذا أُلْقِيَ عليها حركة الهمزة وجهين، أحدهما: أن يبتدئ {الآخرة}، {الأولى}، {الأرض}، {الإنسان}، وما أشبهه فيثبت همزة الوصل مع تحريك اللام، لأنّ تلك الحركة عارضة كما حذف المد وحُرّك الساكن فيما تقدم لأجل ذلك. والثاني: أن يبتدئ {لَاخرة}، {لَارض}، {لُولى}، {لِانسان}، وما أشبهه، فيحذف همزة الوصل قبلها استغناء عنها محرّكة بحركة اللام، والوجه الأوّل أوجه وأقيس وعليه العمل"[2]، وهذه إشارة منه إلى أنّ الابتداء بهمزة الوصل عند النقل هو الذي جرى عليه العمل، وهو الأوجه في القياس.

---

[1] «جامع البيان» (2/ 612).

[2] «جامع البيان» (2/ 616).

بَابُ الإِدْغَامِ الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ

وَتُدْغَمُ الْحُرُوفُ إِنْ تَحَرَّكَتْ *** لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ دَعْ كَمَا ثَبَتْ
وَذَا عَنِ السُّوسِي وَأَظْهِرْ مُهْمِزَا *** كَذَا رَوَى الدُّورِي فَكُنْ مُحْتَرِزَا
لَا خُلْفَ فِي إِدْغَامِ (تَوْرَاةَ) (زَكَا *** ةَ ثُمَّ) قُلْ فِي (الرَّأْسُ شَيْباً) أَدْرِكَا
وَالْوَاوُ مِنْ مَضْمُومِ (هَا) (هُوَ) ادُّغِمْ *** وَ(آلَ لُوطٍ) دُونَ خُلْفٍ يَنْسَجِمْ
وَاخْتَارَهُ فِي مُدْغَمٍ إِنْ عُلِّلَا *** (طَلَّقَكُنْ) كُلٌّ عَنِ السُّوسِي جَلَى
وَالْخُلْفُ بَاقٍ (آتِ ذَا الْ) (وَلْتَأْتِ طَا) *** مَعْ (جِئْتِ شَيْئًا) فَاحْفَظَنَّ وَاضْبِطَا
وَفِي (الْمُغِيرَاتِ) بِالِادْغَامِ نَقَلْ *** خَلَّادُهُمْ (وَالْمُلْقِيَاتِ) فَاعْتَمِلْ
وَ(اللَّايِ) مَعْ (يَئِسْنَ) لِلدُّورِي وَلِلْـ *** ـبَزِّي فَأَظْهِرْ وَاسْكُتَنَّ إِنْ تَصِلْ
(يَغْفِرْ لَكُمْ) وَمِثْلَهُ قَدْ أَدْغَمَا *** اَلدُّورِ عَنْ بَصْرِيِّهِمْ لَا تَكْتُمَا
وَحَرْفُ (زَيَّنَّا) بِإِظْهَارٍ ثَبَتْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوانَ كَذَا فِي (وَجَبَتْ)
وَفِي النِّسَا خَلَّادُهُمْ فِي (بَلْ طَبَعْ) *** أَدْغِمْ هُوَ الْمُخْتَارُ عَنْهُ لَا تَدَعْ
أَظْهِرْ عَنِ الْمَكِّي (يُعَذِّبْ مَنْ يَشَا *** ءُ) وَهْوَ فِي الْبِكْرِ فَعَنْهُ قَدْ مَشَى
اَلْبَزِّ مَعْ قَالُونِهِمْ قَدْ أَظْهَرَا *** (ارْكَبْ) وَعَكْسُهُ لِخَلَّادٍ جَرَى
وَأَظْهِرَنْ (يَلْهَثْ) لِقَالونٍ وَعَنْ *** شُعْبَةَ بِالْخُلْفِ رَوَى وَأَظْهِرَنْ
لِوَرْشِهِمْ (نُونَ) وَ(تَأْمَنَّا) أَشِمْ *** لِكُلِّهِمْ كَذَا وَ(نَخْلُقكُّمْ) أَتِمْ

(وَتُدْغَمُ الْحُرُوفُ إِنْ تَحَرَّكَتْ * لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ دَعْ كَمَا ثَبَتْ**

وَذَا عَنِ السُّوسِي وَأَظْهِرْ مُهْمِزَا * كَذَا رَوَى الدُّورِي فَكُنْ مُحْتَرِزَا)**: أي اقرأ عن السوسي بالإدغام الكبير، وهو إدغام الحرف المتحرّك في نظيره شريطة أن تقرأ بإبدال الهمز المفرد عنه، على أنّ الدانى قد أطلق فى «التيسير» الإدغام الكبير والإبدال فى

الهمز المفرد عن أبي عمرو دون تخصيص رواية السوسي، ويظهر التخصيص في أسانيد كتاب «التيسير» حيث نقل إسناده عن السوسي من قراءته على أبي الفتح بالإدغام الكبير وتركه، ولم ينقله عن الدوري لأنّ الحافظ لم يقرأ بالإدغام الكبير لفظاً عن أبي عمرو إلاّ على أبي الفتح كما ذكر في كتابه «الإدغام الكبير»[1]، وهو ليس طريقاً للدوري في «التيسير»، وأمّا باقي شيوخه فقد روى عنهم الإدغام الكبير بصيغة التحديث أو الإخبار دون الأداء، وقد كان الشاطبي يُقرئ بالإدغام الكبير عن السوسي دون الدوري كما أخبر بذلك الإمام السخاوي[2] تلميذه في شرحه على «الشاطبية» حيث قال: "وكان أبو القاسم يُقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ، لأنّه كذلك قرأ"[3]. قال ابن الجزري: "ومنهم من خص به السوسي وحده كصاحب «التيسير»، وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون، والشاطبي، ومن تبعهم"[4]. وقد قيّدَ الداني الإدغام الكبير عن أبي عمرو بإبدال الهمز المفرد فقال في «التيسير»: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج قراءته، وقرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة"، وخصّ الإدغام الكبير بالسوسي في أسانيد كتاب «التيسير»، كمَا خصّ الشاطبيُّ الإبدال عن السوسي بقوله: (وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ) ممّا يقتضي أن يكون الإبدال في الهمز المفرد مع الإدغام الكبير عن السوسي، والإظهار مع التحقيق عن الدوري، وهو ما جرى عليه العمل من طريق «التيسير» و«الشاطبية».

(لَا خُلْفَ فِي إِدْغَامِ (تَوْرَاةَ) (زَكَا *** ةَ ثُمَّ) قُلْ فِي (الرَّأْسُ شَيْباً) أَدْرِكَا
وَالْوَاوُ مِنْ مَضْمُومِ (هَا) (هُوَ) ادَّغِمْ *** وَ(آلَ لُوطٍ) دُونَ خُلْفٍ يَنْسَجِمْ

---

[1] «الإدغام الكبير» ص73.

[2] «غاية النهاية» (1/ 568-572).

[3] «فتح الوصيد» (1/ 257).

[4] «النشر» (1/ 276).

وَاخْتَارَهُ فِي مُدْغَمٍ إِنْ عُلِّلَا * (طَلَّقَكُنْ) كلٌّ عَنِ السُّوسِي جَلَى)**

مضمون الأبيات الثلاثة كالآتي:

قرأ الداني بالإدغام وجهاً واحداً عن السوسيّ في قوله تعالى: {وَآتوا الزَّكَاة ثـمَّ} في البقرة، و{حُمِّلُوا التَّوْرَاة ثمَّ} في الجمعة[1]، وفي {الرَّأْسُ شَيْبًا}[2] في مريم، والواو[3] من (هُوَ) المضموم الهاء في نحو: {إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ} في آل عمران، و{كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا} في النمل، وكذلك {آلَ لُوطٍ}[4] في الحجر والقمر.

وقرأ بالوجهين واختار الإدغام في حالتين، الأولى: إذا كان المدغم مُعلّلاً[5] في {ومن يبتغ غير} في آل عمران، و{وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا} في غافر، و{يَخْلُ لَكُمْ} في يوسف. الثانية: {طَلَّقَكُنَّ}[6] في التحريم.

وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في هذه المواضع.

(وَالْخُلْفُ بَاقٍ (آتِ ذَا الْ) (وَلْتَأْتِ طَا) * مَعْ (جِئْتِ شَيْئًا) فَاحْفَظَنَّ وَاضْبِطَا):**

أي يبقى الخلاف سائغاً من طريق الداني في: {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى}[7] في الروم، {وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ}[8] في النساء، و{لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا}[9] في مريم.

---

[1] ذكر في «التيسير» (ص138)، بأنّه قرأ بالوجهين، وأخبر في «جامع البيان» (1/ 444) بأنّه قرأ بالإدغام، وقال في كتابه «الإدغام الكبير» عن وجه الإدغام: "وبذلك قرأت وبه آخذ"(ص142).

[2] «التيسير» ص135، «الإدغام الكبير» ص148، «جامع البيان» (1/ 444).

[3] «التيسير» ص131، «الإدغام الكبير» ص183، «جامع البيان» (1/ 435).

[4] «التيسير» ص131، «الإدغام الكبير» ص163.

[5] «التيسير» ص130، «جامع البيان» (1/ 433)، «الإدغام الكبير» ص163، وقد جعل الإدغام في كتابه «الإدغام الكبير» قبيحاً من جهة القياس، وذكر اختياره له في «التيسير» و«جامع البيان» لشهرته.

[6] قد أخبر الداني في «التيسير» (ص133) بأنّه قرأ بالإدغام، وأخبر في «جامع البيان» (1/ 439)، وفي كتاب «الإدغام الكبير» (ص106) بأنّه قرأ بالوجهين واختار الإدغام.

[7] «التيسير» ص138، «الإدغام الكبير» ص146، «جامع البيان» (1/ 450)، وقال في «الإدغام الكبير»: "والإظهار أوجه".

[8] «التيسير» ص137، و«جامع البيان» (1/ 448)، كتاب «الإدغام الكبير» ص141.

[9] «التيسير» ص138، «الإدغام الكبير» ص147، «جامع البيان» (1/ 450).

(وَفِي (الْمُغِيرَاتِ) بِالإِدْغَامِ نَقَلْ *** خَلَّادُهُمْ (وَالْمُلْقِيَاتِ) فَاعْتَمِلْ): أي اقرأ بالإدغام لخلاد في قوله تعالى: {فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا} في المرسلات، وفي {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} في العاديات، لأنّ الإدغام فيهما هو من قراءة الداني على أبي الفتح. وقد اقتصر الداني عليه في «التيسير» وقال: "وأقرأني أبو الفتح بن أحمد في رواية خلاد: {فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا}، و {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} في المرسلات والعاديات بالإدغام أيضاً من غير إشارة"[1]، وقال في "«المفردات»: "وقرأت أيضاً على أبي الفتح {فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا} في المرسلات، وفي {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} في العاديات بإدغام التاء في الذال والصاد"[2]، ولا بدّ من إشباع الألف التي قبل التاء المدغمة لأنّ السكون لازمٌ[3]، لقول الداني في «التيسير»: "من غير إشارة"، ولقول الشاطبيّ رحمه الله: (بِلاَ رَوْمٍ بِهَا التَّا فَثَقَّلَا). قال السخاوي شارحاً لكلام الشاطبيّ: "بمعنى أنّه أدغم إدغاماً محضاً من غير إشارة، بخلاف ما رُوي عن أبي عمرو"[4]، ومعلوم أنّ سكون الإدغام عند أبي عمرو هو عارض، فجازت فيه الإشارة، وثلاثة العارض للإدغام، خلافاً للموضعين المذكورين عن خلاد فالسكون فيهما محض لازم لامتناع الإشارة، ولزوم إشباع المدّ فيه، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَخَلاَّدُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْ ... مُغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا).

(وَ(اللَّايِ) مَعْ (يَئِسْنَ) لِلدُّورِي وَلِلْـ *** بَزِّي فَأَظْهِرْ وَاسْكُتَنَّ إِنْ تَصِلْ): أي اقرأ بإظهار الياء في {وَاللَّائِي يَئِسْنَ} في الطلاق عن البزّي والدُّوري أبي عمرو، لأنّ إبدال الهمزة ياء في الوصل هو من قراءة الداني عن أبي القاسم الفارسيّ كما بيّناه في باب

---

[1] «التيسير» ص431.

[2] «المفردات» ص524، و525.

[3] «النشر» (1/ 314).

[4] «فتح الوصيد» (4/ 1205).

الهمز المفرد، وهو طريق «التيسير» في رواية البزّي، والدّوري أبي عمرو. قال الداني في «التيسير»: "فأما قَوْله: {وَاللَّائِي يَئِسْنَ} في الطَّلَاق على مذْهبه فِي إبدال الْهمزَة يَاء سَاكِنة، فَلَا يجوز ادغامها لأَنَّ الْبَدَل عَارض"[1]، وقد تبعه الشاطبيّ بقوله: (وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ فِي الَّلاءِ عَارِضٌ ... سُكُونًا أَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا)، والإظهار يكون مع سكتة لطيفة على الياء الساكنة قياساً على هاء {مَالِيَهْ هَلَكَ} لصعوبة الإظهار من دونه. قال القيجاطي[2]: "وكذلك {وَاللَّائِي يَئِسْنَ} لا يمكن اتصال الياء بالتي بعدها من غير إدغام، فالذي ينبغي أن يقال أنّ الياء الساكنة هنا كهاء السكت في {مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ}"[3]، وقد ذكرنا المسألة مع عدم ورود الخلاف فيها عن الداني والشاطبيّ لأنّ ابن الجزريّ نقل الخلاف فيها في «النشر»[4].

(يَغْفِرْ لَكُمْ) وَمِثْلُهُ قَدْ أَدْغَمَا *** اَلدُّورِ عَنْ بَصْرِيِّهِمْ لَا تَكْتُمَا): أي أَدْغِمْ بلا خِلافٍ للدّوري أبي عمرو الراء في اللام في نحو: {يَغْفِر لَكُمْ}، و{وَاصْطَبِر لِّعِبَادَتِه}، و{وَاصْبِر لِّحُكْمِ}، و{وَيَنْشُر لَّكُم}، و{أَنِ اشْكُر لِّي}، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[5] عن أهل العراق والمقصود رواية الدوري، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَالرَّاءُ جَزْماً بِلاَمِهاَ ... كَوَاصِبرْ لِحُكْمِ طالَ بُالْخُلْفُ يَذْبُلَا). قال الداني في كتابه «مفردة أبي عمرو بن العلاء»: "وقرأت ذلك على أبي الفتح، وأبي القاسم جميعاً عن قراءتهما بالإدغام"[6]، وقال ابن الجزري: "وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر عن قراءته بذلك على أبي طاهر عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في

---

[1] «التيسير» ص132. ينظر «الإدغام الكبير» ص131.

[2] «غاية النهاية» (2/ 223 و224).

[3] «كتاب المسائل في القراءات» للقيجاطي ص474.

[4] «النشر» (1/ 284).

[5] «التيسير» ص172.

[6] «مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري» ص54.

«التيسير»"[1]، فيكون الإظهار عن الدوري من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَحَرْفُ (زَيَّنَّا) بِإِظْهَارٍ ثَبَتْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوانَ): أي إنّ إظهار الدال عند الزاي في قوله تعالى: {وَلَقَدْ زَيَّنَّا} في سورة الملك هو الثابت عن ابن ذكوان من طريق «التيسير» من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسيّ. قال الداني في كتابه «التيسير»: "وأدغمَ ابن ذكوان في الزاي، والذال، والضاد، والطاء في الأربعة لا غير، وروى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي"[2]، فذكر الوجهين: الإظهار من طريق النقاش الذي هو طريق «التيسير»، والإدغام عن غيره عن ابن ذكوان، وقال في كتابه «المفردات»: "وقرأت على أبي القاسم بالإظهار عند الزاي، وفي الثلاثة بالإدغام"[3]، وقال في «جامع البيان»: "وأظهر الدال عند الزاي الحرميان وعاصم، وكذلك روى النقاش"، قال: "وبذلك أقرأني الفارسيّ عنه"[4]، وقال ابن الجزري: " واختلف عنه في الزاي، فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي"[5]، وقد نقل الشاطبي الخلاف بقوله: (وَفِي حَرْفِ زَيَّنَا خِلاَفٌ).

(كَذَا فِي (وَجَبَتْ)): أي وكذلك الإظهار في قوله تعالى: {وَجَبَتْ جُنُوبُهَا} في الحج، فقد اقتصر الداني عليه في «التيسير»[6]، وبه قرأ على أبي القاسم الفارسيّ. قال الداني في «المفردات»: "وقد اختلف عنه في إدغامها في الجيم في سورة الحجّ في قوله عزّ وجلّ {وَجَبَت جُنُوبُها}، فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام فيه، وقرأت على أبي

---

[1] «النشر» (2/ 13).

[2] «التيسير» ص169.

[3] «المفردات» ص302.

[4] «جامع البيان» (2/ 627).

[5] «النشر» (2/ 4).

[6] «التيسير» ص170.

القاسم –أي الفارسي–، وأبي الحسن بالإظهار"[1]، وقد نقل الشاطبي الخلاف بقوله: (وَفي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوانَ يُفْتَلَا).

(وَفِي النِّسَا خَلَّادُهُمْ فِي (بَلْ طَبَعْ) *** أَدْغِمْ هُوَ الْمُخْتَارُ عَنْهُ لَا تَدَعْ): معناه، أدغم اللام في الطاء عن خلاد في قوله تعالى: {بَلْ طَبَعَ} في سورة النساء، لأنّه الثابت بالأداء من طريق أبي الفتح، والمختار عند الحافظ حيث أخبر في «التيسير»[2] بأنّه قرأ بالوجهين واختار الإدغام، وقد نقل الوجهين الشاطبيّ بقوله: (وَبَلْ فِي النِّسَا خَلاَّدُهُمْ بِخِلاَفِهِ)، وقال الداني في «جامع البيان»: "واختُلف عنه عند الطاء، فروى خلاد عن سليم عنه إدغامها فيها، كذلك قرأت على أبي الفتح"[3]، وقال في «المفردات»: "وقرأت على أبي الفتح {بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا} في النساء بإدغام اللام في الطاء"[4].

(أَظْهِرْ عَنِ الْمَكِّي (يُعَذِّبْ مَنْ يَشَا *** ءُ) وَهْوَ فِي الْبِكْرِ فَعَنْهُ قَدْ مَشَى): أي اقرأ لابن كثير بإظهار الباء عند الميم في قوله تعالى: {وَيُعَذِّبْ مَن يَشَاءُ} من سورة البكر، والمراد سورة البقرة على ما نُقل بالأداء المتواتر ومشت به الأجيال عنه رحمه الله تعالى. وقد ذكر الداني الوجهين عن البزّي، وقنبل في «التيسير»[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (يُعَذِّبْ دَنَا بِالْخُلْفِ)، وذكر الداني في «جامع البيان»[6] أنّ الإظهار هو من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، وكلا الطريقين من طرق «التيسير». قال ابن الجزريّ: "والذي تقتضيه طرقهما –أي «التيسير» و«الشاطبية»– هو الإظهار، وذلك أن الداني نص على الإظهار في «جامع البيان» لابن كثير من رواية ابن

---

[1] «المفردات» ص311.

[2] «التيسير» ص170.

[3] «جامع البيان» (2/ 644).

[4] «المفردات» ص 524. ينظر «النشر» (2/ 7).

[5] «التيسير» ص173.

[6] «جامع البيان» (2/ 653).

مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه وهاتان الطريقان هما اللتان في «التيسير» و«الشاطبية»"[1].

(الْبَزِّ مَعْ قَالُونِهِمْ قَدْ أَظْهَرَا *** {ارْكَبْ} وَعَكْسُهُ لِخَلَّادٍ جَرَى): أي إنّ إظهار الباء عند الميم في قوله تعالى: {ارْكَبْ مَعَنَا} في هود هو الذي صحّ عن قالون والبزّي من طرق «التيسير»، وكذا الإدغام المعبّر عنه بالعكس هو الذي صحّ عن خلاّد. وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[2] عن قالون، والبزّي، وخلاّد، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي ارْكَبْ هُدَى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وقد خرج الداني عن طرقه في «التيسير» حينما نقل الإدغام عن قالون والبزي والإظهار عن خلاد. فأما قالون، فقال الداني في «المفردات»: "وأقرأنيه أبو الفتح بالإظهار"[3]، وأمّا البزّي فقال في «المفردات»: "وقد قرأت ذلك على الفارسيّ عن قراءته على النقاش عن أبي ربيعة بالإظهار، وبالإدغام آخذ عنه"[4]. وأمّا خلّاد فقد ذكر ابن الجزريّ في «النشر»[5] أنّ الإدغام لخلاد هو من قراءة الداني على أبي الفتح. وقد ترك الداني العمل بوجه الإظهار عن البزي لقوله: "وبالإدغام آخذ"، وكذا عن خلاد كما ذكر في «المفردات»[6] مع أنّه خلافُ ما قرأ به وصحّ من طريق «التيسير»، ولا يُفسَّرُ ترك الداني له إلّا لكونه أقل شهرة من وجه إظهار، ونحن نلتزم بما قرأ الداني دون ما اختاره ما لم ينفرد، وعليه فإنّه يتعيّن من طريق «التيسير» الإظهار عن قالون والبزي، والإدغام عن خلاد.

(وأظْهِرَنْ (يَلْهَثْ) لِقالونِ): أي اقرأ بإظهار الثاء عند الذال لقالون في قوله تعالى من

---

[1] «النشر» (2/ 10).

[2] «التيسير» ص173.

[3] «المفردات» ص95. ينظر «جامع البيان» (2/ 654).

[4] «المفردات» ص191.

[5] «النشر» (2/ 12).

[6] «المفردات» ص525.

سورة الأعراف {يَلْهَثْ ذَلِكَ}، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ)، وقال الداني في «جامع البيان»: "ونافع في رواية إسماعيل، وقالون بخلاف عنه. وأقرأني أبو الفتح لهما من طريق عبد الباقي عن أصحابه عنهما بالإظهار"[2]، ولما كان طريق «التيسير» عن قالون من طريق عبد الباقي بن الحسن، كان وجه الإدغام خارجاً عن طريق «التيسير».

(وَعَنْ *** شُعْبَةَ بِالْخُلْفِ رَوَى): بمعنى أنّ الإظهار والإدغام جميعاً في {يَلهَثْ ذَلِكَ} ثابتان عن شعبة من طريق «التيسير». فالإظهار من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، والإدغام من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وكلا الطريقين مسندين عن شعبة في كتاب «التيسير». قال الداني في «جامع البيان»: "وأقرأني فارس بن أحمدَ لعاصم من جميع طرقه من طريق عبد الله بالإظهار، ومن طريق عبد الباقي بالإدغام"[3]. وقد اقتصر الداني على الإدغام عن شعبة في كتابه «التيسير»[4]، وتبعه الشاطبيّ رحمه الله بقوله: (يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهَّلا) إشارة منه إلى الإظهار عن هشام والمكي وورش، وإلى الإدغام للباقين بمن فيهم شعبة.

(وَأَظْهِرَنْ / لِوَرْشِهِمْ (نُونَ)): أَيِ اقْرَأْ بِالإظهار عن ورش في قوله تعالى: {ن والقلم} من سورة القلم، لأنّها قراءة الداني على ابن خاقان. وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَنُونَ وَفيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا)، وقال الداني في «إيجاز البيان»: "واختلف عنه في إظهار النون عند الواو، وفي إدغامها في قوله تعالى: {ن وَالْقَلَمْ}، فقرأت ذلك على أبي الحسن بالإدغام قياساً على نظائره، وقرأت

---

[1] «التيسير» ص172.

[2] «جامع البيان» (2/ 657،658).

[3] «جامع البيان» (2/ 658).

[4] «التيسير» ص172.

[5] «التيسير» ص427.

على غيره بالإظهار"[1]، فيكون الإظهار من قراءة الداني على ابن خاقان، والإدغام من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير».

(وَ{تَأْمَنَّا} أَشِمْ / لِكُلِّهِمْ): أي اقْتَصِرْ في الأداء على وجه الإشمام مع الإدغام في {تَأْمَنَّا} في يوسف لجميع القراء، خلافاً لما ذكره الداني في «التيسير»، و«جامع البيان». قال الداني في «التيسير»: "وهذا -يعني الإخفاء- قول عامة أئمّتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس"[2]. وقال في «جامع البيان»: "وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام ذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين، وهو الذي أختاره وأقول به"[3]، ولذلك قدّم الشاطبيّ الإخفاء على الإشمام بقوله: (وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلَا / وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ). وفي كلام الداني رحمه الله نظر، لأنّه حمل عبارة المتقدّمين للإشمام على الإخفاء، ودليل ذلك قوله عن الإخفاء بأنّه: "قول عامة أئمّتنا" وبأنّه: "مذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين". قال المنتوري: "لمّا منع الداني من الإشمام في {تَأْمَنَّا} تأوّل قول القائلين به، وزعم أنّهم أرادوا بالإشمام الإخفاء، ولا يستقيم له هذا التأويل، لأنّهم يقولون بالإشمام والإدغام، ولا يكون الإدغام مع الإخفاء فبطل تأويله"[4]، وقال الداني في كتاب «البيان عن قراءة القراء»[5]: "حدثنا خلف بن إبراهيم قال: نا أحمد بن محمد[6] قال: نا علي بن عبد العزيز[7] قال: نا أبو عبيد[8] قال: كان نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي يقرؤونها {تَأْمَنَّا}

---

[1] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (1/ 419).

[2] «التيسير» ص320.

[3] «جامع البيان» (3/ 1219 و1220).

[4] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 809).

[5] هو كتاب «البيان عن قراءة القراء {مالك لا تأمنّا}». ينظر «معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص25.

[6] «غاية النهاية» (1/ 115).

[7] «غاية النهاية» (1/ 549-550).

[8] «غاية النهاية» (2/ 17-18)

يُشمونها الرفعَ، قال أبو عبيد: وكذلك هي عندنا، لأنّها وإن كانت مدغمة فلا بد من الرفع، ليدلّ به على التعريف بأنّ الأصل (تَأمَنُنا) فكُتبت على الإدغام"[1]. قلتُ: خلف بن إبراهيم هو ابن خاقان شيخ الداني، وقد ذكر الإدغام، وهو ينافي الإخفاء كما ذكرنا، والإشمام مع الإدغام هو مذهب شَيْخَيِ الداني أبي الحسن[2] وأبي الفتح[3] فاتّضح أنّ مشايخ الداني في الرواية على الإشمام.

(كَذَا وَ(نَخْلُقكُّمْ) أَتِمْ): أي واقرأ بالإدغام التام لجميع القراء كذلك في {أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ} في المرسلات، قال الداني في «جامع البيان»: "وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: {أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ}"[4]، وإنما ذكرت المسألة لاشتهار الخلاف عند أهل الأداء المتأخّرين على أساس قول ابن الجزري في المقدمة: (وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقكُّمْ وَقَعْ).

---

[1] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 805).

[2] ينظر «التذكرة» (2/ 378).

[3] وقد نقل ابن بليمة في كتابه «تلخيص العبارات» ص105 الإشمام وجهاً واحداً لجميع القراء، وهو يروى يروى عن أبي الفتح شيخ الداني، وهذا يدلّ على أنّ مذهب أبي الفتح هو الإشمام.

[4] «جامع البيان» (2/ 665).

بَابُ الفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ

(تَوْرَاةِ) عَنْ عِيسَى عَلَى الْفَتْحِ حُصِرْ *** قَلِّل لِّوَرْشٍ كُلَّ خُلْفٍ مُسْتَقِرْ
سِوَى (أَرَاكَهُمْ) فَدَعْ تَقْلِيلَهُ *** عَنْ نَافِعٍ إِذْ لَيْسَ مَرْفُوعًا لَّهُ
وَفَتْحُ (بُشْرَايَ) عَنِ البَصْرِيِّ حَلْ *** نَحْوَ (نَرَى الله) عَنِ السُّوسِي أَمِلْ
(رَا) غَلِّظَن لَّامًّا وَفِي (أَدْرَى) (رَأَى) *** مَعْ مُضْمَرٍ فَتْحٌ لِّذَكْوَانَ جَرَى
أَمِلْ لَّهُ (حِمَارِكَ) (الْمِحْرَابَ) وَ(الْـ *** حِمَارِ) مَعْ (زَادَ) بِلَا اسْتِثْنَا نَقَلْ
وَافْتَحْ لَهُ (عِمْرَانَ) (الإِكْرَامِ) وَفِي *** (إِكْرَاهِهِنْ) (هَارٍ) وَبَعْدُ فَاكْتَفِ
وَفَتْحَ (هَارٍ) لِابْنِ مِينَا فَاقْتَصِرْ *** عَلَيْهِ فِي الأَدَاءِ حَتَّى يَسْتَقِرْ
(آتِيكَ) نَمْلِ مَعْ (ضِعَافاً) افْتَحَنْـ *** ـهُمَا لِخَلَّادٍ وَلَا تُقَلِّلَنْ
وَمَيِّلَنَّ الرَّاءَ إِنْ تَكَرَّرَتْ *** عَنْهُ كَـ(الاَشْرَارِ) كَمَا قَدْ رُوِيَتْ
(هَا) (يَا) افْتَحَنْ عَنِ ابْنِ مِينَا وَأَمِلْ *** آلْ (هَا) عَنِ الْبَصْرِيِّ دُونَ (يَا) تُجَلْ
وَفِي (رَأَى) مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ أَمِلْ *** عَنْ شُعْبَةَ الرَّا دُونَ هَمْزٍ وَاسْتَدِلْ
وَاعْكِسْ عَنِ السُّوسِي وَقَبْلَ سَاكِنِ *** فَافْتَحْهُمَا فِي الْوَصْلِ غَيْرَ وَاهِنِ
وَعَنْهُ بِالْفَتْحِ اقْرَأنَّ فِي (نَأَى) *** مَعًا فَكُنْ مسْتَبْصِرًا وَمُقْرِئًا
فِي (النَّاسِ) عِنْدَ الْخَفْضِ لِلدُّورِي أَمِلْ *** وَافْتَحْ لَهُ فِي (أَسَفَى) بِلَا خَجَلْ
وَلِلْكِسَائِيِّ أَمِلْ سِوَى الْأَلِفْ *** فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ بِلَا خُلْفٍ أُلِفْ
وَفِي (أُوَارِي) وَ(يُوَارِي) عَنْهُ قُلْ *** بِالْفَتْحِ فِي الْعُقُودِ لَا خُلْفٌ يَحُلْ
وَقَبْلَ سَاكِنٍ وَفِي مُنَوَّنِ *** فَقِفْ بِمَا أُصِّلَ غَيْرَ مُحْزِنِ
(كِلْتَا) افْتَحَنْ لِّكُلِّهِمْ وقْفًا وَفِي *** (تَتْرًا) عَنِ الْبَصْرِي لِتَنْوِينٍ حُفِي

(تَوْرَاةِ) عَنْ عِيسَى عَلَى الْفَتْحِ حُصِرْ): أي اقتصر على وجه الفتح في {التَّوْرَاة} عن

قالون لثبوته بالأداء عنه من طريق «التيسير» عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن. وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَبِالْخُلْفِ بَلِّلَا)، وقال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن المقرئ عن أصحابه في رواية إسماعيل[2] والمسيّبي[3] وقالون بإخلاص الفتح"[4]، ممّا يدلّ أنّ التقليل وإن نقله الداني فهو ليس من طريق «التيسير».

(قَلِّل لِّوَرْشٍ كُلَّ خُلْفٍ مُسْتَقِرْ): أي اقرأ بالتقليل في كلّ وجه استقرَّ عليه الخلاف عن ورش بين الفتح والتقليل، وأعني بذلك ما نَقَلَ الإمامُ الشاطبيُّ فيه الخلافَ عن ورش، وذلك في: ذوات الياء التي لا تكون في رؤوس الآي، نحو: {رَمَى}، و{الْهُدَى}، وذوات الهاء التي تكون في رؤوس الآي في سورة الشمس والنازعات، نحو: {طَحَاهَا}، و{تَلَاها}، وكذا {وَالْجَارِ} معاً في النساء، و{جَبَّارِينَ} في المائدة والشعراء، و{وَلَوْ أَرَاكَهُمْ} في الأنفال. وقد ذكرنا أنّ الشاطبيّ قد نقل الخلاف في الأنواع الخمسة بقوله رحمه الله: (وَفي أَرَا ... كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلَا)، وقوله: (وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَّمُوا ... وَوَرْشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقَلِّلَا / وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافِ)، وقوله: (وَلكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا ... لَهُ غَيْرَ مَاهَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "وأقرأني ابن خاقان، وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورش الباب كلّه بين اللفظين، وهو الصحيح عن ورش نصًّا وأداءً وبه آخذ"[5]، وقال عن {أَرَاكَهُمْ}: "وروى آخرون عنه أنّه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقرأني ابن خاقان، وابن غلبون عن قراءتهما وهو القياس"[6]، وقال

---

[1] «التيسير» ص249.

[2] غاية النهاية (1/ 157).

[3] غاية النهاية (1/ 163).

[4] «جامع البيان» (2/ 956، و957).

[5] «جامع البيان» (2/ 699).

[6] «جامع البيان» (2/ 699).

عن {وَالْجَارِ}، و{جَبَّارِينَ}: "وقرأت له ذلك على ابن خاقان بين بين كنظائره"[1].

وقد اقتصر الداني في «التيسير» على التقليل فيما ذُكِرَ إلّا ما اتصل به الهاء في رؤوس الآي في نحو: {طَحَاهَا}، و{تلَاها} فإنّه ذكر الفتح فخالف طريقه. قال الداني في «التيسير»: "وَقَرَأَ ورش جَمِيع ذَلِك بَين اللَّفْظَيْنِ إلا مَا كَانَ من ذَلِك فِي سُورَة أواخر آيها على هَاء ألف فإنه أخلص الْفَتْح فِيه"[2]، قال ابن الجزري: "والذي عوّل عليه الداني في «التيسير» هو الفتح كما صرح به أول السور مع أن اعتماده في «التيسير» على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في «التيسير» من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن فلذلك قطع عنه بالفتح في «المفردات» وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان"[3]

ويجدر التنبيه على أنّ ظاهر «التيسير» هو الفتح عن ورش في {هُدَايَ} في البقرة وطه، و{مَثْوَايَ} في يوسف، و{مَحْيَايَ} في الأنعام، لأنّه خصّها بالإمالة للدوري الكسائي، والصحيح أنّ التقليل ثابت عن ورش كما نصّ عليه الداني في كتابه «الفتح والإمالة»، ونبّه عليه ابن الجزري في «النشر»[5].

(سِوَى (أَرَاكَهُمْ) فَدَعْ تَقْلِيلَهُ * عَنْ نَافِعٍ إِذْ لَيْسَ مَرْفُوعًا لَّهُ)**: معناه وإن ثبت وجه التقليل عن ورش من قراءة الداني على ابن خاقان في قوله تعالى: {وَلَوْ أَرَاكَهُمْ}، إلاّ أنّه لم يثبت بالرواية عن ورش مرفوعا إلى شيخه نافع كما نقل ذلك غير واحد من الأئمّة عليهم رحمة الله. قال بن الفحام[6]: "وخالف أصله في {وَلَوْ أَرَاكَهُمْ} فرقق،

---

[1] «جامع البيان» (2/ 725).

[2] «التيسير» ص187.

[3] «النشر» (2/ 48).

[4] «الفتح والإمالة» ص102، و132، و133.

[5] «النشر» (2/ 50).

[6] «غاية النهاية» (1/ 374).

وروايته التفخيم"[1]، وقال مكي القيسي[2]: "خلا {وَلَوْ أَرَاكَهُمْ} في الأنفال فإنّ ورشاً روى عن نافع الفتح فيه، وكان يختار بين اللفظين"[3]، وقال المالقي: "فحصل من هذا كلّه أنّهم يختارون له بين اللفظين وهو خلاف روايته عن نافع"[4]، وعليه فلا يصحّ في {ولو أراكهم} عن ورش إلا الفتح.

(وَفَتْحُ (بُشْرَايَ) عَنِ البَصْرِيِّ حَلْ): أي إنّ الفتح في لفظ {بُشْرَايَ} في يوسف هو الثابت عن أبي عمرو البصري من طريق الداني. قال في «التيسير»: "وبذلك قرأ عامّة أهل الأداء في قراءة أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد، وبه قرأت"[5]، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك يأخذ عامّة أهل الأداء في قراءة أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد، وكلّ من لقيناه، وقرأنا عليه بحرفه"[6]، وقد نقل الشاطبيّ ثلاثة أوجه: الفتح والتقليل والإمالة جميعاً بقوله: (وَكِلاَهُمَا ... عَنِ ابْنِ الْعَلاَ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلا).

(نَحْوَ (نَرَى الله) عَنِ السُّوسِي أَمِلْ / (رَا) غَلِّظَن لاَمّا): أي اقرأ بإمالة الراء للسوسي إذا وقعت قبل ساكن في نحو: {وتَرَى الَّذِينَ}، و{الْقُرَى الَّتِي}. وأمّا إن كان الساكن متعلّقاً بلفظ الجلالة فلا بدّ من إمالة الراء أيضاً مع تغليظ اللام في لفظ الجلالة في نحو: {نَرَى اللهَ}، و{وَسَيَرَى اللهُ} لأنّ ذلك من قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين. وقد اقتصر الداني على إمالة الراء في «التيسير» بقوله: "وبذلك قرأت في مذهبه، وبه آخذ"[7]، وقال في «جامع البيان»: " وبذلك قرأت

---

[1] «التجريد» ص179.

[2] «غاية النهاية» (2/ 309).

[3] «التبصرة» ص389.

[4] «الدر النثير» (2/ 446).

[5] «التيسير» ص321.

[6] «جامع البيان» (3/ 1225)

[7] «التيسير» ص188.

في رواية السوسي على أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران عنه"[1]. وأمّا اللام فقد سكت عن تغليظها في «التيسير» ممّا يقتضي ترقيقها وهو خروج عن الطريق لأنّ الداني قرأ بتغليظ اللام على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين. قال في جامع البيان: "فأمّا اللام من اسمه تعالى في قوله: {نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} في البقرة، و{وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ} في الموضعين في التوبة، إذا أميلت فتحة الراء قبلها على رواية من روى ذلك عن اليزيدي عن أبي عمرو فرقيقة لأجل الإمالة، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية السوسي عن اليزيدي عن قراءته على أبي الحسن المقرئ عن أصحابه عنه وهو القياس"[2]. قلت: إن كان الترقيق في لفظ الجلالة من طريق أبي الفتح عن أبي الحسن أي عبد الباقي ابن الحسن، فهذا يقتضي أن يكون التغليظ من طريق عبد الله بن الحسين، وهو ما ذكره ابن الجزريّ في «النشر»[3]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في الراء بقوله: (وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الخُلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَا)، وسكت عن اللام، لذا قال ابن

---

[1] «جامع البيان» (2/ 759).

[2] «جامع البيان» (2/ 795).

[3] قال ابن الجزري: "فوجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين في «التجريد»، وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري. ووجه الترقيق علم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في «التجريد»، وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي، وعليه نص الحافظ أبو عمرو في جامعه وغيره، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية السوسي عن قراءته على أبي الحسن يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني"(«النشر» (2/ 116)). وقد ثبت عن الداني في نحو: {نرى الله} ثلاثة أوجه، الأوّل: تفخيم الراء من قراءته على أبي الحسن بن غلبون، وهذا يقتضي تغليظ اللام بالضرورة، الثاني: إمالة الراء مع ترقيق اللام وهو من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، الثالث: إمالة الراء مع تغليظ اللام من قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وهو الطريق المسند في كتاب «التيسير»، وهو الذي اقتصرنا عليه في نظمنا، وهذه الأوجه الثلاثة مقروء بها من طريق الشاطبيّ على أنه اختار تغليظ اللام لأنّه سكت عن ترقيقها، وسكوته عنه دلالة على التغليظ لأنّه الأصل في لفظ الجلالة.

الجزري: "وهو – أي التفخيم – اختيار أبي القاسم الشاطبي"[1].

(وَفِي (أَدْرَى) (رَأَى) *** مَعْ مُضْمَرٍ فَتْحٌ لِّذَكْوَانَ جَرَى): أي اقرأ بالفتح لابن ذكوان في لفظ {أَدْرَى} كيف وقع وحيث جاء، نحو: {أَدْرَاكَ}، و{أَدْرَاكُمْ}، وكذا {رَأَى} إذا اتصل بضمير نحو: {رَآه}، {رَءَاكَ}، {فَرَآهُ}، {رَءَاهَا}، لأنّ الفتح في النوعين من قراءة الداني على أبي القاسم الفارسيّ. فأمّا لفظ (أَدْرَى)، فقال الداني في «التيسير»: "والنقاش عن الأخفش {أَدْرَاكَ}، و{أَدْرَاكُمْ} حيث وقع بالفتح"[2]، وقال في «جامع البيان»: "وقرأت من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بإخلاص الفتح في جميع القرءان"[3]، وقال في «المفردات»: "وأقرأني الفارسي في ذلك عن النقاش عن الأخفش بالفتح حيث وقع"[4]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف عن ابن ذكوان بقوله: (وَهُمْ أَدْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثِّلَا). وأمّا لفظ {رَأَى} إذا اتصل بضمير نحو: {رَآه}، {رَءَاكَ}، {فَرَآهُ}، {رَءَاهَا}، فقال الداني في «التيسير»: "حمزة، والكسائي، وأبو بكر، وابن ذكوان: {رَءَا كَوْكَبًا}، {رَءَا أَيْدِيَهُمْ}، و{رَآهُ}، و{فَرَآهُ}، وشبهه من لفظه إذا لم يأت بعد الياء ساكن منفصل، بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً، واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بِمُكَنّى نحو: {رَءَاكَ}، و{رَءَاهَا}، و{رَآهُ}، و{فَرَآه} بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه"[5]، وقال في «جامع البيان»: "وروى النقاش عن الأخفش عنه فيما قرأت على الفارسي عنه بإمالة فتحة الراء

---

[1] «النشر» (2/116).

[2] «التيسير» ص308.

[3] «جامع البيان» (3/1172).

[4] «المفردات» ص305.

[5] «التيسير» ص277.

والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحها مع الاسم المكنّى"[1]، وأمّا إن تجرّد اللفظ من الضمير فلا خلاف عن ابن ذكوان في إمالة الراء والهمزة في نحو {رَءَا كَوْكَبًا}، {رَءَا أَيْدِيَهُمْ}، ولا خلاف عنه أيضاً في فتح الراء والهمزة في الوصل إن وقعا قبل ساكن، نحو: {رَءَا الشَّمْسَ}، و{رَءَا الْقَمَرَ}، وقد نقل الخلاف الشاطبيّ إذا اتصل اللفظ بضمير بقوله (وَخُلْفٌ فِيهِماَ مَعَ مُضْمِرٍ ... مُصِيبٌ).

(أَمِل لَهُ (حِمَارِكَ) (الْمِحْرَابَ) وَ(الْـ * حِمَارِ) مَعْ (زَادَ) بِلَا اسْتِثْنَا نَقَلْ)**: أي اقرأ بالإمالة في {حِمَارِكَ} في البقرة، و{وَالْحِمَارِ} في الجمعة، و{الْمِحْرَاب} مجرورةً كانت أم منصوبة، كذلك {زَادَ} مطلقاً، نحو: {فَزَادَهُمُ اللَّهُ} البقرة، و{زَادَتْهُ هَذِهِ}، و{فَزَادَتْهُمْ} معاً في التوبة، و{وَزَادَهُ بَسْطَةً} في البقرة.

وقد وقع الاتّفاق على {الْمِحْرَابِ} المجرورة، وذلك في موضعين: {يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ} في آل عمران و{فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ} في مريم دون المنصوبة، وكذا {زَادَ} في الموضع الأوّل في سورة البقرة من قوله تعالى: {فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا}، دون غيرها.

فأما الإمالة في {حِمَارِكَ}، و{وَالْحِمَارِ}، و{الْمِحْرَابَ} المنصوبة وهو من قوله تعالى: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ} في آل عمران، وفي {إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ} في ص، فقال الداني في «التيسير»: "وأمال ابْن ذكْوَان من قراءتي على فَارس ابْن أحْمَد وعَلى أبي الْقَاسِم الْفَارِسِي: {إلى حِمَارِكَ}، وَ{الْحِمَارِ} فِي الْبَقَرَة وَالْجُمُعَة لَا غير"[2]، وقال: "وقرأت على الْفَارِسِي عَن النقاش بإمالة الرَّاء من {الْمِحْرَاب} حَيْثُ وَقع فَقَط، وقرأت على أبي الحسن بامالة الرَّاء من {الْمِحْرَاب}

---

[1] «جامع البيان» (3/ 1045).

[2] «التيسير» ص185.

في مَوضِع الْخَفْض"[1]، وقال الداني في «المفردات»: "وقرأت على الفارسيّ بإمالة: {الْمِحْرَابَ} حيث وقع وبأيّ إعرابٍ كان، وبإمالة: {حِمَارِكَ}، و{الْحِمَارِ}"[2].

وأمّا إمالة (زَادَ) مطلقاً دون استثناء فقال في «التيسير»: "وَتَابعه ابْن ذكْوَان على إمالة {جَاءَ} و{شَاءَ} حَيْثُ وَقعا، و{فَزَادَهُم} فِي أول الْبَقَرَة، هَذِه رِوَايَة ابْن الأخرم[3] عَن الأخفش عَنهُ، وروى غَيره عَنهُ بالإمالة فِي جَمِيع الْقُرْآن"[4]. قلت: وهذا يقتضي أن تكون قراءته من طريق النقاش عن الأخفش بالإمالة في جميع القرءان لذلك قال في «جامع البيان»: "وبذلك أقرأني الفارسي عن النقاش"[5]، فاتّضح أنّ الاستثناء المنقول من إمالة (زاد) ليس من طرق «التيسير».

(وَافْتَحْ لَهُ {عِمْرانَ} (الإِكْرَامِ) وَفِي * {إِكْرَاهِهِنْ} {هَارٍ} وَبَعْدُ فَاكْتَفِ)**: أي اقرأ لابن ذكوان بالفتح في {عِمْرَانَ} حيث وقع، و{وَالْإِكْرَامِ} في الموضعين في الرحمن، وفي {إِكْرَاهِهِنَّ} في النور، وفي {هَارٍ} في التوبة. قال الداني في «التيسير»: "وتفرّد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بالإمالة في آل عمران في قوله: {عِمْرَانَ}، و{الْمِحْرَابَ} حيث وقعا، و{مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ} في النور، و{وَالْإِكْرَامِ} في الحرفين في الرحمن"[6]، والانفراد الذي أشار إليه من طريق أبي الفتح يقتضي أن تكون قراءته على أبي القاسم الفارسيّ بالفتح، لذلك قال في «التيسير»: "وقرأت على الفارسيّ عن النقاش بإمالة الراء من {الْمِحْرَاب} حيث وقع فقط"[7]، وقال في «جامع البيان»:

---

[1] «التيسير» ص187.

[2] «المفردات» ص 306. ينظر «التيسير» ص185، و187، و«النشر» (2/ 64).

[3] «غاية النهاية» (2/ 270).

[4] «التيسير» ص183.

[5] «جامع البيان» (2/ 714). ينظر «النشر» (2/ 60).

[6] «التيسير» ص187.

[7] «التيسير» ص187.

"وأقرأني عبد العزيز بن جعفر عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عنه بإمالة {الْمِحْرَاب} وحده حيث وقع، وبأيّ إعراب كان، وبإخلاص الفتح فيما عداه من ذلك"[1]، ووجه الدّلالة هو كون {عِمْرَانَ}، و{الْمِحْرَابَ}، و{إِكْرَاهِهِنَّ}، و{وَالْإِكْرَامِ} من نفس الجنس فأخبر أنّه لم يقرأ على الفارسيّ إلاّ بالإمالة في {المحراب} دون نظائرها، إشارة منه إلى الفتح في {عِمْرَانَ}، و{إِكْرَاهِهِنَّ}، و{وَالْإِكْرَامِ} من قراءته على عبد العزيز بن جعفر وهو أبو القاسم الفارسيّ، فاتّضح أنّ الإمالة في هذه المواضع الثلاثة، والفتح في {الْمِحْرَابَ} غير المجرورة هو خروج عن طريق «التيسير». وأمّا {هَارٍ} في قوله تعالى: {جُرُفٍ هَارٍ} في التوبة، فقال الداني في «التيسير»: "ابن كثير، وحمزة، وحفص، والنقاش عن الأخفش {هار} بالفتح"[2]، وقال في «المفردات»: "واتّفق قالون، وابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء في قوله عزّ وجلّ في التوبة {جُرُفٍ هَارٍ} على أنّ الفارسي أقرأني ذلك عن قراءته عن النقاش بإخلاص الفتح"[3]. وقد نقل الشاطبيّ الخلاف فيها جميعاً سوى {المحراب} إن كانت مجرورة، بقوله:

حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْ ... حِمَارِ وَفِي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلَا
وَكُلٌّ بِخُلْفٍ لابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا ... يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلَا

وقوله: (وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ).

(وَفَتْحَ (هَارٍ) لِابْنِ مِينَا فَاقْتَصِرْ***عَلَيْهِ فِي الْأَدَاءِ حَتَّى يَسْتَقِرْ): أي اقتصر في رواية قالون على الفتح في {هار} من قوله تعالى: {جُرُفٍ هَارٍ} في التوبة حتى يستقر العمل عليه إن شاء الله تعالى. وقد اقتصر الداني في "التيسير"[4] على الإمالة عن قالون، وتبعه

---

[1] «جامع البيان» (2/ 739).

[2] «التيسير» ص305.

[3] «المفردات» ص306.

[4] «التيسير» ص306.

الشاطبي بقوله(وَهَارِ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَـدٍ حَلَـى*** بَـدَارِ)، فخـرج الـداني عـن طريقه في " التيسير" لأنه قرأ على أبي الفتح فارس ابن أحمد بالفتح خلافًا لما نقله ابـن الجزريّ في " النشر"[1] . قال الداني في " المفـردات":" وأمـال قـالون الهـاء والألـف بعدها إمالةً محضةً في قوله: {جُرُفٍ هَارٍ} في التوبة على أنّ فارسًا أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأوّل آخذ فاعلم ذلك"[2] ، وقال في " التعريـف":"وأقـرأني أبـو الحسـن في الروايتين عن قالون حرف {هار} في التوبة بالإمالة الخالصة، وكذا أقـرأني أبـو الفـتح ذلك في رواية الحلواني خاصّة"[3] ، وقال في جامع البيـان :"بالإمالـة الخالصـة قـرأت لقالون من طريق الحلواني عنه"[4]. قال المنتوري:"وذكر –أي الداني- في " التمهيـد" أنّه قرأه على ابن غلبون بالإمالة المحضة، وعلى فارس ابن أحمد بالفتح"[5] .

(آتيكَ} نمْلٍ مَعْ {ضِـعَافاً} افْتَحَنْـ *** ـهُمَا لِخَـلَّادِ): أي اقـرأ عـن خـلاد بفـتح الهمزة في موضعَيْ سورة النمل في قوله تعالى: {ءَاتِيكَ} ، وكذا العين في قولـه تعـالى: {ضِعَافًا} في النساء. وقد نقل الداني الخلاف فيهما في «التيسير»، وقال: "وبالفتح آخذ له"[6]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (ضِعَافًا وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قُوِّلَا / بِخُلْفٍ). قال الداني في «المفردات»: "وقرأ –أي خلاد-بإخلاص فتحة العين في {ضِعَافاً} ، و {أَنَا ءَاتِيك} في النمل بإخلاص فتحة الهمزة أيضاً، كذا قرأت على أبي الفتح في ذلك"[7]، وهذا يـدلّ أنّ الإمالة فيهما ليست من طريق «التيسير».

(وَلَا تُقَلِّلَنْ / وَمَيِّلَنَّ الرّاءَ إِنْ تَكَرَّرَتْ *** عَنْهُ كَـ(الَاشْرارِ) كَمَا قَـدْ رُوِيَـتْ): أي

---

[1] «النشر»(2/ 57).

[2] «المفردات» ص97.

[3] «التعريف» ص69.

[4] «جامع البيان»(3/ 1161).

[5] شرح « الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 492).

[6] «التيسير» ص184.

[7] «المفردات» ص524.

اقرأ بالإمالة المحضة عن خلاد إذا تكرّرت الراء في نحو: {الأبرار}، و{الأشرار}، و{قرارٍ}، ولا تقلّلْ على ما اقتصر عليه الداني في «التيسير»[1] عن حمزة وتبعه الشاطبيّ بقوله (والتَّقْلِيلُ جَادَلَ فَيْصَلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية خلف وخلاد عن سليم عن حمزة، وقال لي: أصحاب سليم متفقون على الإمالة فيما تكررت فيه الراء"[2]، وطريق أبي الفتح هو المسند في «التيسير» عن خلاد. وأمّا التقليل فهو من قراءة الداني على أبي الحسن لقوله في «جامع البيان»: "وكذلك قرأت في رواية خلف وخلاد على غير أبي الفتح"[3]، والمقصود هو أبو الحسن بن غلبون، كما هو صريح في «التذكرة»[4] و«النشر»[5]، وطريق أبي الحسن هو المسند في «التيسير» عن خلف، وعليه فإنّ الصحيح من طريق «التيسير» هو التقليل عن خلف والإمالة عن خلاد خلافاً لظاهر «التيسير» فإنّه نقل التقليل عن حمزة في كلتا الروايتين، فخرج عن طريقه في رواية خلاد.

((هَا) (يَا) افْتَحَنْ عَنِ ابْنِ مِينَا): أي اقرأ بالفتح في (ها) و(يا) من قوله تعالى {كهيعص} في فاتحة مريم عن ابن مينا وهو قالون. قال الداني في «جامع البيان»: "وحكى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه في رواية الأربعة[6] عن نافع بإخلاص الفتح للهاء والياء"[7]، وقال نحوه في «المفردات»[8]. وقد

---

[1] «التيسير» ص185.

[2] «جامع البيان» (2/ 720).

[3] «جامع البيان» (2/ 721).

[4] «التذكرة» (2/ 212).

[5] «النشر» (2/ 59).

[6] وهي رواية إسماعيل بن جعفر، والمسيّبي، وقالون وورش.

[7] «جامع البيان» (3/ 1334).

[8] «المفردات» ص 46.

اقتصر الداني على التقليل في كتابه «التيسير»[1]، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وليس هو من طريق «التيسير»، والتقليل فيهما من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير». قال ابن الجزري: "ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه"[2]، وقد اقتصر الشاطبي على وجه التقليل لقالون تبعاً للداني في «التيسير» بقوله: (وَذُو الرَّا لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٌ ... لَدى مَرْيَمٍ هَايَا).

(وَأَمِلْ / اَلْ (هَا) عَنِ الْبَصْرِيِّ دُونَ (يا) تُجَلْ): أي اقرأ لأبي عمرو بإمالة الهاء دون الياء في {كهيعص} في سورة مريم. وقد اقتصر الداني على هذا الوجه في «المفردات»[3]، وأضاف في «التيسير» إمالة الياء عن السُّوسي بقوله: "وكذا قرأت –أي بإمالتهما– في رواية أبي شعيب على فارس ابن أحمد عن قراءته"[4]، وتبعه الشاطبيّ في نقل الخلاف عن السوسي بقوله: (يا كَافَ والْخُلْفُ يَاسِرٌ)، وإمالة الياء وإن كانت ثابتة عن السوسيّ من طريق أبي الفتح فإنّها ليست من طريق «التيسير» لكونها ليست من طريق أبي عمران. قال الداني في «جامع البيان»: "بإمالة فتحة الهاء والياء، قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه على أبي الفتح عن قراءته"[5]، فاتّضح أنّ إمالة الياء عن السوسي ليست من طريق «التيسير»، فتكون رواية السوسي كرواية الدوري في إمالة الهاء وفتح الياء، لذلك أطلقت الحكم لهما. وقد نقل الداني في «جامع البيان»[6] قراءته بإمالة الراء والفتح في الهاء– على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر عن ابن مجاهد عن اليزيدي، وعلى أبي الفتح في رواية أبي شعيب السوسي

---

[1] قال الداني: "ونافع الهاء والياء بين بين" («التيسير» ص 356).

[2] «النشر» (2/ 67).

[3] «المفردات» ص255.

[4] «التيسير» ص356.

[5] «جامع البيان» (3/ 1336).

[6] «جامع البيان» (3/ 1335).

من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي، فطريق الفارسيّ هو للدوريّ وطريق أبي الفتح عن أبي عمران هو للسوسيّ وكلا الطريقين من طرق «التيسير». ويجدر التنبيه على أنّه لا خلاف عن البصري في إمالة الهاء ولا عن الدوري في فتح الياء، وإنّما الخلاف هو في إمالة الياء عن السوسي، وقد ذكرت الحكم للحرفين عن البصري من باب الفائدة والتذكير.

(وَفِي (رَأَى) مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ أَمِلْ * عَنْ شُعْبَةَ الرَّا دُونَ هَمْزٍ وَاسْتَدِلْ)**: أي اقرأ بإمالة الراء دون الهمزة لشعبة في {رَأَى} إن وقعت قبل ساكن نحو: {رَءَا الشَّمْسَ}، و{وَإِذَا رَءَا الَّذِينَ}، وقد اقتصر الداني على هذا الوجه في «التيسير»[1]، وقال في «المفردات»: "فإن أتى بعد الياء ساكن، وكان منفصلا أمال فتحة الراء وحدها في الوصل نحو: {رَءَا الْقَمَرَ}، و{رَءَا الشَّمْسَ}، و{رَءَا الْمُجْرِمُونَ}، وما كان مثله، فإذا وقف أمال فتحة الراء والهمزة جميعاً، هذه رواية الصريفيني[2] عن يحيى بن آدم عنه"[3]، وهي الرواية المسندة في «التيسير» عن شعبة، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين في إمالة الهمزة وصلاً قبل ساكن بقوله: **(وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا)**. وقد صوّب ابن الجزري إمالة الراء دون الهمزة عن شعبة في «النشر»[4]، وأخبر أنّه لا يُؤخذ بسواه.

(وَاعْكِسْ عَنِ السُّوسِي): أي اقرأ عن السوسي بعكس رواية شعبة، والمقصود هو إمالة الهمزة دون الراء في {رَأَى} إن وقعت قبل محرّكٍ نحو: {رَءَا كَوْكَباً}، قال الداني

---

[1] «التيسير» ص277.

[2] «غاية النهاية» (1/ 327).

[3] «المفردات» ص 428.

[4] قال ابن الجزريّ: "والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و«التيسير» وأما من غير هذه الطرق فإن إمالتهما لم تصح عندنا إلا من طريق خلف حسبما حكاه الداني وابن مجاهد فقط وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة ولم يأخذ بسوى ذلك («النشر» (2/ 47)).

في «التيسير»: "وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط، وقد رُوِيَ عن أبي شعيب مثل حمزة -أي بإمالتهما-"[1]، وقد ذكر الداني في «المفردات»[2] أنّه قرأ على أبي الفتح بإماتهما في الوصل والوقف، وبيّن في «جامع البيان»[3] أنّ هذه الرواية هي من قراءته من غير طريق أبي عمران موسى ابن جرير، وهو من رجال «التيسير» في رواية السوسيّ، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في الراء للسوسي بقوله: (وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا / بِخُلْفٍ)، فتعقبه ابن الجزريّ بقوله: "وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه رُوي عن السوسي من طريق «الشاطبية» و«التيسير» بل ولا من طرق كتابنا أيضاً"[4]. وقد ذُكِرَتْ إمالة الراء في «التيسير» بصيغة التضعيف، ولم تثبت عن الداني من طريق أبي عمران موسى ابن جرير، فلا يصحّ للسوسي سوى إمالة الهمزة دون الراء.

(وَقَبْلَ سَاكِنٍ *** فَافْتَحْهُمَا فِي الْوَصْلِ غَيْرَ وَاهِنِ): أي اقرأ بفتحهما وصلاً عن السوسي إن وَقَعا قبل ساكن نحو: {رَءَا الْقَمَرَ}، و {رَءَا الْمُجْرِمُونَ}، وهذا يَقتضي إمالة الهمزة دون الراء في حالة الوقف كالوصل، لقول الداني: "فإنه إذا فصل بينهما في بالوقف كان الاختلاف فيه كالاختلاف فيما لم يستقبلاه في مذهب كلّ واحد من أصحاب الإمالة الخالصة، والإمالة اليسيرة"[5]. وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[6]: إمالتهما وفتحهما إن وقعا قبل ساكن، والصحيح فتحهما لأنّ إمالتهما في الحالين عن أبي الفتح هي من غير طريق أبي عمران موسى ابن جرير كما ذكرنا،

---

[1] «التيسير» ص278.

[2] «المفردات» ص 281.

[3] «جامع البيان» (3/ 1052).

[4] «النشر» 2/ 47.

[5] «جامع البيان» (3/ 1053).

[6] «التيسير» ص278.

ولأنه انفرادٌ من أبي الفتح كما ذكر ابن الجزريّ في «النشر»[1]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في الراء والهمزة جميعاً بقوله (وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ ... بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا).

وَعَنْهُ بِالْفَتْحِ اقْرَأنَّ فِي (نَأَى) * مَعاً فَكُنْ مسْتَبْصِراً وَمُقْرِئَا)**: أي اقرأ بالفتح عن السوسي في الهمزة من لفظ {نَأَى} من قوله تعالى: {وَنَأَى بِجَانِبِه} في الإسراء وفصّلت. وقد ذكر الداني في «التيسير» الإمالة عن السوسي بصيغة التضعيف، بقوله: "وَقد رُوِيَ عن السوسي مثل ذلك"[2]، ونقل الإمالة في «جامع البيان»[3] عن شيخه أبي الفتح حكاية، وأخبَر أنّه قرأ في رواية اليزيدي عن أبي عمرو بالفتح من جميع طرقه. وقد نقل ابن الجزريّ الإجماع على ذلك في «النشر»[4]، وذكر أنّ فارس ابن أحمد انفرد بالإمالة في أحد وجهيه، وتبعه على ذلك الشاطبيّ بقوله: (نَأى شَرْعُ يُمنٍ بِاخْتِلاَفٍ).

(فِي (النَّاسِ) عِنْدَ الْخَفْضِ لِلدُّورِي أَمِلْ): أي اقرأ بالإمالة وجهاً واحداً لفظ

---

[1] قال ابن الجزريّ: "وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي فهو مما قرأ به الداني عن شيخه أبي الفتح وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق «الشاطبية» ولا من طريق «التيسير» ولا من طرق كتابنا سبيل على أن ذلك مما انفرد به فارس ابن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير وهي طريق أبي بكر القرشي وأبي الحسن الرقي وأبي عثمان النحوي ومن طريق أبي بكر القرشي ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه"(«النشر» 2/ 47). وقال عن إمالة الراء للسوسي: "وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسي من طريق «الشاطبية» و«التيسير» بل ولا من طرق كتابنا أيضاً"(«النشر» 2/ 45).

[2] «التيسير» ص344.

[3] قال الداني في «جامع البيان»: "وروى يحيى عن أبي عمرو {وَنَأَى} بالفتح، وبهذا قرأت أنا في رواية اليزيدي، وشجاع من جميع الطرق ما خلا أبا شعيب السوسي عن اليزيدي، فإنّ شيخنا أبا الفتح حكى عن قراءته في روايته عنه بالوجهين"(«جامع البيان» 3/ 1293).

[4] قال ابن الجزري: "وانفرد فارس ابن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له فى المفردات ولا عول عليه"(«النشر» 2/ 44).

{النَّاسِ} للدُّوري عن أبي عمرو إذا كان مجرورًا حيث وقع. قال الداني في «التيسير»: " وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من {النَّاسِ} في موضع الجر حيث وقع، وأقرأني غيره بالفتح"[1]، وقال نحوه في «المفردات»[2]، وطريق الداني في «التيسير» عن شيخه الفارسي عن أبي عمرو هو من رواية الدوري، لذلك كانت الإمالة خاصّة برواية الدوري دون السوسي، خلافاً لظاهر كلام الشاطبيّ رحمه الله حيث أطلق الخلاف عن أبي عمرو بقوله: (وَخُلْفُهُمُ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصِّلَا)، وكان الشاطبيّ رحمه الله لا يُقرئ بالإمالة إلاّ للدوري. قال السخاوي في «فتح الوصيد»: "وكان شيخنا –أي الشاطبيّ- يقرأ بالإمالة من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي"[3].

(وَافْتَحْ لَهُ فِي (أَسَفَى) بِلَا خَجَلْ): أي اقرأ بالفتح للدّوري عن أبي عمرو في {يَا أَسَفَى} في يوسف. قال الداني في «التيسير»: "وقرأت على أهل العراق عن أبي عمرو: {يَا وَيْلَتَى}، و{يَا حَسْرَتَى}، و{أَنَّى} إذا كان استفهاماً بين اللفظين، و{يَا أَسَفَى} بالفتح"[4]، وقال في «المفردات»: "وبالأوّل –أي بالفتح- قرأته من الطريق المذكور، وبه آخذ"[5]، وهو خلاف مذهب الشاطبي حيث اقتصر له على التقليل بقوله: (وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا ... وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلَا).

(وَلِلْكِسَائِيِّ أَمِلْ سِوَى الْأَلِفْ * فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ بِلَا خُلْفٍ أُلِفْ)**: اعلم حفظك الله أنّ إمالة هاء التأنيث للكسائي على مذهبين، الأوّل: مذهب الإطلاق وهو إمالة هاء التأنيث الواقعة بعد حرف غير الألف، نحو: {الْقِيَامَةِ}، و{الْقَارِعَةُ}، و{الْحُطَمَةُ}،

---

[1] «التيسير» ص189.

[2] «المفردات» ص228.

[3] «فتح الوصيد» (2/ 465).

[4] «التيسير» ص179.

[5] «المفردات» ص232.

و {الآخِرَةُ}، فإن وقعت بعد ألف فلا إمالة فيها نحو: {الصَّلاةَ}، و {الزَّكَاةَ}، و {الْحَيَاةُ}، و {النَّجَاةِ}. الثاني: مذهب الاستثناء أو التخصيص الذي يخصّ الإمالة ببعض الحروف دون بعض، وهي الحروف المجموعة في (فجثت زينب لذود شمس) وكذا حروف (أكهر) إن سبقت بياء ساكنة أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن، والمأخوذ به من طريق «التيسير» هو مذهب الإطلاق لأنّه من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وقد نقل الداني المذهبين في «التيسير» واختار مذهب التخصيص لأنّه مذهب ابن مجاهد، وتبعه الشاطبيّ في المذهبين بقوله: (وَبَعْضُهُمْ ... سِوى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيَّلَا). قال الداني في «التيسير»: "وَالنَّص عَن الْكسَائي فِي اسْتِثْنَاء ذَلِك مَعْدُوم، وبإطلاق الْقيَاس فِي ذَلِك قَرَأت على ابي الْفَتْح عَن قِرَاءَته على عبد الْبَاقِي"[1]، وقال نحوه في «جامع البيان»[2]، وطريق عبد الباقي هو طريق الداني في «التيسير» عن الكسائي.

(وَفِي (أُوَارِي) وَ(يُوَارِي) عَنْهُ قُلْ * بِالْفَتْحِ فِي الْعُقُودِ لَا خُلْفٌ يَحُلْ)**: أي اقرأ بالفتح للكسائي في {يُوَارِي}، و {فَأُوَارِيَ} في المائدة، والمقصود هو رواية أبي عُمَرَ الدوري عن الكسائي، ولأنّه الراوي للإمالة فيهما، فاستغنيت عن ذكره لاتفاقه مع أبي الحارث على الفتح. قال الداني في كتابه «التيسير»: "وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير[3] عن أبي عُمَرَ عن الكسائي أنّه أمال {يُوَارِي}، {فَأُوَارِيَ} في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره عنه، وبذلك آخذ من هذه الطريق، وقد قرأتهما من طريق ابن مجاهد بالفتح"[4]، وذكر هذه الرواية بالتحديث في «جامع البيان» ثمّ قال: "وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كلّه للكسائي من

---

[1] «التيسير» ص190.

[2] «جامع البيان» (2/ 763).

[3] «غاية النهاية» (1/ 306).

[4] «التيسير» ص182.

جميع الطرق وبه كان يأخذ ابن مجاهد"[1]. والإمالة في الموضعين ليست من طريق «التيسير» و«الشاطبية» لأنّها رواية أبي عثمان الضرير عن أبي عُمر الدوري وليست رواية جعفر بن محمد عنه، وإنّما نقلها الداني في «جامع البيان» بصيغة التحديث عن شيخه الفارسي على الحكاية، وتبعه على ذلك الشاطبيّ رحمه الله بقوله: (يُوَارِي أُوَارِي فِي العُقُودِ بِخُلْفِهِ).

(وَقَبْلَ سَاكِنٍ وَفِي مُنَوَّنٍ *** فَقِفْ بِمَا أُصِّلَ غَيْرَ مُحْزِنِ): أي إذا مُنِعَتِ الإمالة في الوصل لأجل ساكن، نحو: {مُوسَى الْكِتَاب} و{عِيسَى بن مَرْيَم}، و{وجنى الجنتين}، أو كان الحرف الممال منوّناً، نحو: {مُصَفًّى}، و{مُسَمًّى}، و{مُفْتَرًى}، فالإمالة تكون سائغة في الوقف كلّ بحسب أصله ومذهبه في الإمالة، لزوال المانع، إلاّ ما ثبت عن أبي شعيب السوسي في نحو: {نَرَى اللَّه} وقد سبق ذكر ذلك. قال الداني في «التيسير»: "وكل مَا امْتنعت الامالة فِيهِ فِي حَال الْوَصْل من أجل سَاكن لقِيه أو تَنْوِين أَوْ غَيره نَحو قَوْله تعالى: {هُدًى}، و{مُصَفًّى}، و{مُسَمًّى}، و{ضُحًى}، و{مُصَلًّى}، و{غُزًّى}، و{مَوْلًى}، و{مُفْتَرًى}، و{الْأَقْصَى الَّذِي}، و{طَغَى المَاءُ}، و{النَّصَارَى الْمَسِيحُ}، و{مُوسَى الْكِتَاب} و{عِيسَى بن مَرْيَمَ}، و{وجَنَى الْجَنَّتَيْنِ} وَشبهه، فالإمالة فِيهِ سَائِغَة فِي الْوَقْف لعدم ذَلِك السَّاكِن هُنَاكَ، على أن أبا شُعَيْب قد روى عَن اليزيدي إمالة الرَّاء مَعَ السَّاكِن فِي الْوَصْل فِي نَحْو قَوْله عز وَجل: {وسَيَرَى اللهُ}، و{يرَى الَّذِينَ}، و{الْكُبْرَى اذْهَبْ}، و{الْقُرَى الَّتِي}، و{النَّصَارَى الْمَسِيحُ} وَشبهه مِمَّا فِيهِ الرَّاء"[2].

وقد حكى الشاطبيّ الفتح في المنوّن مطلقاً بقوله: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا)، لكنّ هذا القول لا يُعوّل عليه من جهة الرواية. قال ابن الجزريّ: "ولم أعلم

---

[1] «جامع البيان» (2/ 733).

[2] «التيسير» ص188.

أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية"[1].

((كِلْتَا) افْتَحَنْ لِّكُلِّهِمْ وقْفًا): أي اقرأ بالفتح لأصحاب الإمالة وبين بين عند الوقف على {كلتا} من قوله تعالى: {كلتا الجنّتين} في الكهف، لورود الخلاف بين النحويين في ألفِها، فقال الكوفيون هي ألف التثنية، وقال البصريون هي ألف التأنيث على وزن (فِعْلَى)، فعلى قول الكوفيين يوقف عليها بالفتح، وعلى قول البصريين يوقف عليها بالإمالة لأصحابها وبالتقليل لأصحابه. قال الداني في «جامع البيان»: "والقراء وأهل الأداء على الأوّل"[2] أي على الفتح، وقال في كتاب الفتح والإمالة: "وعلى القول الأوّل عامّة القراء وأهل الأداء"[3].

(وَفِي *** (تَتْراً) عَنِ الْبَصْرِي لِتَنْوِينِ خُفِي): أي اقرأ بالفتح أيضاً عند الوقف على {تَتْراً} في سورة المؤمنون عن أبي عمرو لأنّه قرأها بالتنوين فتكون الألف مبدلةً من التنوين وقفاً فتمتنع الإمالة، وقد ألحقها بعض أهل اللغة بالأصلية فتصير على وزن (فَعْلَى) فتقلَّلُ على مذهب أبي عمرو. قال الداني في «جامع البيان»: "والقراء وأهل الأداء على الأوّل -أي الفتح- وبه قرأت وبه آخذ"[4]، وقال في كتابه الفتح والإمالة: "وعلى الوجه الأول القراء، وعلى سنة أهل الأداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه حرفَ أبي عمرو"[5]

---

[1] «النشر» (2/ 76).

[2] «جامع البيان» (2/ 761).

[3] «الفتح والإمالة» ص.298

[1] «جامع البيان» (2/ 762).

[2] «الفتح والإمالة» ص297.

بَابُ الرَّاءَاتِ

(حَيْرَانَ) مَعْ (ذِكْراً) وَبَابُهْ فَخِّمَنْ *** لِوَرْشِهِمْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ عَوِّلَنْ
وَقِفْ بِتَفْخِيمٍ عَلَى (فِرْقٍ) لِكُلْ *** وَخُلْفُهُمْ فِيهَا لَدَى الْوَصْلِ فَقُلْ

(**{حَيْرَانَ} معْ {ذِكْراً} وَبَابُهْ فخِّمَنْ *** لِوَرْشِهِمْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ عَوِّلَنْ**): أي فخّم الراء من غير خلاف في: {حَيْرَانَ} بالأنعام، وفي {ذِكْراً} وأخواتها وهي: {إِمْراً}، و{وَسِتْراً}، و{وِزْراً}، و{حِجْراً}، و{صِهْراً}، عن ورش من طريق أهل مصر، والمقصود طريق ابن خاقان الذي عوّل عليه الداني في «التيسير»، وقد اقتصر الداني فيه[1] على الترقيق في {حَيْرَانَ}، وهو خلاف قراءته على ابن خاقان، فخرج بذلك عن طريق «التيسير»، لذلك قال في «النشر»: "وقطع به في «التيسير» -أي الترقيق- فخرج عن طريقه فيه"[2]. قال الداني في «جامع البيان»: "فأقرأني ابن خاقان: {حَيْرَانَ} بإخلاص الفتح لامتناعه من الصرف"[3]، فقوله: "بإخلاص الفتح" كناية عن التفخيم عند اصطلاح المتقدّمين. واقتصر في «التيسير»[4] أيضا على التفخيم في {ذِكْراً} وأخواتها. قال في «جامع البيان»: "وأقرأنيه ابن خاقان، وأبو الفتح بإخلاص الفتح مناقضة للأصل، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريين وغيرهم"[5]، ونقل الشاطبيّ الخلاف فيهما بقوله: (وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلَا)، وقوله: (وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ ... لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلَا).

(**وَقِفْ بِتَفْخِيمٍ عَلَى (فِرْقٍ) لِكُلْ *** وَخُلْفُهُمْ فِيهَا لَدَى الْوَصْلِ فَقُلْ**): أي فخّم

---

[1] «التيسير» ص192.

[2] «النشر» (2/ 97).

[3] «جامع البيان» (2/ 777).

[4] «التيسير» ص193.

[5] «جامع البيان» (2/ 778).

الراء في {فِرْقٍ} بالشعراء في قوله تعالى: {فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ} إن وقفتَ عليها لزوال سبب الترقيق وهو الكسر، أمّا في حالة الوصل فجاز التفخيم والترقيق جميعاً، فالتفخيم لأجل حرف الاستعلاء، والترقيق لكسره، قال الداني في كتابه «الإبانة»[1]: "على أنّ الوجهين من التفخيم والترقيق في ذلك، إنّما يكونان في حال الوصل لا غير"[2]، وقد أطلق الخلاف الشاطبي رحمه الله ولم يقيّده بوصل حيث قال: (وَخُلْفُهُمْ ... بِفِرْقٍ جَرى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلَا).

---

[1] هو كتاب «الإبانة في الراءات واللامات» لورش. ينظر «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص9.

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتورى (2/ 590).

بَابُ اللَّامَاتِ

وَاللَّامَ فِي نَحْوِ (فِصَالًا) رَقِّقَنْ *** كَذَا الَّتِي تَسْكُنُ وَقْفًا فَاعْرِفَنْ
وَمَعْ ذَوَاتِ الْيَا بِتَغْلِيظٍ وَرَدْ *** وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ رَقِّقْ وَاعْتَمِدْ

(وَاللَّامَ فِي نَحْوِ (فِصَالًا) رَقِّقَنْ): أي رقّق اللام إن فُصِلَ بينها وبين الصاد والطاء بألف، وذلك في: {فِصَالاً} في البقرة، و{يَصَّالَحَا} في النساء، و{طَالَ} حيث وقع وكيفما جاء، وذكر في «جامع البيان» الوجهين، وقدّم التغليظ فقال: "فإن حال بين الصاد والطاء وبين اللام ألف نحو قوله: {فِصَالاً}، و{وَأَن يَصَّالَحَا}، و{أَفَطَالَ} وما أشبهه، كان في هذه اللام وجهان: التغليظ اعتداداً بقوّة الحرف المستعلي، والترقيق لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللام، والتغليظ أوجه"[1]، ولم يذكر الداني قراءته بالتغليظ على شيخه ابن خاقان، ولم يذكر المسألة أصلاً لا في «التيسير» ولا في «التعريف» مع أنّه أسند رواية الأزرق عن ورش في الكتابين إلى ابن خاقان ممّا يدلّ بأنّه لم يقرأ بالتغليظ عليه.

(كَذَا الَّتِي تَسْكُنُ وَقْفًا فَاعْرِفَنْ): أي رقّق كذلك اللامَ المفتوحة المتطرّفة التي تسكن عند الوقف في نحو: {يُوصَلَ}، و{فَصَلَ}، و{بَطَلَ} إن وقفت عليها، قال الداني في «التيسير»: "وكذلك إن وقعت اللام طرفاً، ووليتها الثلاثة الأحرفُ، فالوقف عليها يحتمل التغليظ والترقيق، والتغليظ أقيس، بناء على الوصل"[2]، وقال في «جامع البيان»: "فإن وقعت اللام مع الثلاثة الأحرف المذكورة الجالبة لتغليظها، وتفخيم اللفظ بها طرفاً في الكلمة نحو قوله: {يُوصَلَ}، و{فَصَلَ}، و{بَطَلَ}، وما أشبهه، ووقف على ذلك احتمل وجهين أيضاً في الوقف: التغليظ والترقيق، فالتغليظ لكون

---

[1] «جامع البيان» (2/ 789).

[2] «التيسير» ص197.

سكونها عارضاً إذ هو للوقف فقط، فعوملت لذلك معاملة المتحرّكة المفتوحة، والترقيق لكونها ساكنة لأنّ ما سكن للوقف كاللازم، فعوملت لذلك معاملة الساكنة في كلّ حال، والأوّل أوجه"[1]، فالذي يظهر أنّ الداني لم يذكر تلاوته بالتغليظ على شيخه ابن خاقان وغيره، وإنّما ذكر التغليظ على سبيل الاحتمال وليس على سبيل الرواية والأداء، ثمّ إنّ التغليظ منوط بفتح اللام، وذلك متعذّر في الوقف على اللام بالسكون لزوال سبب التغليظ، لذلك قال القيجاطي: "فالساكنة رقيقة أبداً، وما حُكي من تفخيمها في {صَلْصَال}، وفي قوله تعالى {أَن يُصَلَ}، ونحوهُ عند الوقف ليس بصحيح"[2]. وقد نقل الشاطبيّ الخلاف في هذه المسألة والتي قبلها تبعاً للداني بقوله: (وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَماَ ... يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالمُفَخَّمُ فُضِّلَا).

(وَمَعْ ذَوَاتِ الْيَا بِتَغْلِيظٍ وَرَدْ) أي غَلِّظِ اللام إذا وقعت قبل ذوات الياء في غير رؤوس الآي، قال الداني في «التيسير»: "اعلم أنّ ورشاً كان يُغلّظ اللام إذا تحرّكت بالفتح، ووليها من قبلها: صاد، أو ظاء، أو طاء، وتحرّكت هذه الحروف الثلاثة بالفتح، أو سُكّنت لا غير، فالصاد نحو قوله عزّ وجلّ: {الصلاة}، و{مُصَلّىً}، و{فَيُصْلَبُ}، و{فَصَلَّى}، وشبهه"[3]، فالشاهد من كلام الداني أنّه مَثّل عن اللام المغلّظة بـ: {فَصَلَّى}، مع أنّ مذهبه في كتاب «التيسير» هو التقليل في ذوات الياء. قال ابن الجزريّ: "ويترجح له عند من أمال الفتح في قوله تعالى: {لا يصلاها} في والليل كما سيأتي في باب اللامات، والله أعلم"[4]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف بقوله (وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهاَ كَهذِه).

---

[1] «جامع البيان» (2/ 789، و790).

[2] «مسائل في القراءات» ص388.

[3] «التيسير» ص197.

[4] «النشر» (2/ 81).

وممّا ينبغي أن يعلم أن التغليظ هو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة، وعليه ضبطت مصاحفهم، حيث ضبطت اللام بالفتحة مجرّدة عن علامة التقليل، وهي سبع كلمات: {يصلاها} في الإسراء والليل، و{وَيُصَلَّى سعيرا} في الانشقاق، و{تَصْلَى نَارًا} في الغاشية، و{سَيَصْلَى نَارًا} في المسد، و{مُصَلّىً وَعَهِدْنَا} في البقرة، و{يَصْلَى النَّارَ} في الأعلى، مع التنبيه بأنَّ الكلمتين الأخيرتين ينطبق عليهما التغليظ حالة الوقف، أما في حالة الوصل فلا تقليل فيهما أصلا لِكَوْنِ ما بعدهما ساكنا.

(وَفي رُؤُوسِ الْآيِ رَقِّقْ وَاعْتَمِدْ): أي رقّق اللام إذا وقعت قبل ذوات الياء في رؤوس الآي، وقد وقع ذلك في ثلاثة مواضع: {فلا صدّق ولا صلّى} في القيامة، و{وذكر اسم ربّه فصلّى} في الأعلى، و{عبداً إذا صلّى} في العلق. وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير» على الاحتمال فقال: "احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد"[1]، وقال في «جامع البيان»: "ففيها على مذهب أبي يعقوب، وأبي الأزهر[2] وجهان، أحدهما: التغليظ لكونها مفتوحة قد وليها صاد مفتوحة طرداً لمذهبهما في نحو ذلك، والثاني: الترقيق، فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها حملاً على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الفواصل، وإتباعاً له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف، والوجهان صحيحان، غير أنّ الثاني أقيس"[3]، وقد جرى العمل على الأخذ بوجه التقليل، لذا قال الشاطبيّ رحمه الله: (وَعِنْدَ رُءُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهاَ اعْتَلَا)، أي اعتلى على التغليظ، وعلى الترقيق ضبطت المصاحف في هذه الرواية، بوضع علامة التقليل.

---

[1] «التيسير» ص 197.

[2] «غاية النهاية» (1/ 389).

[3] «جامع البيان» (2/ 788، و789).

بَابُ الوَقْفِ عَلَى المَرْسُومِ وبَابُ يَاءَاتِ الإِضَافَةِ وَالزَّوَائِدِ

نَحْوُ (بِمَهْ) بِالْحَذْفِ لِلْبَزِّي وَرَدْ *** (مَحْيَايَ) سَكِّنَن لِّوَرْشِهِمْ تَسُدْ
(عِنْدِي) لِبَزٍّ وَبِفَتْحِهِ نُقِلْ *** عَنْ قُنْبُلٍ مُحَرَّرًا كَمَا فُعِلْ
سَكِّنْ (وَلِي دِينِ) عَنِ الْبَزِّي وَعَنْ *** قَالُونِهِمْ حَذْفَ (دَعَانِ) (الدَّاعِ) صُنْ
(يُنَادِ) بِالْيَا قِفْ عَنِ الْمَكِّي وَفِي *** (بَالْوَادِ) قُنْبُلٍ وَ(نَرْتَعِي) احْذِفِ
(تَسْأَلْنِ) أَثْبِتْ مُطْلَقًا فِي الْكَهْفِ عَنْ *** ذَكْوَانَ وَالْحَذْفُ عَنِ الْبَصْرِي زُكِنْ
وَذَاكَ فِي (أَكْرَمَنِي) (أَهَانَنِي) *** (عِبَادِ) فِي الزُّمْرِ عَنِ السُّوسِي اعْتَنِ
(كِيدُونِ) الَاعْرَافِ بِالِاثْبَاتِ تَلَا *** هِشَامُهُمْ وَصْلًا وَوَقْفًا فَانْقُلَا
(ءَاتَانِ) نَمْلٍ عِنْدَ وَقْفٍ أَثْبِتَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ وَابْنِ الْعَلَاءِ وَاحْذِفَنْ
مَعَ (التَّلَاقِ) وَ(التَّنَادِ) نَاقِلَا *** عَنِ ابْنِ مِينَا فَاهِمًا وَمُعْمِلَا
وَالْخُلْفُ عَنْهُ قُلْ بِـ(يَا) (رَبِّي) وَعَنْ *** هِشَامِهِمْ فَتْحَ (أَرَهْطِيَ) اعْمَلَنْ

(نَحْوُ (بِمَهْ) بِالْحَذْفِ لِلْبَزِّي وَرَدْ): إشارة إلى حذف هاء السكت للبزّيّ عند الوقف على (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرّ في: {فِيمَ}، و{مِمَّ}، و{عَمَّ}، و{لِمَ}، و{بِمَ}، وَفق ما قرأ به الداني على شيخه أبي القاسم الفارسيّ، وقد اقتصر الداني في كتابه «التيسير»[1] على الوقف بهاء السكت في هذه المواضع فخالف طريقه. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت على أبي الفتح عن قراءته في رواية القوّاس[2]، والبزّي، وابن فليح عن أصحابهم عنه، وعلى الفارسيّ عن قراءته في رواية البزّي بغير هاء كسائر القرّاء"[3]. قال ابن الجزريّ رحمه الله: "وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن

---

[1] «التيسير» (206).

[2] «غاية النهاية» (1/ 123).

[3] «جامع البيان» (2/ 824).

أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي، وهو من المواضع التي خرج صاحب «التيسير» فيها عن طرقه"[1]، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَفِيمَهْ وَمِمَّهْ قِفْ وَعَمَّهْ لِمَهْ بِمَهْ ... بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِّيِّ وَادْفَعْ مُجَهِّلَا).

((مَحْيَايَ) سَكِّنَن لِّوَرْشِهِمْ تَسُدْ): أي سكِّنِ الياء لورش في {مَحْيَايَ} من سورة الأنعام تكن سديداً في الفعل إن شاء الله، لسببين، الأوّل: أنّ الإسكان هو من قراءة الداني على ابن خاقان، والثاني: كونه الثابت بالرواية عن ورش عن نافع، قال الداني في «التيسير»: "{وَمَحْيَايْ} (الأنعام:162) سكّنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه آخذ"[2]، وقال في «التلخيص»[3]: "والصحيح عنه في الرواية والأداء إسكان الياء"[4]، وقال في "إرشاد المتمسكين": "وهو -أي الفتح- اختيار ورش، وروايته عن نافع الإسكان"[5]، وقال: "وهو -أي الفتح- عندي وَهْمٌ، لأنّ فتحها اختيار من ورش، وكان ممّا أقرأ باختياره، ولم يُبيّنه للقارئ فيحملُه عنه، ويظنّ أنّه يرويه عن نافع، وقد نقل عنه غير حرف على هذا الوجه"[6]، والذي يُلفتُ الانتباه أنّ الداني حَكَمَ على وجه الفتح بِالْوَهْمِ بقوله: "وهو عندي وَهْمٌ"، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف بقوله: (وَمَحْيايَ جِيْ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوِّلَا).

((عِنْدِي) لِبَزِّ وَبِفَتْحِهِ نُقِلْ *** عَنْ قُنبُلٍ مُحَرَّراً كَمَا فُعِلْ): أي اقرأ بإسكان الياء أيضاً للبزي في قوله تعالى: {عِنْدِي أَوَلَم}، في القصص لأنّه معطوف على ما قبله،

---

[1] «النشر» (2/ 134، و135).

[2] «التيسير» ص286.

[3] هو كتاب «التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن». ينظر «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» ص36.

[4] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 736).

[5] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 736).

[6] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 737).

وبفتحها لقنبل، وبذلك تُحَرَّرُ قراءة المكي على وجهين: الإسكان للبزيّ، والفتح لقنبل، وعلى ذلك جرى العمل. وينبغي التذكير بأنّ رواية البزي هي من طريق أبي ربيعة، وأنّ رواية قنبل هي من طريق ابن مجاهد. قال في «التيسير»: "وروى أبو ربيعة عن قنبل، وعن البزي جميعاً في القصص {عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ} بالإسكان"[1]، وسكت الداني عن رواية قنبل من طريق ابن مجاهد لكنّه قال في «جامع البيان»: "وروى سائر الرواة عن البزي وقنبل فتحها"[2]، وقال في «المفردات»: "فقرأت في رواية أبي ربيعة عنه بالإسكان، وقرأته في رواية ابن مجاهد وغيره بالفتح"[3]، فيكون الإسكان عن قنبل من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير». قال ابن الجزري: "غير أنّ الفتح عن البزّي لم يكن من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، وكذلك الإسكان عن قنبل، والله أعلم"[4]، وقد أطلق الشاطبيّ الخلاف عن ابن كثير بقوله: (وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِيَ حُسْنُهُ ... إِلَى دُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوهَلَا).

(سَكِّنْ (وَلِى دِين) عَنِ الْبَزِّي): أي اقرأ للبزّي بإسكان الياء من قوله تعالى: {وَلِيَ دِينِ} في سورة الكافرون. وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»، وتبعه الشاطبيّ بقوله (وَلِيْ دِينِ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ)، وقال في «التيسير» عن وجه الإسكان: "وهو المشهور عن البزّي، وبه آخذ"[5]، وقال في «جامع البيان»: "وذكر ذلك أبو ربيعة في كتابه عن البزّي وقنبل بالإسكان، وبذلك قرأت على الفارسيّ عن قراءته على أبي بكر النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي"[6]، وهو الطريق المسند عن البزّي في «التيسير»، فاتضح أنّ

---

[1] «التيسير» ص210.

[2] «جامع البيان» (4/ 1456).

[3] «المفردات» ص170.

[4] «النشر» (2/ 165).

[5] «التيسير» ص533.

[6] «جامع البيان» (4/ 1728). ينظر «المفردات» ص200.

وجه الفتح عن البزي لا يصحّ من طريق «التيسير».

(وَعَنْ *** قَالُونِهِمْ حَذْفَ (دَعَانِ) (الدَّاعِ) صُنْ): أي اقتصر وحافظ على حذف الياء لقالون في {الدَّاعِ}، و{دَعَانِ} في قوله تعالى من سورة البقرة: {أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ}، كما اقتصر الداني عليه في «التيسير»[1]. وقد أخبر في «جامع البيان» أنّه قرأ بالحذف من طريق أبي نشيط، بقوله: "وروى أحمد بن صالح عن قالون أنّه يُسقط الياء منها، وكذلك روى عنه القاضي، وأبو نشيط، والشحّام فيما قرأته"[2]، ولم يذكر الإثبات لقالون في كتابه «المفردات»[3]، ونقل الوجهين الشاطبيّ وأشار إلى أنّ الإثبات أقل شهرة ونقلاً من الحذف بقوله: (مَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِ دَعَانِي حَلاَ جَنا ... وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلَا).

(يُنادِ) بِالْيَا قِفْ عَنِ الْمَكِّي): أي اقرأ بالإثبات وقفاً عن ابن كثير في {يناد} من قوله تعالى: {يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ} في سورة ق، والإثبات هنا لا يكون إلاّ عند الوقف لأجل التقاء الساكنين في الوصل. قال الداني في «التيسير»: "وقال النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي، وابن مجاهد عن قنبل {يُنَادِي} بالياء في الوقف"[4]، وكلا الطريقين من طرق «التيسير». قال ابن الجزري رحمه الله: "والأول -أي الإثبات- أصح وبه ورد النص عنه، والله أعلم"[5]، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَبِالْيَا يُنَادِيْ قِفْ دَلِيلاً بِخُلْفِهِ).

(وَفِي *** (بِالْوَادِ) قُنْبُل): أي كذلك الوقف يكون بالياء عن قنبل في {بِالْوَادِ} في قوله تعالى من سورة الفجر: {الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ}. وقد ذكر الداني الوجهين

---

[1] «التيسير» ص248.

[2] «جامع البيان» (2/ 65).

[3] قال في «المفردات»: "وقرأ إسماعيل وورش بإثبات الياء في الوصل في قوله: {الدّاع إذا دعان} خاصّة"(«المفردات» ص 51).

[4] «التيسير» ص468.

[5] «النشر» (2/ 140).

وقفاً في كتابه «التيسير»[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبُلا)، وذكر الداني في «جامع البيان» أنّه قرأ على أبي الفتح عن قراءته في رواية قنبل بالياء في الحالين، فقال: "وبذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته في رواية قنبل، والبزّي، وابن فليح"[2]، وأمّا في الوصل فلا خلاف عنه في إثباتها. ومعلوم أنّ مذهب المكي في ياءات الزواد هو الإثبات في الحالين. وأمّا وجه الحذف في الوقف وإن ذكره الداني في «التيسير» فليس هو من طريقه.

(وَ(نَرْتَعِي) احْذِفِ): أي اقرأ لقنبل بحذف الياء في {يَرْتَعْ} من قوله تعالى في يوسف: {غَدًا يَرْتَعْ}. قال الداني في كتابه «التيسير»: "وروى أبو ربيعة، وابن الصباح عن قنبل {نَرْتَعِي} بإثبات ياء بعد العين في الحالين، وروى غيرهما عنه حذفها في الحالين"[3]، وقال في «جامع البيان»: "وروى ابن مجاهد وسائر الرواة عن قنبل أنه لم يثبتها[4]". قال ابن مجاهد في كتابه «السبعة»: "فقرأ ابن كثير {نَرْتَع وَنلْعَبْ} بفتح النون فيهما، وكسر العين في {نَرْتَع} من غير ياء، من ارتعَيْتُ"[5]. فالذي يظهر من الأقوال المنقولة أنّ إثبات الياء ليس من رواية ابن مجاهد عن قنبل، وهذا يقتضي أن يكون خارجاً عن طريق «التيسير»، لذلك قال ابن الجزري: "والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في «التيسير» و«الشاطبية» وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها «التيسير» عن طرقه والله أعلم"[6]. وقد

---

[1] قال الداني: "وأثبت قنبل {بالوادِ} في الوصل، وبالخلف في الوقف"(«التيسير» ص 221).

[2] «جامع البيان» (4/ 1701).

[3] «التيسير» ص325.

[4] «جامع البيان» (3/ 1222).

[5] «السبعة» لابن مجاهد ص345.

[6] «النشر» (2/ 187).

ذكرت لفظ {يَرْتَعْ} بالنون بدل الياء لأنّها قراءة المكّي.

((تَسْأَلن) أَثْبتْ مُطْلَقاً فى الْكَهْفِ عَنْ *** ذَكْوَانَ): أي اقرأ بإثبات الياء في الوصل والوقف لابن ذكوان في قوله تعالى: {فَلَا تَسْأَلْنِي} في سورة الكهف. وقد ذكر الداني الخلاف في «التيسير» بقوله: "حذفها في الحالين ابن ذكوان بخلاف عن الأخفش عنه"[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِيْ عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ ... عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا)، وقال الداني في «جامع البيان»: "وذكر -أي الأخفش- في كتابه الخاص عنه إثباتها في الحالين، وبذلك قرأت على الفارسي عن النقاش عنه"[2]، مما يدل أنّ الحذف في الحالين ليس من طريق «التيسير». قال ابن الجزريّ: "ونص في «جامع البيان» أنه قرأ بالحذف والإثبات جميعاً على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد وعلى الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهي طريق «التيسير»"[3].

(وَالْحَذْفُ عَنِ الْبَصْرِي زُكِنْ / وَذَاكَ فى (أَكْرَمَنِى) (أَهَانَنِى)): أي اقرأ بحذف الياء في {أَكْرَمَنِ}، و{أَهَانَنِ} في قوله تعالى من سورة الفجر: {فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنِ}، و{فَيَقُولُ رَبِّى أَهَانَنِ}. والحذف عنه فيهما زُكِنْ بمعنى عُلِمَ وفُهِمَ. قال الداني في «التيسير»: "وأثبت أبو عَمْرو من ذَلِك فِي الْوَصْل خَاصَّة أربعًا وَثَلَاثِينَ، وَخير فِي قَوْله: {أَكْرَمَنِ}، و{أَهَانَنِ} والمأخوذ لَهُ بِهِ فيهمَا بالحذف لِأَنَّهمَا رَأسا آيَتَيْنِ"[4]، وقال: "وَخيرَ فيهمَا أبو عَمْرو وَقِيَاس قَوْله فِي رُءُوس الْآي يُوجب حذفهَا وَبِذَلِك

---

[1] «التيسير» ص355.

[2] «جامع البيان» (3/ 1332).

[3] «النشر» (2/ 312).

[4] «التيسير» ص221.

قَرَأت وَبه آخذ"[1]، وقال نحوه في «المفردات»[2]. قال ابن الجزري: " وعَوّل الداني على حذفهما وكذلك الشاطبي"[3] وقد نقل الشاطبيّ الخلاف وأشار بأنّ الحذف هو الأشهر في الرواية بقوله: (وَأَكْرَمَنِي مَعْهُ أَهَانَن إِذْ هَدَى ... وَحَذْفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا).

((عِبَادِ) فِي الزُّمْرِ عَنِ السُّوسِي اعْتَنِ): أي اقرأ بحذف الياء كذلك وصلاً ووقفًا عن السوسي في قوله تعالى: {فَبَشِّرْ عِبَادِ} من سورة الزمر على أنّ الداني قطع بفتح الياء وصلاً وتسكينها وقفاً. قال في «التيسير»: "أبو شُعَيْب {فبشر عبادي الَّذين} بياء مَفْتُوحَة فِي الْوَصْل سَاكِنة فِي الْوَقْف"[4]، وتبعه الشاطبي بقوله: (فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَداً). قال الداني في «المفردات»: "وقرأت أيضا من طريق أبي عمران وغيره بحذف الياء"[5]، وطريق أبي عمران عن السوسي هو طريق «التيسير»، وهذا يدلّ على أنه ليس للداني من هذا الطريق إلاّ الحذف، وأما فتح الياء وصلاً وإثباتها ساكنة وقفاً فهو من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق القرشي عن السوسي كما ذكر في «المفردات»[6] وهو ليس طريقاً لكتاب «التيسير».

((كِيدُونِ) الَاعْرَافِ بِالِاثْبَاتِ تَلَا * هِشَامُهُمْ وَصْلًا وَوَقْفًا فَانْقُلَا)**: إشارة إلى إثبات الياء وصلاً ووقفاً عن هشام في قوله تعالى: {ثُمَّ كِيدُونِ} في الأعراف، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[7]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَكِيدُونِ فِي الأَعْرَافِ حَجَّ

---

[1] «التيسير» ص521.

[2] «المفردات» ص275.

[3] «النشر» (2/ 191).

[4] «التيسير» ص439.

[5] «المفردات» ص287.

[6] «المفردات» ص287.

[7] «التيسير» ص297.

لِيُحْمَلَا / بخُلْفٍ)، وقال الداني في «جامع البيان»: "وحدّثنا فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام بإثبات الياء في الحالين، وبذلك قرأت عليه"[1]. والحذف في الحالين عن هشام هو من المواضع التى خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

((ءَاتَانِ) نَمْلٍ عِنْدَ وَقْفٍ أثْبِتَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ وَابْنِ الْعَلَاءِ وَاحْذِفَنْ / مَعَ (التَّلَاقِ) وَ(التَّنَادِ) نَاقِلَا *** عَنِ ابْنِ مِينَا فَاهِمًا وَمُعْمِلَا): أي اقرأ عند الوقف على {ءَاتَانِ} في قوله تعالى من سورة النمل: {فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ}، بإثبات الياء عن حفص وأبي عمرو، وبالحذف عن قالون فيها وفي {التَّلَاقِ}، و{التَّنَادِ} بغافر.

فأما قوله تعالى: {فَمَا آتَانِ اللَّهُ} عند الوقف، فقد ذكر الداني الوجهين عن قالون، والبصري، وحفص في «التيسير»[2]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفي النَّمْلِ آتانِيْ وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي ... حِمىً وَخِلافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلَا)، فأمّا الإثبات عن البصري فلقول الداني في «مفردة أبي عمرو بن العلاء»: "{فَمَا آتَانِ اللَّهُ} يفتح الياء في هذه في الوصل، ويثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك، وبالإثبات قرأت، وبه آخذ"[3]، وقال عن وجه الإثبات عن حفص في «جامع البيان»: "وكذلك حكى لي أبو الحسن عن قراءته على ابن محمد عن الأشناني"[4]، وقال في «المفردات»: "وكذلك روى لي أبو الحسن عن قراءته"[5]، وطريق أبي الحسن بن غلبون هو المسند عن حفص في

---

[1] «جامع البيان» (3/ 1132).

[2] «التيسير» ص399.

[3] «مفردة أبي عمرو بن العلاء» ص122. ينظر «المفردات» ص261.

[4] «جامع البيان» (4/ 1447)، وفي هذه الطبعة أي الشارقة خطأ في النصّ والصواب ما أثبته هو: "على ابن محمد عن الأشناني" كما في طبعة دار الكتب العلمية (ص660)، وليس: "على ابن محمد عن الأعشى". لأنّ إسناد أبي الحسن عن حفص هو من طريق الأشناني وليس عن الأعشى. ينظر «التذكرة» (1/ 33).

[5] «المفردات» ص389.

«التيسير»، وقد اقتصر أبو الحسن بن غلبون في كتابه «التذكرة»[1] على وجه الإثبات. وأمّا الحذف عن قالون فقال المنتوري نقلاً عن الداني: "وذكر في «الاقتصاد» أنّه قرأ على أبي الحسن بإثبات الياء في الوقف، ومفهومه أنّه قرأ على غيره بحذفها في الوقف"، قال: "وذكر الداني في التمهيد أنّه قرأ لقالون بإثباتها في الوقف، وأنّ فارساً قال له عن قراءته بالحذف"[2]، وقد اقتصر الداني في كتابه «المفردات»[3] على وجه الإثبات من قراءته على أبي الحسن، مستغنيا بذلك عن وجه الحذف من قراءته على أبي الفتح على أنّ طريق أبي الحسن ليس من طرق «التيسير» ولا من طرق «جامع البيان»، وإنما هو من أَحَدِ طُرُقَيْ «المفردات». ويجدر التنبيه على أنّ الحذف عن حفص وأبي عمرو، والإثبات عن قالون في {آتان} عند الوقف، هي من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

وأمّا {التَّلَاقِ}، و{التَّنَادِ} في غافر، فيُؤخذ عن قالون بالحذف فيهما أيضا، وقد أخبر الداني في «التيسير»[4] بأنّه قرأ بالوجهين عن قالون، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَالتَّلَاقِ وَالتَّـ... تنَادِ دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ). وقال في «جامع البيان»: "وقرأتهما -أي {التَّلَاقِ}، و{التَّنَادِ} أنا على أبي الفتح في رواية إسماعيل، والمسيّبي، وقالون من طرقهم على قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف"[5]، وطريق أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن هو الطريق المسند في

---

[1] قال أبو الحسن ابن غلبون: "{فمآ ءاتان الله} أثبتها في الوقف البصريان وحفص ورجال نافع سوى ورش، وحذفها الباقون"(«التذكرة» 2/ 480).

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 758).

[3] «المفردات» ص. 99

[4] «التيسير» ص445.

[5] «جامع البيان» (4/ 1557).

«التيسير» عن قالون، فيكون الوجهان ثابتين بالأداء عن الداني من طريق «التيسير»، إلاّ أنّ ابن الجزريّ[1] اعتبر ثبوت الوجهين عن قالون انفراداً من أبي الفتح شيخ الداني، وكلام المنتوري[2] قريب من قول ابن الجزريّ رحمهما الله تعالى، ولقد تتبعت وجه الإثبات عن قالون فلم أقف عليه إلا من طريق أبي الفتح المشار إليه، والله أعلم.

(وَالْخُلْفُ عَنْهُ قُلْ بِـ(يا) (رَبِّيْ)): إشارة إلى ثبوت الوجهين جميعاً والمقصود هنا: الفتح والإسكان جميعا عن قالون في ياء {رَبِّي} من قوله تعالى: {وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى} في فصّلت. وقد نقل الداني الخلاف في «التيسير»[3]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَيَا رَبِّيْ بِهِ الْخُلْفُ بُجِّلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني، والشحام، وأبي نشيط بالوجهين"[4]، وقال في كتاب رواية أبي نشيط: "وأقرأني أبو الفتح، وأبو الحسن عن قراءتهما {إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ} في فصلت، بالفتح والإسكان جميعاً"[5].

(وَعَنْ / هِشَامِهِمْ فَتْحَ (أَرَهْطِيَ) اعْمَلَنْ): أي اقرأ بفتح ياءِ {أَرَهْطِيَ أَعَزُّ} في هود عن هشام لأنّها قراءة الداني على أبي الفتح. وقد اقتصر له الداني في «التيسير»[6] على

---

[1] قال ابن الجزري: "وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبته في «التيسير» كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه وتبعه الشاطبي على ذلك وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً وسائر الرواة عن قالون على خلافه"(«النشر» (2/ 190، و191)).

[2] «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 755، و756).

[3] «التيسير» ص 451.

[4] «جامع البيان» (4/ 1566).

[5] يُنظر «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 734)، و«المفردات» للداني ص 100.

[6] «التيسير» ص 318.

الإسكان، وقال في «جامع البيان»: "وقد روى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر فتحها، وعلى الإسكان العمل في روايته"[1]، وقال في «المفردات»: "{أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ} بإسكان الياء، وفي ذلك خلاف عنه، وبالإسكان آخذ"[2]، فالظاهر أنّ الحافظ لم يأخذ بوجه الفتح لأنّه خلاف ما جرى عليه العمل على أنّ صاحب «النشر»[3] ذكر أنّه مذهب الجمهور، وأنه أكثر وأشهر. وأمّا الإسكان وإن صحّ عن هشام فهو من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير»، فينبغي الأخذ بوجه الفتح عن هشام من طريق «التيسير»، والله أعلم.

---

[1] «جامع البيان» (3/ 1212).

[2] «المفردات» ص 365.

[3] «النشر» (2/ 166).

باب فرش الحروف

وَبَابُ (بَارِئكُمْ) سُكُونُهُ حَصَلْ *** مِنْ طُرُقِ الدُّورِي فَعَنْهُ قَدْ وَصَلْ
وَحَيْثُ جَا بِالْيَاءِ (إِبْرَاهِيمَ) دُمْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَتُحْرِزَ الْأَتَمْ
(يَبْصُطُ) سِينٌ (بَصْطَةً) صَادٌ وَقُلْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ بِالصَّادِ فِيهِمَا تَحُلْ
بِالسِّينِ فِيهِمَا لِخَلَّادٍ وَرَدْ *** بِالصَّادِ عَنْهُمَا (الْمُصَيْطِرُو) وُجِدْ
مَعْ (بِمُصَيْطِرٍ) لِخَلَّادٍ نُقِلْ *** وَزِدْ لَهُ الْإِشْمَامَ فِيهِمَا تُجَلْ
وَفِي (تَمَنَّوْنَ) (تَفَكَّهُونَ) دَعْ *** تَشْدِيدَ (تَا) لِلْبَزِّ حَتَّى تَتَّبِعْ
وَ(شُرَكَائِي) اهْمِزْ لَهُ كَغَيْرِهِ *** فِي النَّحْلِ لَا رِوَايَةٌ مِنْ دُونِهِ
(لِتُنْذِرَ) اقْرَأَنْ بِغَيْبِهِ وَقُلْ *** فِي (آنِفًا) إِثْبَاتُهُ لَهُ نُقِلْ
وَعَنْ هِشَامٍ خَاطِبَن (لَا يَحْسَبَنْ) *** نُونَ (تُحَاجُونِ) بِتَخْفِيفٍ زُكِنْ
(أَفْئِدَةً) بِاليَا وَفِي (هِئْتَ) افْتَحَنْ *** وَ(كِسَفًا) فِي الرُّومِ عَنْهُ سَكِّنَنْ
خَفِّفْ (لَمَا) أَنِّثْ (يَكُونَ دُولَةٌ) *** وَ(لِبَدًا) قُلْ ضَمُّهُ رِوَايَةٌ
وَ(قَالَ آتُونِي) بِوَصْلِ شُعْبَةُ *** وَكَسْرُ شِينٍ فِي (انْشُزُوا) مَقْرَبَةُ
وَ(الْمُنْشَئَاتِ) وَبِالْإِشْمَامِ رَوَى *** فِي (لَدُنِي) عَنْهُ أَدَاءً فَجَرَى
وَ(بَيْئَسٍ) عَنْهُ بِخُلْفِهِ كَذَا *** فِي كَسْرِ هَمْزِ (أَنَّهَا) فَحَبَّذَا
وَفِي (نِعِمَّا) سَكِّنِ اخْفِ عَنْهُ مَعْ *** بَصْرٍ وَقَالُونٍ وَحُكْمُهُ يَقَعْ
فِي مِثْلِهِ (تَعْدُوا) (يَهِدِّي) مَعْ (يَخَصْـ *** ـصِمُونَ) عَنْ قَالُونِهِمْ بِهَا يُخَصْ

وَعَنْهُ فِي (أَنَا) قُبَيْلَ كَسْرَةِ *** فَحُكْمُهُ كَالْحِرْزِ فِي رِوَايَةِ
وَاقْصُرْ عَنِ الْبَزِّي بِـ (لَا أُقْسِمُ) وَ(لَا *** أَدْرَاكُمْ) كَذَا قِفَنْ (سَلَاسِلَا)
عَنْهُ وَعَنْ ذَكْوانَ ثُمَّ أَثْبِتَنْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ وَقْفًا فَلَا تُغَيِّرَنْ
(لَيَجْزِيَنْ) بِالنُّونِ عَنْ ذَكْوَانِهِمْ *** وَعَنْهُ (تَخْرُجُونَ) فِي الرُّومِ فُهِمْ
(إِلْيَاسَ) بِالْوَصْلِ و(تُؤْمِنُونَ) مَعْ *** (تَذَّكَّرُونَ) بِالْخِطَابِ لَا تَدَعْ
وَاكْسِرْ لَهُ تَنْوِينَ سَاكِنَيْنِ فِي *** (بِرَحْمَةٍ) (خَبِيثَةٍ) لِتَقْتَفِي
وفِي (اقْتَدِهْ) حَرِّكْ بَكَسْرٍ مُشْبِعَا *** فِي الْوَصْلِ إِنْ كُنْتَ لَهُ مُتَّبِعَا
(ضُعْفٍ) وَ(ضُعْفًا) فَتْحُهُ قَدْ نُقِلَا *** عَنْ حَفْصِهِمْ رِوَايَةً فَحَصِّلَا
(بِالسُّوقِ) (سُوقِهِ) بِهَمْزِ الْوَاوِ قُلْ *** عَنْ قُنْبُلٍ والْقَصْرُ (أَن رَّآهُ) حَلْ
وَلِلْكِسَائِي مِيمُ (يَطْمِثْهُنَّ) ضُمْ *** أُولَاهُمَا وَكَسْرُ الْأُخْرَى يُلْتَزَمْ

(وَبَابُ (بَارِئْكُمْ) سُكُونُهُ حَصَلْ * مِنْ طُرُقِ الدُّورِي فَعَنْهُ قَدْ وَصَلْ)**: أي اقرأ للدُّوري عن أبي عمرو بإسكان الهمزة في {بَارِئْكُمْ} مَعاً في البقرة، وكذا أخواتها بإسكان الراء حيث ذُكِرت في القرآن الكريم، وهي: {يَأْمُرْكُمْ}، و{يَأْمُرْهُمْ}، و{تَأْمُرْهُمْ}، و{يَنْصُرْكُمْ}، و{يُشْعِرْكُمْ}. قال الداني في «التيسير»: "أبو عمرو {بَارِئكُمْ} في الحرفين، و{يَأْمُرُكُمْ}، و{يَأْمُرُهُم}، و{يَنْصُرُكُمْ}، و{يُشْعِرُكُمْ}: باختلاس الْحَرَكَة فِي ذَلِك كُله من طَرِيق البغداديين وَهُوَ اخْتِيَار سِيبَوَيْهِ، وَمن طَرِيق الرقيين وَغيرهم: بالإسكان وَهُوَ المرويُّ عَن أبي عَمْرو دون غَيره، وَبِذَلِك قَرَأت على الْفَارِسِي عَن قِرَاءَته على أبي طَاهِر وَالْبَاقُونَ يشبعون الْحَرَكَة"[1]، وقال نحوه في «جامع

---

[1] «التيسير» ص226، و227. ينظر «المفردات» ص236

البيان»[1]، وفي «المفردات»[2]. قال ابن الجزري: "فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً، وهكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق، وبه قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم"[3]، وطريق أهل العراق هو كناية عن رواية الدوريّ، وهي مسندة في «التيسير» من طريق الفارسيّ عن أبي طاهر، ممّا يدل أنّ الاختلاس ليس من طريق «التيسير»، وذكر الشاطبيّ الوجهين عن الدوري بقوله: (وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلَا).

(وَحَيْثُ جَا بِالْيَاءِ (إِبْرَاهِيمَ) دُمْ *** عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَتُحْرِزَ الْأَتَـمْ): أي اقرأ لابن ذكوان بالياء في {إِبْرَاهِيمَ} على الوصف الذي ذُكر في النظم في جميع القرءان من غير خلاف كالجماعة فتظفر بالأتمّ والأكمل. وقد أخبر الداني في «التيسير»[4] أنّه قرأ بالوجهين بالألف والياء جميعاً لابن ذكوان في سورة البقرة دون غيرها، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا)، وقال الداني في «جامع البيان»: "وذكر النقاش في كتابه أنّه قرأ على الأخفش جميع ما في القرءان بالياء، وبذلك أقرأني أبو القاسم الفارسي عنه عن الأخفش"[5]، وطريق الفارسي هو المسند في «التيسير» عن ابن ذكوان. قال ابن الجزريّ: "واختلف عن ابن ذكوان فروى النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي القاسم الفارسي"[6]، والرواية عن ابن ذكوان بالألف هي من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير».

((يَبْصُطُ) سِينٌ (بَصْطَةً) صَادٌ: أي اقرأ لابن ذكوان بالسين في {يَبْصُطُ} في البقرة،

---

[1] «جامع البيان» (2/ 858).

[2] «المفردات» ص236.

[3] «النشر» (2/ 212).

[4] «التيسير» ص233.

[5] «جامع البيان» (2/ 887).

[6] «النشر» (2/ 221).

وبالصاد في {بَصْطَةً} في الأعراف. قال الداني في «التيسير»: "وروى النقاش عن الأخفش هنا بالسين، وفي الأعراف بالصاد"[1]، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك أقرأني عبد العزيز بن محمد المقرئ عن النقاش عن الأخفش"[2]، وعبد العزيز هو أبو القاسم الفارسي، وقال في «المفردات»: "وأقرأني الفارسي عن النقاش هنا {يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ} بالسين، وفي الأعراف {بَصْطَةً} بالصاد"[3]، وقد أطلق الخلاف فيهما الشاطبي عن ابن ذكوان وخلاد بقوله: (وَقُلْ فِيهِماَ الوَجْهَانِ قَوْلاً مُوَصَّلَا).

(وَقُلْ *** عَنْ حَفْصِهِمْ بِالصَّادِ فِيهِمَا تَحُلْ): أي وعن حفص في {يَبْصُطُ}، و{بَصْطَةً} بالصاد، لأنّ ذلك من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو الطريق المسند في «التيسير»، خلافاً لما هو منقول في «التيسير»[4] حيث ذكر الداني فيهما السين عن حفص، وتبعه الشاطبي. قال الداني في «المفردات»: "وقرأت على أبي الحسن بالصاد في الثلاثة –أي {يَبْصُطُ}، و{بَصْطَةً}، و{الْمُصَيْطِرُونَ}– بعد سؤالي إيّاه عن ذلك، وبالأوّل آخذ"[5]، وقد نقل أبو الحسن بن غلبون عن حفص الصاد في الثلاثة في كتابه «التذكرة»[6]، وهو الصحيح من طريق «التيسير»، وأمّا السين وإن صحّ عن الداني من طريق أبي الفتح فليس هو من طريق «التيسير» عن حفص.

(بِالسِّينِ فِيهِمَا لِخَلَّادٍ وَرَدْ): أي إنّ قراءة الداني على أبي الفتح عن خلاد هي بالسين

---

[1] «التيسير» ص240.

[2] «جامع البيان» (2/ 917).

[3] «المفردات» ص 311، و312.

[4] «التيسير» ص240، و204.

[5] «المفردات» ص 392.

[6] ينظر «التذكرة» (2/ 271، و567).

فيهما، وقد ذكر الوجهين له في «التيسير»[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَقُلْ فِيهِمَا الوَجْهَانِ قَوْلاً مُوَصَّلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "والذي قرأت أنا به على أبي الفتح عن قراءته في رواية خلف وخلاد بالسين فقط"[2]، وعليه اقتصر في «المفردات»[3]، وهو خلاف ظاهر «النشر»[4]، ومن المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(بِالصَّادِ عَنْهُمَا (الْمُصَيْطِرُو) وُجِدْ / مَعْ (بِمُصَيْطِرٍ) لِخَلَّادٍ نُقِلْ * وَزِدْ لَهُ الْإِشْمَامَ فِيهِمَا تُجَلْ)**: أي رَوى الداني من طرق «التيسير» الصاد عن حفص وخلاد في قوله تعالى: {أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ} في الطور، وعن خلاد بالصاد في {بِمُصَيْطِرٍ}، وزاد له الإشمام في {الْمُصَيْطِرُونَ} وفي {بِمُصَيْطِرٍ} على وجه الصاد الخالصة.

فأما وجه الصاد لحفص في {الْمُصَيْطِرُونَ}، فلكونها من قراءة الداني على أبي الحسن على أنّ الداني نقل الخلاف في «التيسير»[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَالْمُسَيْـ... طِرُونَ لِسَانٌ عَابَ بِالْخُلْفِ زُمَّلَا). قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأتهما -أي {الْمُصَيْطِرُونَ}، و{بِمُصَيْطِرٍ} -أنا على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني بالصاد"[6]، وقد أعرضت عن تحرير كلمة {بِمُصَيْطِرٍ} لعدم ورود الخلاف فيها عن حفص من طريق الشاطبيّ والداني لأنّ الشاطبيّ اقتصر على الصاد، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، والرواية بالسين في {المصيطرون} عن

---

[1] «التيسير» ص240.

[2] «جامع البيان» (2/ 922).

[3] «المفردات» ص482.

[4] وقد ذكر ابن الجزري أنّ قراءة الداني على أبي الفتح هي بالصاد. ينظر («النشر» 2/ 230)، وهو خلاف ما في «جامع البيان».

[5] «التيسير» ص471.

[6] «جامع البيان» (4/ 1609)، ينظر كتاب «التذكرة» (2/ 567).

حفص هي من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير». وأمّا رواية خلاد، فقد قرأ الداني {الْمُصَيْطِرُونَ}، و{بِمُصَيْطِرٍ} على أبي الفتح بالوجهين أعني الصاد الخالصة والإشمام. قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأتهما في رواية خلاد، ورجاء بن عيسى[1] على أبي الفتح عن قراءته بالوجهين جميعاً بالإشمام، والتصفية للصاد"[2]، وقد نقل الداني الخلاف فيهما عن خلاد في «التيسير»[3]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (مُصَيْطِرٍ اشْمِمْ ضَاعَ وَالْخُلْفُ قُلِّلَا)، وقوله عن {الْمُصَيْطِرُونَ}: (وَصَادُ كَزَايٍ قَامَ بِالْخُلْفِ ضَبْعُهُ). فالحاصل أنّ لخلادٍ السين في: {يَبْصُطُ}، و{بَصْطَةً}، وله الصاد الخالصة، والإشمام جميعاً في {الْمُصَيْطِرُونَ}، و{بِمُصَيْطِرٍ}، وأمّا ابن ذكوان فله السين في {يَبْصُطُ}، والصاد في {بَصْطَةً}، ولحفص فيهما الصاد مع {المصيطرون}.

(وَفِي (تَمَنَّوْنَ) (تَفَكَّهُونَ) دَعْ *** تَشْدِيدَ (تَا) لِلْبَزِّ حَتَّى تَتَّبِعْ): أي دع التشديد للبزّي في: {كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ} في آل عمران، و{فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} في الواقعة. قال الداني في «التيسير»: "وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ[4]، عن قراءته على أبي الفتح بن بُدُهْن[5]، عن أبي بكر الزينبي[6]، عن أبي ربيعة عن البزّي في آل عمران: {وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ}، وفي الواقعة: {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ}، فشدّد التاء فيهما، وذلك قياس أبي ربيعة"[7]، وذكر في «جامع البيان»[1] أنّه قرأ بتشديد التاء في واحد وثلاثين موضعاً للبزّي

---

[1] «غاية النهاية» (1/ 283).

[2] «جامع البيان» (4/ 1610).

[3] «التيسير» ص471، و519.

[4] «غاية النهاية» (2/ 188).

[5] «غاية النهاية» (1/ 68).

[6] «غاية النهاية» (2/ 267).

[7] «التيسير» ص244، و245.

من جميع الطرق، ولم يذكر الموضعين، وذكرهما بصيغة التحديث لا الأداء عن الزيني عن أبي ربيعة، وطريق الزيني ليس من طريق «التيسير»، ولم يقرأ الداني بالتشديد في الموضعين عن البزّي، وإنّما ذكر الموضعين على الحكاية. قال ابن الجزري: "ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذا الطريق"، قال: "مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه وهو فلم يسندهما في كتاب «التيسير» بل قال فيه وزادني أبو الفرج النجاد المقرى عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي، وقال في مفرداته: وزادني أبو الفرج النجاد المقرى؛ وهذا صريح في المشافهة"[2]، قلت: ويقصد بالمشافهة هنا التحديث والله أعلم، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو ... نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلا).

(وَ(شُرَكَائِي) اهْمِزْ لَهُ كَغَيْرِهِ *** فِي النَّحْلِ لا رِوَايَةٌ مِنْ دُونِهِ): أي اقرأ بالهمز كالجماعة للبزّي في {شُرَكَائِيَ} من قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ} في سورة النحل، وفيه إشارة إلى منع حذف الهمزة والنطق بياء مفتوحة بعد الألف {أَيْنَ شُرَكَايَ}. وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[3] عن البزّي وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَشُرَكَايَ الخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلا). وقد ذكر الداني في «جامع البيان» رواية الحذف من طريق مضر[4] عن البزّي، وبه قرأ على أبي الحسن بن غلبون من هذا الطريق، وهو ليس من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية» بل ولا من «طيّبة النشر» كما ذكر في «النشر»[1]، وإنّما قرأ الداني على الفارسيّ عن أبي ربيعة عن البزّي بالهمز كالجماعة،

---

[1] «جامع البيان» (2/ 932، و933).

[2] «النشر» (2/ 234، 235)

[3] «التيسير» ص336.

[4] «غاية النهاية» (2/ 299).

[1] «النشر» (2/ 303).

قال الداني في «جامع البيان»: "وترك الباقون ذلك بالهمز، وكذلك روى القوّاس، وابن فليح عن ابن كثير، وبذلك قرأت في رواية البزّي على الفارسيّ وأبي الفتح عن قراءتهما"[1]، وقال في «المفردات»: "والعمل على الهمز فيه"[2].

((لِتُنْذِرَ) اقْرَأَنْ بِغَيْبِهِ): أي اقرأ للبزّي في {لِتُنْذِرَ} في الأحقاف بياء الغيب في قوله تعالى: {لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا}، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[3]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (لِيُنْذِرَ دُمْ غُصْناً وَالاَحْقَافُ هُمْ بِهَا ... بِخُلْفٍ هَدَى). قال الداني في «المفردات»: "قرأ {لِتُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا} بالتاء، وأقرأني الفارسيّ عن النقّاش عن أبي ربيعة بالياء، وبالأوّل آخذ"[4]، وهو خلاف ظاهر «النشر»[5] لأنّ ابن الجزريّ ذكر أنّ الداني قرأ بالتاء من طريق أبي ربيعة عن البزّي، وهو خلاف ما في «جامع البيان»[6] حيث ذكر الداني أنّ قراءته بالتاء هي من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة، ولا يُلتفت إلى اختيار الداني للتاء ما دامت الرواية بالياء صحيحة ثابتة من طريق «التيسير»، فيكون هذا الوجه من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه.

(وَقُلْ *** فِي (آنِفًا) إِثْبَاتُهُ لَهُ حَصَلْ): إشارة الى الاقتصار على إثبات الألف في {آنِفًا} عن البزّيّ من طريق «التيسير»، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»، و«جامع البيان»، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفي آنِفاً خُلْفٌ هَدَى). قال الداني في «التيسير»: "وقرأت على الفارسيّ في روايته بالمدّ"، قال: "وبه آخذ"[1]، وقال في «جامع البيان»:

---

[1] «جامع البيان» (3/ 1273).

[2] «المفردات» ص195.

[3] «التيسير» ص460.

[4] «المفردات» ص197.

[5] «النشر» (2/ 373).

[6] «جامع البيان» (4/ 1591).

[1] «التيسير» ص462. ينظر «مفردة عبد الله بن كثير» ص126، و«المفردات» ص198.

"وقرأت ذلك على الفارسيّ عن النقّاش عن أبي ربيعة عنه بالمدّ"[1]، وهذا يدلّ على أنّ رواية الحذف عن البزّي ليست من طريق «التيسير».

(وَعَنْ هِشَامٍ خَاطِبَن (لَا يَحْسَبَنْ)): أي اقرأ بتاء الخطاب عن هشام في قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا} في آل عمران، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين عن هشام بقوله: (وَبِالْخُلْفِ غَيْباً يَحْسَبَنَّ لَهُ وَلَا). قال الداني في «التيسير»: "وهشام، من قراءتي على أبي الفتح {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا} بالياء"[2]، وهذه الرواية هي من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وليست هي من طريق ا«التيسير»، إنّما طريق «التيسير» هو عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وقد قرأ الداني من هذا الطريق بالتاء. قال في «جامع البيان»: "وأقرأني -أي أبو الفتح- ذلك من قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام بالتاء"[3]، فتكون رواية الياء من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه.

(نُونَ (تُحاجُّونِ) بِتَخْفِيفٍ زُكِنْ): أي اقرأ بتخفيف النون عن هشام في قوله تعالى: {قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ} في الأنعام، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[4]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (وَخَفَّفَ نُوناً قَبْلَ فِي اللهِ مَنْ لَهُ ... بِخُلْفٍ أَتَى). قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت ذلك على أبي الفتح أيضاً في رواية هشام بتخفيف النون كابن ذكوان، وحكى عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عنه"[1]، وهذا يدلّ على أنّ رواية التشديد عن هشام ليست من طريق «التيسير».

---

[1] «جامع البيان» (4/ 1591).

[2] «التيسير» ص257.

[3] «جامع البيان» (3/ 994). ينظر «المفردات» ص363، و«النشر» (2/ 244).

[4] «التيسير» ص278.

[1] «جامع البيان» (3/ 1053). ينظر «المفردات» ص364.

((أَفْئِدَةً) بِالْيَا): أي اقرأ لهشام بياء بعد الهمزة في قوله تعالى: {أَفْئِدَةً} في سورة إبراهيم، فيصير اللفظ: {أَفْئِيدَةً}. قال الداني في «التيسير»: "هشام من قراءتي على أبي الفتح {أَفْئِيدَةً مِنَ النَّاسِ} بياء بعد الهمزة، كذا نصّ عليه الحلواني، وبه آخذ"[1]، وقال نحوه في «جامع البيان»[2]، وقد ذكر الشاطبيّ رحمه الله الوجهين بالياء وبغيرها كالجماعة بقوله: (وَأَفْئِدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا).

(وَفِي (هِئْتَ) افْتَحَنْ): أي اقرأ بفتح التاء عن هشام في قوله تعالى: {هَيْتَ لَكَ} في يوسف. وقد نقل الوجهين الشاطبيّ رحمه الله بقوله: (وَهَمْزُهُ ... لِسَانٌ وَضَمُّ التَّا لِوَى خُلْفُهُ دَلَا). قال الداني في «التيسير»: "نافع وابن ذكوان {هِيتَ لَكَ} بكسر الهاء من غير همز وفتح التاء، وهشام كذلك إلاّ أنّه كان يهمز، وقد رُوي عنه ضمّ التاء"[3]، وقال في «المفردات»: "قرأ {هِئْتَ لَكَ} بهمزة ساكنة بعد الهاء، واتفقا على فتح التاء، وقد رُوي عن هشام ضمّ التاء مع الهمز، وبه قرأت في رواية إبراهيم بن عباد[4] عنه"[5]، فقطع الداني بوجه الفتح، وقلَّلَ من وجه الضمّ الذي قرأ به من طريق إبراهيم بن عباد عن هشام، وهو ليس من طريق «التيسير» ولا «الشاطبية». وقد حكم الداني على رواية الهمز والفتح في التاء بِالْوَهْمِ فقال: "وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وَهْمٌ منه لكون هذه الكلمة إذا همزت من التهيّؤ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل، فلا يجوز غير ضمّها"، وقد ردّ رحمه الله ما صحّ بالرواية على أساس قياس محض، وَقَوّى ما نقله هو بصيغة التضعيف، وقد تعقّبه ابن الجزريّ في «النشر»[1]، وبيّن صحّة

---

[1] «التيسير» ص331.

[2] «جامع البيان» (3/ 1259).

[3] «التيسير» ص321.

[4] «غاية النهاية» (1/ 16).

[5] «المفردات» ص365.

[1] «النشر» (2/ 294).

الفتح في التاء من جهة الرواية والعربيّة.

(وَ(كِسفًا) فِي الرُّوم عَنْهُ سَكِّنَنْ): أي وعن هشام اقرأ بإسكان السين في {كِسْفًا} في سورة الروم من قوله تعالى: {وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا}، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَفِي الرُّوم سَكِّنْ لَيْسَ بِالْخُلْفِ مُشْكِلَا). قال الداني عن وجه الإسكان في «جامع البيان»: "وبذلك أقرأني أبو الحسن في رواية الحلواني، وأبو الفتح من طريق عبد الله بن الحسين عن أصحابه عنه"[2]، وقال نحوه في «المفردات»[3]، ممّا يدلّ على أنّ الفتح عن هشام ليس من طرق «التيسير».

(خَفِّفْ (لَمَّا)): أي اقرأ بتخفيف الميم عن هشام في {لَمَّا} في سورة الزخرف من قوله تعالى: {لَمَّا مَتَاعُ}، وقد ذكر الداني الوجهين في كتابه «التيسير»[4]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (وفي زُخْرُفٍ في نَص لُسْن بخُلْفِهِ)، وأخبر الداني في «جامع البيان»[5] أنّه قرأ على أبي الفتح في رواية الحلواني عن هشام بتخفيف الميم، وإن كان التشديد هو الأشهر[6]، وهذا يدلّ على أنّ التشديد عن هشام ليس من طرق «التيسير».

(أَنِّث (يَكُونَ دُولَةٌ)): أي اقرأ بالتاء على التأنيث عن هشام في {يَكُونَ} من قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ} في سورة الحشر، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير» بقوله: "هشام {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ} بالتاء، ورُوي عنه الياء، {دُولَةٌ} بالرفع"[1]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَمَعْ دُولَةَ أَنِّثْ يَكُونَ بِخُلْفِ لَا). قال الداني في «جامع البيان»:

---

[1] «التيسير» ص410.

[2] «جامع البيان» (3/ 1296).

[3] «المفردات» ص367.

[4] «التيسير» ص454.

[5] «جامع البيان» (4/ 1574).

[6] «النشر» (2/ 291).

[1] «التيسير» ص484.

"وكذلك –أي بالتاء– قرأت على أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين عن محمد بن عبدان[1] ، وغيره عن الحلواني عن هشام"[2]، وهو الطريق المسند في «التيسير» عن هشام. قال ابن الجزريّ: لا يجوز النصب مع التأنيث كما توهمه بعض شراح «الشاطبية» من ظاهر كلام الشاطبي رحمه الله لانتفاء صحته رواية ومعنى والله أعلم"[3]، والرواية بالغيب عن هشام ليست من طرق «التيسير».

(وَ(لِبَدًا) قُلْ ضَمُّهُ رِوَايَةٌ): إشارة إلى أنّ ضمّ اللام في {لِبَدًا} من قوله تعالى {عَلَيْهِ لِبَدًا} في سورة الجنّ عن هشام هو الصحيح من جهة الرواية من طريق «التيسير»، لذا اقتصر الداني عليه في «التيسير»[4]، وذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَقُلْ لِبَدًا فِي كَسْرِهِ الضَّمُّ لَازِمٌ ... بخُلْفٍ). قال الداني في «المفردات»: "وبالضمّ قرأت"[5]، وأخبر الداني في «جامع البيان»[6] أنّه قرأ بالكسر في رواية ابن عبّاد عن هشام، ممّا يدلّ أنّه قرأ بالضمّ في رواية هشام عن غير ابن عباد، ومنها رواية الحلواني عن هشام كما ذكر في «النشر»[7]، أي طريق «التيسير».

(وَ(قَالَ أْتُونِى) بِوَصْلِ شُعْبَةُ): أي اقرأ لشعبة بوصل الهمزة في قوله تعالى: {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ} في الكهف، وذلك بتسكين الهمزة بعد همزة الوصل مع حذف الألف في الوصل {قَالَ ائْتُونِي}، وهذا يقتضي بالضرورة كسر همزة الوصل وإبدال الهمزة

---

[1] «غاية النهاية» (2/ 64).

[2] «جامع البيان» (4/ 1635).

[3] «النشر» (2/ 386).

[4] «التيسير» ص499.

[5] «المفردات» ص370.

[6] «جامع البيان» (4/ 1667).

[7] «النشر» (2/ 392)

بعدها ياءً حال الابتداء، وقد ذكر الداني الوجهين عن شعبة في «التيسير»[1]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (لِشُعْبَةَ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بخُلْفِهِ). قال الداني في «المفردات»: "وكذلك: {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ} بالقصر أيضاً، وهمزة ساكنة بعد اللام، وإذا ابتدأ كسر ألف الوصل وأبدل الهمزة بعدها ياء، هذه قراءتي على فارس بن أحمد"[2]. قال ابن الجزري: "وبذلك -أي بهمزة الوصل- قرأ الداني أعني في رواية أبي بكر على فارس ابن أحمد"[3]، ممّا يدل أنّ الوجه الآخر أعنى قطع الهمزة هو من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريقه في «التيسير».

(وَكَسْرُ شِينٍ فِي (انشُزُوا) مقْرَبَةٌ): إشارة إلى الاقتصار على وجه الكسر في الشين في كلمة {انْشُزُوا} في الموضعين عن شعبة من قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا} في المجادلة، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[4]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (وَكَسْرَ انْشِزُوا فَاضْمُمْ مَعاً صَفْوَ خُلْفِهِ)، وقال في «المفردات»: "إلاّ أنّ فارساً أقرأني عن قراءته في رواية يحيى الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر: {انْشُزُوا فَانْشُزُوا} بكسر الشين فيهما"[5]، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت فيهما في رواية الصريفيني عن يحيى"[1]، وهو الطريق المسند في «التيسير» وهذا يدلّ أنّ الضمّ عن شعبة من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير»، وقولي (مَقْرَبَةٌ) كناية عن الحرص على تحرّي الصواب أو الأصوب قصد التقرّب إلى الله عزّ وجلّ.

(وَ(الْمُنْشَئَاتِ)): إشارة إلى كسر الشين أيضاً عن شعبة في لفظ {الْمُنْشَئَاتُ} من

---

[1] «التيسير» ص354.

[2] «المفردات» ص438، و439.

[3] «النشر» (2/ 315).

[4] «التيسير» ص482.

[5] «المفردات» ص446.

[1] «جامع البيان» (4/ 1632).

قوله تعالى: {وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَـَٔاتُ} في الرحمن، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[1]، وتبعه في ذلك الشاطبيّ بقوله: (وَفِى الْمُنْشَآتُ الشِّينُ بِالْكَسْرِ فَاحْمِلَا / صَحِيحاً بِخُلْفٍ)، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك -أي بالكسر- قرأت في رواية يحيى بن آدم على أبي الفتح"[2]، وقال في «المفردات»: " وبذلك قرأت على أبي الفتح من طريق الصريفيني عن يحيى عنه"[3]، ممّا يدلّ أنّ الفتح في الشين عن شعبة من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق «التيسير».

(وَبِالإِشْمَامِ رَوَى * فِي (لَدُنِي) عَنْهُ أَدَاءً فَجَرَى)**: إشارة إلى أنّ الإشمام في الدال من قوله تعالى: {مِنْ لَدُنِي عُذْراً} في سورة الكهف، هو الذي صحّ بالأداء عن شعبة من طريق «التيسير»، وقد اقتصر الداني في «التيسير» عليه فقال: "وأبو بكر بإسكان الدال، وإشمامها الضمّ، وتخفيف النون"[4]، وقال في «جامع البيان»: "وكذا قرأت في رواية الصريفيني عنه -أي عن يحيى بن آدم-"[5]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ ضَمَّةَ الدَّالِ صادِقاً). وقد جرى العمل من طريق «الشاطبية» على إضافة وجه الإخفاء في ضمّة الدال أي اختلاس ضمّتها زيادة على وجه الإشمام، لأنّ الداني ذكره في «جامع البيان» زيادة على وجه الإشمام فقال عنهما: "والإشمام في هذه الكلمة على رواية من رواه عن عاصم، وعن أبي بكر يكون إيماءً بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدال وقبل كسر النون"، قال: "ويكون أيضاً إشارة بالضم إلى الدال فلا يخلص لها سكون بل هي على ذلك في زنة المتحرك"[1]، وقال ابن الجزري: (قلت) وهذا قول لا

---

[1] «التيسير» ص476.

[2] «جامع البيان» (4/ 1620).

[3] «المفردات» ص 446.

[4] «التيسير» ص352.

[5] «جامع البيان» (3/ 1317).

[1] «جامع البيان» (3/ 1317)..

مزيد على حسنه وتحقيقه وهذان الوجهان مما اختص بهما هذا الحرف كما أن حرف أول السورة وهو {مِنْ لَدُنْهُ} يختص بالإشمام ليس إلا من أجل الصلة بعد النون"[1].

والصحيح أنّ الإخفاء لا يصحّ من طريق «التيسير»، إذ لم يقرأ به الداني على شيخه أبي الفتح من طريق الصريفيني عن شعبة، ولم يذكره في «التيسير»، ولا الشاطبيّ في قصيدته، وإنّما أضافه ابن الجزري على أساس ما نقله الداني في «جامع البيان»، لذا ينبغي الاقتصار على وجه الإشمام، والعلم عند الله تعالى.

(وَ(بَيْئَس) عَنْهُ بِخُلْفِهِ): أي اقرأ بالوجهين عن شعبة في {بَئِيس} من قوله تعالى في سورة الأعراف: {بعذاب بئيس}: الأوّل كالجماعة على وزن (فَعِيلْ)، والثاني: {بَيْئَس} على وَزْنِ {فَيْعَل)، وقد نقل الداني الوجهين في «التيسير»[2]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَبَيْئَس اَسْكِنْ بَيْنَ فَتْحَيْن صَادِقاً ... بخُلْفِ). قال الداني في «جامع البيان»: "وقرأت أنا ذلك في رواية الصريفينى عن يحيى على وزن (فَعِيل)، وعلى وزن (فَيْعَل) بفتح العين"[3].

(كَذا *** فِي كَسْرِ هَمْزِ (أَنَّها) فَحَبِّذَا): أي اقرأ كذلك بالخُلْفِ عن شعبة في تحريك الهمزة بالكسر أو بالفتح جميعاً في قوله تعالى {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أنّها} في الأنعام، وقد ذكر الداني الوجهين في «التيسير»[1]، وقال في «جامع البيان»: "وقرأت أنا في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر من طريق الصريفيني بالوجهين بفتح الهمزة وكسرها"[2]، وتبعه الشاطبيّ بقوله: (وَاكْسِر انَّهَا ... حِمى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ).

---

[1] «النشر» (2/ 314).

[2] «التيسير» ص295.

[3] «جامع البيان» (3/ 1123).

[1] «التيسير» ص 180

[2] «جامع البيان» (3/ 1059).

(وَفي (نِعِمَّا) سكِّنِ اخْفِ عنه مَعْ *** بَصْرٍ وَقالونٍ): أي اقرأ العين من قوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ} في البقرة، و{نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهْ} في النساء بالوجهين: إخفاء كسرتها ويعبّر عنه بالاختلاس أيضاً، أو إسكانها عن قالون والبصري وشعبة، وقد اقتصر الشاطبيّ على وجه الإخفاء بقوله: (وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا)، وذكرهما الداني في «التيسير» فقال: "وقالون، وأبو بكر، وأبو عمرو: بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها وبذلك ورد النصّ عنهم، والأوّل أقيس"[1]، وقال في «جامع البيان»: "بكسر النون وإسكان العين، وتشديد الميم في السورتين، هكذا الرواية عنهم في الكتب بإسكان العين، وهو جائز مسموع." ثم قال: "غير أنّ قوماً من أهل الأداء يأبون ذلك لتحقيقه الجمع بين الساكنين، فيأخذون بإخفاء حركة العين لأنّ المخفى حركته بمنزلة المتحرّك، فيمتنع الجمع بين الساكنين بذلك، والإسكان آثر، والإخفاء أقيس"[2]. قال ابن الجزري: "واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وروده لغة"[3]. قلتُ: فالظاهر من هذه النصوص أنّ الإسكان هو الأكثر ثبوتاً من جهة النصّ والرواية، وأنّ الإخفاء هو الأقيس لتفادي الجمع بين الساكنين، وليس في أقوال الداني ما يبيّن قراءته على أبي الفتح بالوجهين، إلاّ أنّ القرائن تدلّ على ذلك لسببين :الأوّل عملاً بعموم كلام الداني في «التيسير»، و«جامع البيان». الثاني: ثبوت الوجهين عن أبي الفتح من غير طريق الداني: فوجه الإسكان هو من رواية ابن الفحام2 عن عبد الباقي عن أبي الفتح، ووجه الاختلاس

---

[1] «التيسير» ص245.

[2] «جامع البيان» (2/ 935، و936).

[3] «النشر» (2/ 235، و236).

هو من رواية ابن بليمة[3] عن عبد الباقي عن أبي الفتح، وهذا يختصّ بالروايات التي ثبتت من طريق أبي الفتح وهي رواية قالون، والسوسي، وشعبة، وأمّا رواية الدوري عن أبي عمرو فهي من طريق الفارسيّ ولم نقف على نصّ يبيّن مذهب الفارسي في المسألة إلاّ قول ابن الجزري: "وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان"، والفارسيّ من جملة أهل العراق، لكن لا يمكن الاعتداد بقوله لأنّه خصّ الإخفاء بأهل المغرب وقد رواه بعض أهل المشرق كأبي الفتح شيخ الداني وأبي الحسن بن غلبون، لذا فالأحرى أنّ نأخذ بالوجهين عملاً بعموم أقوال الداني، والعلم عند الله تعالى.

(وَحُكْمُهُ يَقَعْ / فِي مِثْلِهِ (تَعْدُوا) (يَهَدِّي) مَعْ (يَخَصْ *** صِمُونَ) عَنْ قَالُونِهِم بِهَا يُخَصْ): أي والوجهان يقعان على قالون خصوصاً في قوله تعالى من سورة النساء {وَلَا تَعَدُّوا فِي السَّبْتِ} بإسكان العين أو إخفاء فتحتها، وقوله تعالى من سورة يونس {أَمَّن لَّا يَهَدِّي} بإسكان الهاء أو إخفاء فتحتها، وفي قوله تعالى من سورة الصافات: {وهُمْ يَخَصِّمُونَ} بإسكان الخاء أو إخفاء فتحتها. قال الداني في «التيسير» عن قوله تعالى: {وَلَا تَعَدُّوا} : "وقالون بإخفاء حَرَكَة الْعين وَتَشْديد الدَّال وَالنَّص عَنهُ بالاسكان"[1]، وقال عن قوله تعالى {أَمَّن لَّا يَهَدِّي} : "وقالون وأبو عَمْرو كَذَلِك إلا أنّهما يختلسان حَرَكَة الْهَاء وَالنَّص عَن قالون بالاسكان"[1]، وقال عن قوله تعالى: {وهُمْ يَخَصِّمُونَ} : "وقالون وابو عَمْرو باختلاس فَتْحة الْخَاء وَتَشْديد الصَّاد وَالنَّص عَن قالون بالإسكان"[2].

(وَعَنْهُ فِي (أَنَا) قُبَيْلَ كَسْرةٍ *** فَحُكْمُهُ كَالْحِرْزِ عَنْ رِوَايَةٍ): أي اقرأ لقالون لفظ

---

[1] «التيسير» ص267.

[1] «التيسير» ص 309.

[2] «التيسير» ص. 428.

{أَنَا} إن وقعت قبل كسرة كقوله تعالى: {إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ}، كما تقرأ من طريق الحرز أي «الشاطبية»، إشارة إلى الوجهين الحذف والإثبات جميعاً لقول الشاطبيّ: (وَالْخُلْفُ فِي الْكَسْرِ بُجِّلَا)، وقد اقتصر الداني على وجه الإثبات في «التيسير» و«المفردات». قال في «التيسير»: "وروى أبو نشيط عَن قالون إثباتها مَعَ الْهمزَة الْمَكْسُورَة فِي قَوْله: {إِنْ أَنَا إِلَّا}، و{وَمَا أَنَا إِلَّا} وَالْبَاقُونَ يحذفون الألف فِي الْوَصْل خَاصَّة وَكلهمْ يثبتها فِي الْوَقْف"[1]، وقال في «المفردات»: "وأقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط عن قالون بإثبات الألف في الوصل في قوله: {إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ}، هنا، وفي الشعراء، وفي الأحقاف"[2]، بينما نقل في غير «التيسير» و«المفردات» قراءته بالوجهين على أبي الفتح. قال في «جامع البيان»: "وقرأت أنا ذلك في رواية أبي نشيط على أبي الفتح بالوجهين: بالإثبات والحذف، وحكى لي ذلك عن قراءته"[3]، وقال في التمهيد: " وقرأت على أبي الفتح في رواية أبي نشيط بالحذف والإثبات جميعاً، وحكى ذلك عن قراءته"[4]. قال ابن الجزري: " وبالوجهين جميعاً قرأ على شيخه أبي الفتح من طريق أبي نشيط"[1]

(وَاقْصُرْ عَنِ الْبَزِّي بِـ (لَا أُقْسِمْ) وَ(لَا *** أَدْرَاكُمْ)): أي اقرأ بالقصر، والمراد منه حذف الألف في لفظ (لَا) في قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} في سورة القيامة، وفي قوله تعالى من سورة يونس {وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ}، وقد اقتصر الداني على وجه الحذف في الموضعين في «التيسير» حيث قال: "قنبل {وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ} بِغَيْر ألف بعد اللَّام، وَكَذَلِكَ روى النقاش عَن أبي ربيعة عَن البزى، وَبِذَلِك أقرأني أبو الْقَاسِم عَنهُ،

---

[1] «التيسير» ص241.

[2] «المفردات» ص57.

[3] «جامع البيان» (2/ 925).

[4] ينظر «شرح الدرر اللوامع» للمنتوري (2/ 771).

[5] «النشر» (2/ 231).

وَالْبَاقُونَ بالألف"[1]، وقال: "قَرَأَ قنبل {لا أقسم بِيَوْم} بِغَيْر ألف بعد اللَّام، وَكَذَا روى النقاش عَن أبي ربيعَة عَن البزّي وَالْبَاقُونَ بالألف وَلَا خلاف فِي الثَّانِي"[2]، ورواية النقاش عن أبي ربيعة هو طريق «التيسير» عن البزي، وقد ذكر الشاطبيّ رحمه الله الوجهين (الحذف والإثبات) بقوله: (وَقَصْرُ وَلاَ هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَا وَفي الْـ ... قِيَامَةِ لاَ الأُوْلَى وَبِالْحَالِ أُوِّلاَ).

(كَذَا قِفَنْ (سَلَاسِلَا) / عَنْهُ وَعَنْ ذَكْوانَ ثُمَّ أَثْبِتَنْ * عَنْ حَفْصِهِمْ وقْفًا فَلَا تُغَيِّرَنْ)**: أي قِفْ كذلك بالقصر في قوله تعالى: {سَلَاسِلَا} في سورة الإنسان للبزّي وابن ذكوان، وَقِفْ بالإثبات لحفص، والقصر هنا معناه تسكين اللام عند الوقف من غير ألف. قال الداني في «التيسير»: "قَرَأَ نَافِع وَالْكسَائِيّ وأبو بكر وَهِشَام: {سَلَاسِلَا} بِالتَّنْوِينِ، ووقفوا بالألف عوضا مِنْهُ، وَالْبَاقُونَ بِغَيْر تَنْوِين، ووقف حَمْزَة، وقنبل، وَحَفْص من قراءتي على أبي الْفَتْح بِغَيْر ألف، وَكَذَا قَالَ النقاش عَن أبي ربيعَة عَن البزى وَعَن الاخفش عَن ابْن ذكْوَان وَكَذَلِكَ قَرَأت فِي مَذْهَبهمَا على الْفَارِسِي ووقف الْبَاقُونَ بالألف"[1]. فالذي يظهر من قول الداني أنّ رواية النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي، ورواية الأخفش عن ابن ذكوان هي بغير الألف أي بالقصر، وبذلك قرأ الداني في الروايتين على الفارسيّ، وكلا الطريقين من طرق «التيسير»، وأمّا رواية حفص فقد ذكر الداني أنّ قراءته على أبي الفتح بالقصر ممّا يدل على أنّ قراءته على أبي الحسن بالإثبات، ويؤكّد ذلك قوله في «جامع البيان»: "وحكى لي أبو الحسن عن قراءته على أصحاب الأشناني بالألف في الوقف"[2]، وهو المنقول عن حفص في كتاب «التذكرة»[1]

---

[1] «التيسير» ص308، ينظر «جامع البيان» (3/ 1171).

[2] «التيسير» ص502، ينظر «جامع البيان» (4/ 1673).

[1] «التيسير» ص.504

[4] «جامع البيان» (4/ 1676).

لأبي الحسن بن غلبون، مما يدل على أنّ القصر عن حفص، والإثبات عن البزّي وابن ذكوان ليسا من طرق «التيسير»، وقد نقل الشاطبيّ عنهم الخلاف بقوله: (وَبَالْقَصْرِ قِفْ مِنْ عَنْ هُدىً خُلْفُهُمْ فَلاَ).

((لَيَجْزِيَنْ) بِالنُّونِ عَنْ ذَكْوَانِهِمْ): هو إشارة إلى أنّ الرواية من طريق «التيسير» عن ابن ذكوان هي بالنون بدل الياء في قوله تعالى: {وليجزينّ الذين صبروا} في سورة النحل. قال الداني في «التيسير»: "ابن كثير، وعاصم {وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا} بالنون، وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وَهْمٌ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء"[2]، وذكر نحوه في «جامع البيان»، وقال: "وبذلك –أي بالنون– قرأت على الفارسي"[3]. فالحافظ اعتمد على نصّ الأخفش وردّ به ما رواه بالأداء عن الفارسيّ، والصحيح ثبوت وجه النون عن ابن ذكوان كما نقله عنه غير واحد من الأئمّة. قال ابن الجزريّ رحمه الله: "وقد قطع الحافظ أبو عمرو بتوهيم من روى النون عن ابن ذكوان وقال لا شك في ذلك لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه بالياء"، قال: "ولا شك في صلة النون عن هشام وابن ذكوان جميعاً من طرق العراقيين قاطبة فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني كما رواه سائر المشارقة، نعم نص المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهاً واحداً وكذا هو في «العنوان»، و«المجتبي» لعبد الجبار، و«الإرشاد»، و«التذكرة» لابن غلبون وبذلك قرأ الباقون"[1]، وقد نقل الوجهين الشاطبيّ رحمه الله

---

[1] قال أبو الحسن بن غلبون: "وكلهم وقف عليها بالألف من نوّنها ومن لم ينوّنها إلا قنبلاً، وحمزة، ورويساً فإنّهم وقفوا عليها بغير ألف"(«التذكرة» 2/ 607).

[2] «التيسير» ص339.

[3] «جامع البيان»(3/ 1278).

[1] «النشر»(2/ 305).

بقوله: (وَعَنْهُ نَصَّ الاَخْفَشُ يَاءَهُ ... وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا).

(وعَنْهُ (تَخْرُجُونَ) فِي الرُّومِ فُهِمْ): أي اقرأ عن ابن ذكوان بفتح التاء وضمّ الراء في قوله تعالى {وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ} في سورة الروم كما هو منقول في المتن، وهو الموضع الأوّل من سورة الروم كما هو معلوم، وقد ذكر الداني في «التيسير»[1]، و«جامع البيان»[2] أنّ رواية النقاش عن الأخفش هي بفتح التاء، وضمّ الراء، وقال في «المفردات»: "{وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ} بفتح التاء وضمّ الراء، وكذلك في الزخرف: {وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ}، وزادني الفارسي عن النقاش عن الأخفش الحرف الذي في الروم: {وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ}"[3]. قال ابن الجزري: "وبذلك –أي بفتح التاء وضمّ الراء– قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في «المفردات»، ولم يصرح به في «التيسير» هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه والله أعلم"[1]، وقد نقل الشاطبيّ الخلاف عن ابن ذكوان بقوله: (وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثِّلَا/ بِخُلْفٍ مَضَى).

((إِلْيَاسَ) بِالْوَصْل): أي اقرأ بوصل الهمزة عن ابن ذكوان في قوله تعالى: {وَإِنَّ إِلْيَاسَ} في سورة الصافات، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا). قال الداني في كتابه «التيسير»: "ابن ذكوان من قراءتي على الفارسى عن النقاش عن الأخفش عنه {وَإِنَّ إِلْيَاسَ} بحذف الهمزة، والباقون بتحقيقها، وكذلك قرأت لابن ذكوان من طريق الشاميين"[2]، وقال نحوه في «جامع البيان»، وقال: "ولم

---

[1] «التيسير» ص409.

[2] «جامع البيان» (3/ 1084).

[3] «المفردات» ص319.

[1] «النشر» (2/ 268).

[2] «التيسير» ص433.

يذكر الأخفش في كتابيه. والقطع والهمز هو الصحيح عن ابن ذكوان، والوصل غير صحيح عنه"[1]، وقال في «المفردات»: "وبه آخذ"[2]، يقصد القطع والهمز. وقد اعترض ابن الجزري على ترك الداني لرواية الحذف، وانتصر لها في «النشر»[3] وبيّن صحّتها وشهرتها وقبولَ أهل الأداء لها.

(و(تُؤْمِنُون) مَعْ *** (تَذَكَّرُونَ) بِالْخِطَابِ لَا تَدَعْ): أي اقرأ بتاء الخطاب عن ابن ذكوان في {تُؤْمِنُون}، و{تَذَّكَّرُونَ} في قوله تعالى: {قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ}، و{قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ} من سورة الحاقة. قال الداني في «التيسير»: "ابن كثير، وابن عامر: و{قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ}، و{قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ} بالياء فيهما جميعاً، والباقون بالتاء، وكذا قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وبذلك قرأت على الفارسي عنه"[4]، وقال نحوه في «جامع البيان»، قال عن رواية الياء: "وهو الصحيح وعليه العمل عند أهل الشام، وبذلك قرأت في جميع الطرق عن الأخفش"[1]، وقال في «المفردات»: "وأقرأنيهما الفارسي عن النقاش بالتاء، وبالأوّل آخذ"[2].

فقوله: عن وجه الياء بأنّه الصحيح، وبه يأخذ، هو خلاف روايته عن النقاش من قراءته على الفارسي، وسبب تركه لهذه الرواية هو أنّ رواية الغيب جرى عليها العمل عند أهل الشام، وهذا غير مسوّغ في ترك رواية التاء، لأنّها ثبتت أيضاً عن ابن شنبوذ[3] عن الأخفش، وهي رواية ابن أنس[4] والتغلبي[5] عن ابن ذكوان كما ذكر ابن الجزري

---

[1] «جامع البيان» (4/ 1527).

[2] «المفردات» ص339.

[3] «النشر» (2/ 358، و359).

[4] «التيسير» ص494، و495.

[1] «جامع البيان» (4/ 1656).

[2] «المفردات» ص. 348

[1] «غاية النهاية» (2/ 52).

[4] «غاية النهاية» (1/ 40).

[5] «غاية النهاية» (2/ 347).

في «النشر»[1]، فلا وجه لردّ رواية التاء، وقد نقل الوجهين الإمام الشاطبيّ بقوله: (وَيذَّكَّرُونَ يُؤْمِنُونَ مَقَالُهُ ... بخُلْفٍ).

(وَاكْسِرْ لَهُ تَنْوِينَ سَاكِنَيْنِ فِي *** (بِرَحْمَةٍ) (خَبِيثَةٍ) لِتَقْتَفِي): أي اقرأ لابن ذكوان بكسر التنوين على أصله في الباب في قوله تعالى: {بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا} في الأعراف، و{خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ} في إبراهيم. قال الداني في «التيسير»: "واستثنى ابن ذكوان من ذلك التنوين خاصّة، فكسره، حاشا حرفين: {بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا}، و{خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ}، هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وروى عنه النقاش وغيره بكسر ذلك حيث وقع"[2]، وقال في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت أنا من طريق النقاش"[3]، وقال في «المفردات»: "بكسر التنوين في جميع القرءان، هذه قراءتي على أبي القاسم"[1]، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين جميعاً في الموضعين عن ابن ذكوان بقوله: (وبكسرِهِ * لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مِقْوِلاً / بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ) ورواية الضمّ فيهما ليست من طرق «التيسير».

(وفي (اقْتَدِهْ) حَرِّكْ بَكَسْرٍ مُشْبِعًا *** فِي الْوَصْلِ إِنْ كُنْتَ لَهُ مُتَّبِعًا): أي أقرأ بكسر الهاء وصلتها بياء عند الوصل لابن ذكوان في قوله تعالى من سورة الأنعام: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ}. وقد اقتصر الداني في كتابه «التيسير»[2]، و«المفردات»[3] على وجه الصلة وصلاً، وذكر في «جامع البيان»[4] ثبوته من طريق الأخفش عن ابن ذكوان، وقد نقل الشاطبيّ

---

[1] «النشر» (2/ 390).

[2] «التيسير» ص236.

[3] «جامع البيان» (2/ 897).

[1] «المفردات» ص311.

[2] «التيسير» ص279.

[3] «المفردات» ص317.

[4] «جامع البيان» ص317.

عن ابن ذكوان القصر والصلة جميعًا بقوله: (وَمُدَّ بِخُلْفٍ مَاجَ)، وقد تعقّبه في «النشر» فقال عن وجه القصر: "وقد رواها الشاطبي عنه ولا أعلمها وردت عنه من طريق ولا شك في صحتها عنه لكنها عزيزة من طرق كتابنا والله أعلم"[1].

((ضُعْفٍ) وَ(ضُعْفًا) فَتْحُهُ قَدْ نُقِلَا *** عَنْ حَفْصِهِمْ روايةً فَحَصِّلَا): أي إنّ رواية الفتح في {ضُعْفٍ} معاً وَ{ضُعْفًا} في قوله تعالى من سورة الروم: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً} هي التي صحّت بالرواية عن حفص عن عاصم. قال الداني في «التيسير»: "أبو بكر وحمزة {مِنْ ضُعْفٍ} في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ غير أنّه ترك ذلك واختار الضمّ"[2]، قال: "وما رواه حفص عن عاصم عن أئمّته أصحّ، وبالوجهين آخذ في روايته لأتابع عاصمًا على قراءته، وأوافق حفصا على اختياره"[1]، وقال في «جامع البيان»: "وذكر عمرو وعبيد أنّ حفصاً قرأ بالضمّ في الروم خلاف عاصم"[2]. قال أبو الحسن بن غلبون: "وذكر حفص أنّه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلاّ ها هنا، وإنّما خالفه فيه لما رُوي عن ابن عمر أنّه قال: قرأت على رسول الله بالفتح فردّ عليّ بالضمّ"[3].

فمن خلال هذه الأقوال يتّضح، أنّ وجه الفتح صحيح من جهة الرواية، وأنّ وجه الضمّ لا يصحّ رواية عن حفص عن عاصم لأنّ حفصاً لم يقرأ به على عاصم، إذ رواية الضمّ موقوفة عليه، والرواية بأكملها مرفوعة، ونحن نُقرئ برواية حفص عن عاصم مرفوعة، ونُعطي سنداً بهذه الرواية عن عاصم. والغريب في المسألة قبول أئمّتنا رواية

---

[1] «النشر» (2/ 142).

[2] «التيسير» ص411.

[1] «التيسير» ص412.

[2] «جامع البيان» (3/ 1141).

[3] «التذكرة» 1/ 495.

الضمّ عن حفص عن عاصم مع وجود بديل صحيح يُغنيهم عن هذا الاختيار. قال الجعبري رحمه الله: "قاعدة: كل وجه ذكره عن راو من الرواة المتقدمين، أو طريق لها ينبغي أن يكون من الأوجه التي نقلها عن إمامه الذي عزاه إليه، لا التي رواها عن غيره"[1]، وقد نقل الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وِفِي الرُّومِ صِفْ عَنْ خُلْفِ).

((بِالسُّوقِ) (سُوقِهِ) بِهمزِ الْوَاوِ قُلْ *** عَنْ قُنْبُلِ): أي اقرأ لقنبل في قوله تعالى: {بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} في ص، و{عَلَى سُوقِهِ} في سورة الفتح بهمزة ساكنة بعد السين. وقد اقتصر الداني في كتابه «التيسير»[2]، و«المفردات»[3] على همز الواو ساكنة، ولم ينقل خلافاً في ذلك، وقال ابن الجزري عنه: "وهذا هو الصحيح والله أعلم"[1]، وأضاف الشاطبيُّ وجهاً ثانيا بزيادة الواو بعد همزة مضمومة فيهما بقوله: (مَعَ السُّوقِ سَاقَيهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكَا ... وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا).

(والقَصْرُ (أَن رَّآهُ) حَلْ): إشارة إلى أنّ قصر الألف عن قنبل في قوله تعالى من سورة العلق {أَنْ رَآهُ} هو الذي صحّ من طريق «التيسير»، لكونه من طريق ابن مجاهد عن قنبل، والمراد بالقصر هنا حذف الألف التي بين الهمزة والهاء على وزن (رَعَهُ)، وقد اقتصر الداني عليه في «التيسير»[2]، و«جامع البيان»[3]، و«المفردات»[4]، ولم ينقل خلافاً في ذلك. قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل {أَنْ رَءَاهُ} بغير ألف بعد الهمزة على وزن (رَعَهُ)، وهو غلط، لأنّ {رَآهُ} مثل (رَعَاهُ) ممالاً وغير ممال"[5]،

---

[1] «كنز المعاني» ص101.

[2] «التيسير» ص435، و465.

[3] «المفردات» ص169، ينظر «مفردة عبد الله بن كثير المكي» ص77.

[1] «النشر» (2/ 338).

[2] «التيسير» ص528.

[3] «جامع البيان» (4/ 1711).

[4] «المفردات» ص185، ينظر «مفردة عبد الله بن كثير المكي» ص130.

[5] «السبعة» لابن مجاهد ص692.

لذلك قال الشاطبي: (وَعَنْ قُنْبُل قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجاهِدٍ *** رَآهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلا)، فالذي يظهر أنّ ابن مجاهد ردّ رواية القصر على أساس قياس محض، فخالف روايته عن قنبل. قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "رأيت أشياخنا يأخذون ما ثبت عن قنبل من القصر، خلاف ما اختاره ابن مجاهد"[1]، وقال الإمام السخاوي رحمه الله: ما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن إمام من طريق لا يشك فيه أن يردّها؛ لأنَّ وجهها لم يظهر له"[2]، وقال أبو الطيّب في كتابه «الإرشاد»: "وقد أجمعوا على أنّ القياس لا يجوز في القراءات، وإنّما القراءة مأثورة يأخذها الآخر عن الأوّل"[1]، وقال الداني في «جامع البيان»: "مع الإعلام بأنّ القراءة ليست بالقياس دون الأثر"[2]، وقال الشاطبيّ رحمه: (وَمَا لِقِيَاس فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ ... فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضاَ مُتَكَفِّلَا). وقد صحّت رواية القصر في {أَن رَّءَاهُ} عن قنبل وتواترت عنه، بل عدّ ابن الجزري رواية الإثبات عن قنبل انفراداً لقوله: "فروى ابن مجاهد وابن شنبوذ وأكثر الرواة عنه (رَأَهُ) بقصر الهمزة من غير ألف، ورواه الزينبي عن قنبل بالمد فخالف فيه سائر الرواة عن قنبل"[3].

(وَلِلْكِسَائِي مِيمُ (يطْمِثْهُنَّ) ضُمْ *** أُولَاهُمَا وَكَسْرُ الْاخْرَىَ يُلْتَزَمْ): أي اقرأ للكسائي في الروايتين {لَمْ يَطْمِثْهُنَّ} في سورة الرحمن بضمّ الميم في الموضع الأول، وبكسرها في الموضع الثاني. وقد نقل الداني في «التيسير» قراءته عن أبي الحارث بضمّ الميم الثانية فقال: "أبو عمر عَن الْكسَائي {لم يطمثهن} فِي الأول بِضَم الْمِيم وأبو الْحَارِث عَنهُ فِي الثَّانِي كَذَلِك هَذِه قراءتي، وَالَّذِي نَص عَلَيْهِ أبو الْحَارِث كَرِوَايَة

---

[1] انظر إبراز المعاني (4/ 264)

[2] «فتح الوصيد» (4/ 1324).

[1] «الإرشاد» (1/ 561).

[2] «جامع البيان» (1/ 443).

[3] «النشر» (2/ 401).

الدوري"[1]، فروايته عن أبي الحارث بضم الثانية هي من قراءته على أبي الحسن، وليست على أبي الفتح. قال في «جامع البيان»: "وقرأت أنا في رواية أبي الحارث عن الكسائي على أبي الفتح مِثل أبي عُمَرَ: بضمّ الأولى وكسر الثانية، وقرأت في روايته على أبي الحسن بكسر الأولى وضمّ الثانية"[2]. قال ابن الجزري: "وبه قرأ الداني على أبي الفتح في الروايتين جميعاً كما نص عليه في «جامع البيان»"[3]، وهذا يدلّ على أنّ رواية الكسر في الأولى والضمّ في الثانية عن أبي الحارث ليست من طرق «التيسير»، وأما مذهب الشاطبيّ في المسألة فشامل للخلاف[1] في الموضعين عن الكسائي مع امتناع ضمّهما معاً.

---

[1] «التيسير» ص477.

[2] «جامع البيان» (4/ 1623).

[3] «النشر» (2/ 381).

[1] فالضم في الأولى دون الثانية في الروايتين من قراءة الداني على أبي الفتح، والعكس لأبي الحارث من قراءة الداني على أبي الحسن، والتخيير في إحداهما عن الكسائي من روايتيه بمعنى أنه إذا ضم الأولى كسر الثانية وإذا كسر الأولى ضم الثانية، ويمتنع ضمّهما جميعاً. قال الشاطبي:

وَرَفْعَ نُحَاسٌ جَرَّ حَقٍّ وَكَسْرَ مِيْـ ... ـمِ يَطْمِثْ فِي الأُولَى ضُمَّ تُهْدَى وَتُقْبَلَا
وَقَالَ بِهِ لِلَّيْثِ فِي الثَّانِ وَحْدَهُ ... شُيُوخٌ وَنَصُّ اللَّيْثِ بِالضَّمِّ الاوَّلَا
وَقَوْلُ الْكِسَائِيْ ضُمَّ أَيُّهُمَا تَشَا ... وَجِيهٌ وَبَعْضُ الْمُقْرِئِينَ بِهِ تَلَا

بَابُ التَّكْبِيرِ

مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى عَنِ البَزِّي صِلِ *** تَكْبِيرَهُمْ مُجَرَّدًا ثُمَّ انْقُلِ

وَلَمْ يَرِدْ عَنْ قُنبُلٍ فِيمَا رَوَى *** الدَّانِ مِنْ طَرِيقِهِ فَيُحْتَوَى

وَتَرْكُ بَعْضِهِمْ لَهُ لِكَونِهِ *** لَيْسَ بِقُرْآنٍ فَيُعْتَدَّ بِهِ

(**مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى عَنِ البَزِّي صِلِ *** تَكْبِيرَهُمْ**) أي اقرأ بالتكبير موصولاً بالبسملة عن البزي من أوّل سورة الضحى، على ما قرأه الداني على شيخه أبي القاسم الفارسي. وقد اختار الداني في «التيسير» الابتداء من آخر الضحى إلى آخر سورة الناس مع وصل آخر السورة بالتكبير فخرج عن طريقه، قال في «التيسير»: "اعلم أيدك الله تعالى، أنّ البزّي روى عن ابن كثير بإسناده أنّه كان يكبّر من آخر {وَالضُّحَى} مع فراغه من كلّ سورة إلى آخر {قل أعوذ بربّ الناس} يصل التكبير بآخر السورة"، قال: "وقد كان بعض أهل الأداء يقطع على أواخر السور، ثمّ يبتدئ بالتكبير موصولاً بالتسمية، كذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي. وبذلك قرأت على الفارسيّ عنه"[1]، وقال الداني في جامع البيان: "وقد كان قوم من جلّة أهل الأداء يقطعون على أواخر السور ثمّ يبتدئون بالتكبير موصولاً بالتسمية"، قال: "وبذلك قرأت على الفارسي من قراءته على أبي بكر النقّاش عن قراءته على أبي ربيعة عن البزّي"[2]. قال ابن الجزري عن الابتداء من أوّل الضحى: "وهو الذي قرأ به الداني على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي كما ذكره في «جامع البيان» وغيره إلا أنّه لم يختره واختاره أن يكون من آخر الضحى"[3]. وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَقَالَ بِهِ

---

[1] «التيسير» ص535.

[2] «جامع البيان» (4/ 1753).

[3] «النشر» (2/ 418).

بَابُ التَّكْبِير

مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى عَنِ الْبَزِّي صِلِ *** تَكْبِيرَهُمْ مُجَرَّدًا ثُمَّ انْقُلِ
وَلَمْ يَرِدْ عَنْ قُنْبُلٍ فِيمَا رَوَى *** الدَّانِ مِنْ طَرِيقِهِ فَيُحْتَوَى
وَتَرْكُ بَعْضِهِمْ لَهُ لِكَوْنِهِ *** لَيْسَ بِقُرْآنٍ فَيُعْتَدَّ بِهِ

(**مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى عَنِ الْبَزِّي صِلِ *** تَكْبِيرَهُمْ**) أي اقرأ بالتكبير موصولاً بالبسملة عن البزي من أوّل سورة الضحى، على ما قرأه الداني على شيخه أبي القاسم الفارسي. وقد اختار الداني في «التيسير» الابتداء من آخر الضحى إلى آخر سورة الناس مع وصل آخر السورة بالتكبير فخرج عن طريقه، قال في «التيسير»: "اعلم أيدك الله تعالى، أنّ البزّي روى عن ابن كثير بإسناده أنّه كان يكبّر من آخر {وَالضُّحَى} مع فراغه من كلّ سورة إلى آخر {قل أعوذ بربّ الناس} يصل التكبير بآخر السورة"، قال: "وقد كان بعض أهل الأداء يقطع على أواخر السور، ثمّ يبتدئ بالتكبير موصولاً بالتسمية، كذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي. وبذلك قرأت على الفارسيّ عنه"[1]، وقال الداني في جامع البيان: "وقد كان قوم من جلّة أهل الأداء يقطعون على أواخر السور ثمّ يبتدئون بالتكبير موصولاً بالتسمية"، قال: "وبذلك قرأت على الفارسي من قراءته على أبي بكر النقّاش عن قراءته على أبي ربيعة عن البزّي"[2]. قال ابن الجزري عن الابتداء من أوّل الضحى: "وهو الذي قرأ به الداني على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي كما ذكره في «جامع البيان» وغيره إلا أنه لم يختره واختاره أن يكون من آخر الضحى"[3]. وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين بقوله: (وَقَالَ بِهِ

---

[1] «التيسير» ص535.

[2] «جامع البيان» (4/ 1753).

[3] «النشر» (2/ 418).

الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى *** وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا)، وآخر الليل هو أوّل الضحى.

(مُجَرَّدًا ثُمَّ انْقُلِ): أي لفظ التكبير يكون مجرّداً عن أيّ زيادة لقول الداني في «جامع البيان»: "وبذلك قرأت على الفارسيّ عن قراءته على أبي بكر النقّاش عن أبي ربيعة عن البزّي"[1]، وقد صحّ عن الداني التهليل مع التكبير أي (لا إله إلا الله والله أكبر) عن البزي من طريق أبي الفتح لقوله: "وبهذا -أي بالتهليل- قرأت على أبي الفتح، وقرأت على غيره بما تقدّم"[1]، وطريق أبي الفتح عن البزي ليس من طرق «التيسير». وقد ذكر الشاطبيّ اللفظين عن البزّي بقوله: (وَقُلْ لَفْظُهُ أَللهُ أَكْبَرُ وَقَبْلَهُ *** لِأَحْمَدَ زَادَ ابْنُ الْحُبَابِ فَهَلَّلَا ***وَقِيلَ بِهَذَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ).

(وَلَمْ يَرِدْ عَنْ قُنْبُلٍ فِيمَا رَوَى *** الدَّانِ مِنْ طَرِيقِهِ فَيُحْتَوَى): إشارة إلى عدم ثبوت التكبير من طريق «التيسير» عن قنبل لقول الداني في «المفردات»: "وقد قرأت أيضاً لقنبل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد وبغير تكبير آخذ في مذهبه"[2]، ومعلوم أنّ رواية قنبل في «التيسير» هي من طريق ابن مجاهد. وقد نقل الشاطبيّ الوجهين عن قنبل بقوله: (وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضٌ بِتَكْبِيرِهِ تَلَا).

(وَتَرْكُ بَعْضِهِمْ لَهُ لِكَوْنِهِ *** لَيْسَ بِقُرْآنٍ فَيُعْتَدَّ بِهِ): أي ذهب بعض المحققين

---

[1] «جامع البيان» (4/ 1752).

[2] «التيسير» ص537.

[3] «النشر» (2/ 417)، «فتح الوصيد» للسخاوي (4/ 1344). وأما في كتاب «المفردات» ص204، و«مفردة عبد الله بن كثير المكي» ص134، فالنص منقول دون لفظ (غير) فانعكس المعنى تماماً جراء السقط، فيكون النصّ مع السقط كالتالي: «وقد قرأت أيضاً لقنبل بالتكبير وحده من طريق ابن مجاهد وبغير تكبير آخذ في مذهبه"، ومما يؤكد عدم ثبوت التكبير من طريق ابن مجاهد عن قنبل، قول الداني في «جامع البيان»: "وبه -أي بالتكبير وحده- قرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية قنبل عن القواس"(4/ 1752). وطريق عبد الباقي بن الحسن ليس من طريق ابن مجاهد عن قنبل، وإنّما من طريق الزينى عن قنبل كما يظهر فى أسانيد كتاب «جامع البيان».

المعاصرين كالشيخ أحمد عبد العزيز الزيّات[1]، والشيخ عامر السيّد عثمان[2]، والشيخ إبراهيم شحاته السمنودي[3] رحمهم الله تعالى إلى إهمال ذكر أوجه التكبير في تحريرات القراءات كما يظهر في النظم الذي اشترك فيه هؤلاء الكبار، وأقصد "نظم تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرءان العظيم"، وهذا الصنيع هو الموافق لعنوان النظم، لأنّ موضوعه يختصّ بتحرير أوجه القرءان، والتكبير ليس من القرءان بالإجماع، فكان من جملة المسائل التي وقع عليها التنقيح، وقد جرى العمل على ذلك عند الكثير من أهل الإقراء وبه قرأت على بعض مشايخي.

---

[1] إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (1/ 35).

[2] إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (1/ 122).

[3] إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (2/ 80).

الخَاتِمَةُ

وَفِي الْخِتَامِ الْحَمْدُ للهِ كَمُلْ *** نَظْمِي بِتَحْرِيرٍ وَشَرْحٍ مُعْتَدِلْ
ثُمَّ صَلَاةٌ مَعْ سَلَامٍ أَبَدِي *** عَلَى الشَّفِيعِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ عَلَى *** مِنْوَالِهِ مُتَّبِعًا وَمُعْمِلَا

أختم نظمي هذا بحمد الله تعالى أن وفقني لجمع هذه المسائل مع شرح معتدل ليس بالواسع ولا بالوجيز الخالي من النصوص والبيان، ومصلياً على النبيّ المصطفى الشفيع وعلى آله وصحابته ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين.

جدول المسائل المحرّرة من طريق كتاب «التيسير»

رقم المسألة	بيان ما قرأ به الداني من طرق التيسير
	بَابُ البَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ
1	بين السورتين: البسملة للشامي، والوصل للدوري أبي عمرو، والسكت لورش والسوسي
2	عدم البسملة في الأجزاء للجميع
3	تسوية الأربع الزهر بغيرها للجميع.
4	بين الأنفال وبراءة السكت للساكتين بين كلّ سورتين، والوصل للواصلين وللمبسملين بين كلّ سورتين، والوقف سائغ للجميع.
5	والاختيار قطع آخر السورة بالبسملة ووصل البسملة بأوّل السورة الثانية
	بَابُ مِيمِ الجَمْعِ وَهَاءِ الكِنَايَةِ
6	الصلة في ميم الجمع لقالون.
7	الصلة في هاء {يَأْتِهِ} في طه لقالون
8	القصر لهشام في {يَأْتِهِ} في طه، وفي {نُؤْتِهِ} معاً في آل عمران والشورى، و {يَتَّقْهِ} في النور، و {فَأَلْقِهِ} في النمل، و {يُؤَدِّهِ} معاً في آل عمران و {نُوَلِّهِ}، و {نُصْلِهِ} معاً في النساء.
9	الإسكان لخلاد في {يَتَّقْهِ} في النور
10	القصر عن هشام في {يَرْضَهُ} في الزمر

11	الصلة للدوري أبي عمرو في {يَرْضَهُ} في الزمر
	بَابُ الـمَدِّ وَالْقَصْرِ
12	القصر في المد المنفصل لقالون
13	التوسط في المد المنفصل للدوري أبي عمرو
14	التوسط في البدل لورش
15	التوسط لورش في { عَادًا الْأُولَى } في النجم.
16	التوسط لورش في أَلِفَيْ {آلْآنَ} موضعي يونس
17	القصر لورش في باب {يُؤَاخِذُ}.
18	التوسط لورش في اللين المهموز كـ: {شَيْئًا}، و{كَهَيْئَةِ}
19	التوسط لورش في (سَوْءَات) كيفما جاء وحيث وقع.
20	حفص وخلف بالتوسط في عين {كهيعص} بمريم، و{عسق} في الشورى والباقون بالوجهين: التوسط والإشباع
21	الطول وجهاً واحداً في ياء {الَّذَيْنِ} و{هَاتَيْنِ} للمكّي
22	القصر وصلاً في {الـم اللَّـهُ} بآل عمران للجميع، وفي {الـمَ أَحَسِبَ} بالعنكبوت لورش خاصة. وبالطول وقف الجميع على {الـم}
23	التوسط والطول في العارض للسكون لورش والتوسط وجها واحدا للباقين
	بَابُ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ
24	إبدال الثانية حرف مدّ لورش إن اتفقت الهمزتان في الحركة من كلمة ومن كلمتين نحو: {ءَأَنْذَرْتَهُمْ}، و{جَاءَ أَمْرُنَا}، و{السَّمَاءِ إِلَهٌ}، و{أَوْلِيَاءُ أُلَئِكَ}
25	إبدال الثانية لورش ياء خالصة مكسورة في {هَـؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ} في البقرة،

	وفي {الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ} في النور وجوباً.
26	هشام بإدخال الألف مع تسهيل الثانية في المفتوحتين من كلمة نحو: {ءَأَنْذَرْتَهُمْ}
27	الإدخال مع التحقيق في المختلفتين بالفتح والكسر من كلمة نحو: {أَئِذَا} في المواضع السبعة المعلومة إلا موضع سورة فصّلت فله تسهيل الثانية منهما مع الإدخال، وأما في غير هذه المواضع السبعة، فبالتحقيق من غير إدخال بما في ذلك لفظ {أَئِمَّةً} حيث ما وقع
28	هشام {أَءُنْزِلَ} في ص و {أَءُلْقِيَ} في القمر بالتسهيل مع الإدخال كقالون، وفي {أَؤُنَبِّئُكُمْ} في آل عمران بالتحقيق من غير إدخال كحفص.
29	قالون بالإدخال في {أَؤُشْهِدُوا} في الزخرف.
30	ابن ذكوان بهمزتين محققتين في {أَئِذَا مَا مِتُّ} بمريم
31	لا إدخال للسوسي بين المفتوحة والمضمومة مطلقا في نحو: {أَؤُنَبِّئُكُمْ}
32	لا إدخال عن الدوري في {أَؤُنَبِّئُكُمْ} بآل عمران، وبالإدخال في: {أَءُنْزِلَ}، و {أَءُلْقِيَ}.
33	{آلذَّكَرَيْنِ} وأخواتها بإبدال همزة الوصل ألفاً لورش، وبالتسهيل للباقين ولا يُقرأ في {بِهِ آلسِّحْرُ} في يونس عن البصري إلا بالإبدال
34	قنبل بتسهيل الثانية بين بين في الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين كـ{جَاءَ أَمْرُنَا}، و {السَّمَاءِ إِلَهٌ}، و {أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ}
35	قالون والبزي بالإبدال مع الإدغام في {بِالسُّوءِ إِلَّا} بيوسف.

36	نحو {يَشَاءُ إِلَى} بإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة لنافع والمكي والبصري ويضاف التسهيل بين بين لقالون، وقنبل، والسوسي.

بَابُ الهَمْزِ المُفْرَدِ

37	{هَأَنْتُمْ} بالتسهيل لورش
38	باب {أَرَأَيْتَ} بالتسهيل لورش
39	{لَأَعْنَتَكُمْ} في البقرة بالتسهيل للبزي
40	البزي في باب {يَيْأَسِ} بالقلب والإبدال
41	{لِأَهَبَ} في مريم بالهمز لقالون
42	{ الَّائِي} بإبدال الهمزة ياءً ساكنة في الحالين عن البزي والدوري أبي عمرو. وبالتسهيل في الوصل وبإبدالها ياءً ساكنة في الوقف للسوسي

بَابُ السَّكْتِ والوَقْفِ عَلَى الهَمْزَةِ

43	السكت على (اَلْ) في الحالين عن خلف
44	التمكين بالتوسط في {شَيْءٍ}، و{شَيْئًا} لخلف في الوصل
45	خلف بالنقل في الوقف على {شَيْءٍ}، و{شَيْئًا}، وكذا في كل واو وياء أصليتين أتت، {كَهَيْئَةِ}، {لَتَنُوءُ}، وخلاد بالإبدال مع الإدغام، وهشام كذلك في المتطرف.
46	لا سكت عن خلاد مطلقا
47	لا سكت عن حمزة في المفصول
48	لا نقل لحمزة عند الوقف سوى عن خلاد في "اَلْ" فقط

49	يتعيّن تغيير الهمزة إذا توسّطَتْ بزائد لخلاد دون خلف
50	مراعاة الوقف على المرسوم لخلاد دون خلف وهشام كخلاد في المتطرف
51	لا يوقف على مذهب الاخفش عن حمزة وهشام.
52	الحذف عن خلاد في {مُسْتَهْزِءُونَ} ونحوه، ولخلف التسهيل، وفي نحو: {الْخَاطِئِينَ} كذلك التسهيل لخلف والحذف عن خلاد.
53	وفي نحو {السَّمَاءِ} المكسور والمضموم الآخر قرأ خلف بالإبدال مع المد، وخلاد مع هشام بالتسهيل روماً مع المد والقصر، وكلهم أبدل في المفتوح الآخر، ويكون التسهيل مع الروم بلا مد في مثل {يَبْدَأُ} و{شَاطِئِ} لخلاد وهشام، وبالإبدال عن خلف.
54	وفي {أَنْبِئْهُمْ} و{نَبِّئْهُمْ} بالوجهين عن حمزة عند الوقف أعني ضم الهاء وكسرها
55	الإدغام والإظهار جميعاً لحمزة عند الوقف على {تُـؤْوِي} في الأحزاب، و{وتُؤْوِيهِ} في المعارج، و{رِئْيًا} في مريم.
56	الوقف على {هُزُوًا}، وَ{كُفُوًا} بالنقل عن خلف، وبالإبدال واوًا مفتوحة عن خلاد.
	بَابُ النَّقْلِ
57	الإسكان لورش في {كِتَابِيَهْ إِنِّي} في الحاقة، والإظهار في {مَالِيَهْ هَلَكَ} ولا يكون الإظهار إلاّ بسكتة لطيفة.
58	الابتداء بهمزة الوصل عند النقل في نحو: {الْأَنْفَال}، وَ{الْأُولَى}، وَ{الْآخِرَةِ}.

بَابُ الإِدْغَامِ الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ

59	الإدغام الكبير مع إبدال الهمز المفرد عن السوسي، والإظهار مع التحقيق للدوري.
60	لا خلاف عن السوسي في إدغام {التَّوْرَاةَ ثُمَّ} في الجمعة، و {الزَّكَاةَ ثُمَّ} في البقرة،، و {الرَّأْسُ شَيْبًا} في مريم، و {آلَ لُوطٍ} في الحجر والقمر، وواو (هُوَ) المضموم هاء كـ {هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ} في آل عمران.
61	الوجهان للسوسي إذا كان المدغَمُ مُعلّلاً في {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ} في آل عمران، و {وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا} في غافر، و {يَخْلُ لَكُمْ} في يوسف، واختار الإدغام.
62	الوجهان للسوسي في {طَلَّقَكُنَّ} في التحريم واختار الإدغام. ويبقى الخلاف سائغا في {جئت شيئا} في مريم، {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى} في الروم، و {وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ} في النساء
63	الإدغام عن خلاد في {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} في العاديات، و {فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا} في المرسلات
64	الإظهار في {وَاللَّائِي يَئِسْنَ} في الطلاق عن الدوري أبي عمرو والبزي ولا يكون ذلك إلاّ بسكتة لطيفة.
65	وفي نحو {يَغْفِرْ لَكُمْ} و {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ} بالإدغام للدوري أبي عمرو
66	ابن ذكوان بالإظهار في {وَلَقَدْ زَيَّنَّا} في الملك
67	ابن ذكوان بالإظهار في {وَجَبَتْ جُنُوبُهَا} في الحج
68	خلاد بالإدغام في {بَلْ طَبَعَ} في النساء.
69	المكي بالإظهار في {يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} في البقرة

70	{ارْكَبْ مَعَنَا} في هود بالإظهار عن قالون والبزي وبالإدغام عن خلاد
71	{يَلْهَثْ ذَلِكَ} في الأعراف بالإظهار عن قالون وبالوجهين عن شعبة
72	ورش بالإظهار في {ن وَالْقَلَمِ}
73	بالإدغام التام للجميع في {أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ} في المرسلات
74	بالإشمام مع الإدغام للجميع في {تَأْمَنَّا} بيوسف
	بَابُ الفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ
75	الفتح لقالون في {التَّوْرَاةَ}
76	ذوات الياء بالتقليل لورش
77	ورش بالتقليل في ذوات الهاء في رؤوس الآي نحو: {دَحَاهَا}، و{تَلَاهَا}
78	ورش بالتقليل في {وَالْجَارِ} معاً في النساء، و{جَبَّارِينَ} في المائدة والشعراء
79	ورش {أَرَاكَهُمْ} في الأنفال بالفتح
80	البصري بالفتح في {بُشْرَايَ} في يوسف
81	الإمالة وصلاً للسوسي في نحو: {فَتَرَى الَّذِينَ} في المائدة، ومع تغليظ اللام في نحو: {نَرَى الله} في البقرة، و{وَسَيَرَى الله} في التوبة
82	الفتح لابن ذكوان في {أَدْرَى} كيفما وقع.
83	الفتح لابن ذكوان في {رَأَى} مَعْ مُضْمر نحو {رَءَاهُ}، و{رَءَاكَ}
84	الفتح لابن ذكوان في {عِمْرَانَ}، و{وَالْإِكْرَامِ}، و{إِكْرَاهِهِنَّ}
85	الفتح لابن ذكوان وقالون في {هَارٍ} في التوبة
86	الإمالة لابن ذكوان في {الْمِحْرَابَ} غير المجرورة

87	الإمالة لابن ذكوان في {حِمَارِكَ}، و{الْحِمَارِ}
88	الإمالة لابن ذكوان في {زَادَ} مطلقاً
89	الفتح لخلاد في {آتِيكَ} بالنمل
90	الفتح لخلاد في {ضِعَافًا} بالنساء
91	الإمالة لخلاد في المكرّر كـ{الْأَشْرَارِ}، {الْأَبْرَارِ}.
92	الفتح لقالون في (ها) و(يا) في {كهيعص} بمريم
93	إمالة (ها) دون (يا) في {كهيعص} للبصري.
94	إمالة الراء دون الهمزة لشعبة في {رَأَى} إن وقعت قبل ساكن نحو: {رَءَا الْقَمَرَ} في الأنعام
95	إمالة الهمزة دون الراء عن السوسي في {رَأَى} قبل محرك، وفتحهما له قبل ساكن.
96	الفتح للسوسي في {نَأَى} في الإسراء وفصلت.
97	إمالة {النَّاسِ} المجرورة للدوري أبي عمرو
98	الفتح للدوري أبي عمرو في {يَا أَسَفَى} في يوسف.
99	إمالة هاء التأنيث مطلقاً للكسائي سوى الألف
100	الفتح في {يُوَارِي} و{أُوَارِي} في المائدة للدوري الكسائي
101	الوقف بالأصول على المُنَوَّن وما وقع قبل الساكن.
102	{كِلْتَا} بالفتح في الوقف لكل من أمال أو قلل (فِعْلَى)
103	{تَتْرًا} بالفتح للبصري لأجل التنوين.

بَابُ الرَّاءَاتِ	
104	بالتفخيم لورش في {حَيْرَانَ}، وباب {ذِكْرًا}
105	الوقف بالتفخيم في {فِرْقٍ} في الشعراء، وبالوجهين وصلاً للجميع
بَابُ اللَّامَاتِ	
106	ورش بترقيق اللام في نحو {فِصَالًا}
107	ورش بترقيق اللام في نحو: {فَصَلَ} عند الوقف.
108	ورش بتغليظ اللام في ذوات الياء في غير رؤوس الآي كـ: {يَصْلَاهَا}
109	ورش بترقيق اللام عند ذوات الياء في رءوس الآي كـ: {فَصَلَّى}.
بَابُ الوَقْفِ عَلَى المَرْسُومِ وبَاب يَاءَاتِ الإِضَافَةِ وَالزَّوَائِدِ	
110	بالحذف هاء السكت وقفاً في نحو {مِمَّهْ} للبزي
111	{مَحْيَايَ} في الأنعام بإسكان الياء لورش
112	{عِنْدِي أَوَلَمْ} في القصص بالإسكان للبزي وبالفتح عن قنبل
113	البزي بالإسكان في {وَلِي دِينِ} في الكافرون
114	قالون بالحذف في {الدَّاعِ}، و{دَعَانِ} في البقرة
115	المكي بالإثبات وقفا في {يُنَادِ} في سورة (ق)
116	قنبل بالإثبات في {بِالْوَادِ} في الفجر
117	قنبل بالحذف في {نَرْتَعِ} بيوسف
118	ابن ذكوان بالإثبات في الحالين في {تَسْأَلْنِي} في الكهف
119	البصري بالحذف في {أَكْرَمَنِي}، و{أَهَانَنِي} في الفجر.

120	السوسي بالحذف في الحالين في: {فَبَشِّرْ عِبَادِ} في الزمر
121	هشام بالإثبات في الحالين في {كِيدُونِ} بالأعراف.
122	{آتَانِ} في النمل وقفا بالإثبات للبصري وحفص وبالحذف لقالون
123	قالون بالحذف في {التَّلَاقِ} و{التَّنَادِ} في غافر.
124	قالون بالوجهين (الفتح والإسكان) في {إِلَى رَبِّي} في فصلت
125	هشام بالفتح في {أَرَهْطِي أعزّ} في هود.

بَابُ فَرْشِ الحُرُوفِ وَ التَكْبِيرِ

126	الدوري بالإسكان في {بَارِئكُمْ} وأخواتها
127	ابن ذكوان بالياء في {إِبْرَاهِيمَ} بلا خلاف حيث وقع
128	بالسين في {يَبْصُطُ} في البقرة وبالصاد في {بَصْطَةً} في الأعراف لابن ذكوان، وبالسين فيهما لخلاد، وبالصاد فيهما لحفص
129	بالصاد في {الْمُصَيْطِرُونَ} بالطور عن حفص وخلاد وزاد خلاد الشمام
130	خلاد بالصاد والإشمام جميعا في {بِمُصَيْطِرٍ} في الغاشية.
131	البزي بعدم تشديد التاء في {كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ} في آل عمران، و {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} في الواقعة
132	البزي في {شُرَكَائِيَ} في النحل بالهمز كالجماعة
133	البزي بالغيب له في {لِتُنْذِرَ} بالأحقاف
134	البزي بالإثبات في {آنِفًا} في سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
135	هشام بالخطاب في {لا تَحْسَبَنَّ} في قوله تعالى {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا} في آل عمران

136	هشام بتخفيف النون في {قال أتحآجّوني} بالأنعام
137	هشام بفتح التاء في {هِئْتَ لَكَ} في يوسف
138	هشام بالياء بعد الهمزة في {أَفْئِدَةً} في إبراهيم
139	هشام بإسكان السين في {كِسْفاً} في موضع الروم
140	هشام بالتخفيف في {لَمَّا مَتَاعُ} في الزخرف
141	هشام بالتأنيث والرفع في {يَكُونَ دُولَةٌ} في الحشر
142	هشام بضمّ اللام في {لِبَدًا} بالجنّ
143	شعبة بوصل الهمزة في {قَالَ آتُونِي} في الكهف
144	شعبة بكسر الشين في {انْشُزُوا} معاً في الحديد
145	شعبة بكسر الشين في {الْمُنْشَئَاتُ} في الرحمن
146	شعبة بالإشمام في {مِن لَّدُنِي} بالكهف
147	شعبة بالوجهين في {بَئِيسٍ} في الأعراف أي على وزن (فَعِيلٍ)، و(فَيْعَلٍ)
148	شعبة بالوجهين في {أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ} في الأنعام أي بفتح الهمزة وكسرها
149	قالون والبصري وشعبة بالوجهين (الإسكان والإخفاء) في {نِعِمَّا} في البقرة والنساء. ولقالون بالوجهين كذلك في {تَعَدُّوا} في النساء، و{يَهَدِّي} في يونس، و{يَخَصِّمُونَ} في الصافات.
150	قالون بالوجهين (الحذف والإثبات) أيضا في {أَنَا} قبيل همزة مكسورة.
151	البزي بقصر اللام أي بحذف الألف في {وَلَا أَدْرَاكُمْ} في يونس، وفي {لَا أُقْسِمُ} في القيامة

152	البزي وابن ذكوان بالحذف عند الوقف على {سَلَاسِلَا} في الإنسان، وحفص بالإثبات وقفا
153	ابن ذكوان {وَلَيَجْزِيَنَّ} في الإسراء بالنون
154	ابن ذكوان بالبناء للمعلوم في {وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ} في سورة الروم
155	ابن ذكوان بوصل الهمزة في {وَإِنَّ إِلْيَاسَ} في الصافات
156	ابن ذكوان بالخطاب في {قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ} و {قَلِيلًا مَا يَذَّكَرُونَ} بالحاقة
157	ابن ذكوان بكسر التنوين في أول الساكنين في {بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا} في الأعراف، و {خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ} في إبراهيم
158	ابن ذكوان بإشباع الكسرة {اقْتَدِهْ} في الأنعام عند الوصل.
159	حفص بفتح الضاد في {ضُعْفٍ} و {ضُعْفًا} في المواضع الثلاثة من سورة الروم.
160	قنبل {بِالسُّوقِ} و {سُوقِهِ} بهمز الواو
161	قنبل بالقصر في {أَن رَّآهُ} في العلق
162	الكسائي بضم الميم في الكلمة الأولى دون الثانية في {يَطْمِثْهُنَّ} في الرحمن.
163	التكبير يكون موصولاً بالبسملة من دون تهليل من أول الضحى عن البزّي، ولا تكبير عن قنبل. وقد جرى العمل على ترك التكبير عند الكثير من المحقّقين المعاصرين لكونه ليس قرءاناً.

جدول الأوجه التي ذُكرت في كتاب «التيسير» وهي ليست من طرقه

رقم المسألة	الراوي	بيان ما قرأ به الحافظ من طرق التيسير	بيان ما ذكر الحافظ في التيسير
1	ابن عامر	البسملة بين السورتين	اختار السكت
2	الدوري أبي عمرو	الوصل بين السورتين	اختار السكت
3	السبعة	عدم البسملة في أجزاء السور	ذكر الوجهين: البسملة وعدمها
4	قالون	الصلة في ميم الجمع	ذكر الوجهين: الإسكان والصلة
5	قالون	الصلة في هاء {يأته} في طه	ذكر الوجهين: القصر والصلة
6	هشام	القصر في {يأته} في طه، و{نؤته} معاً في آل عمران والشورى، و{يتّقه} في النور، و{فألقه} بالنمل، و{يؤدّه} معاً بآل عمران، و{نولّه}، و{نصله} معاً في النساء.	اقتصر على الصلة في {يَتَّقِهِ} و{فَأَلْقِهِ} و{يَأْتِهِ}
7	خلاد	الإسكان في {يتّقِه} في النور.	ذكر الوجهين: الإسكان والصلة

8	هشام	القصر في {يرضه} في الزمر	ذكر الوجهين: القصر والإسكان
9	الدوري أبي عمرو	الصلة في {يرضه} في الزمر	ذكر الوجهين: الإسكان والصلة ونص على قراءته بالصلة
10	قالون	القصر في المد المنفصل	ذكر الوجهين: القصر والمد
11	ورش	القصر في باب {يؤاخذ}.	سكت عن الاستثناء مما يقتضي التمكين
12	ورش	إبدال الثانية حرف مدّ إذا اتفقت الهمزتان في الحركة من كلمة كـ: {ءأَنْذَرْتَهُمْ}، و{ءَأَقْرَرْتُمْ}	ذكر الوجهين: الإبدال والتسهيل
13	ورش	إبدال الثانية حرف مدّ إذا اتفقت الهمزتان في الحركة من كلمتين كـ: {جَاءَ أَمْرُنَا}، و{النِّسَاءِ إلآ}، و{أولياء أولئك}	اقتصر على التسهيل بين بين
14	هشام	الإدخال مع التحقيق في المختلفتين بالفتح والكسر من كلمة في المواضع السبعة	ذكر الوجهين: الإدخال وعدمه في غير المواضع السبعة

		المعلومة إلا موضع فصّلت فله تسهيل الثانية منهما مع الإدخال، وأما في غير هذه المواضع السبعة فبالتحقيق من غير إدخال بما في ذلك لفظ {أئمّة} حيث ما وقع	
15	هشام	كحفص في {أؤنبئكم} في آل عمران، وكقالون في {أءنزل} في ص، و {أءلقي} في القمر.	ذكر وجهين، الأول: التحقيق مع الإدخال في الثلاثة، الثاني: كحفص في موضع آل عمران، وكقالون في الباقي
16	قالون	الإدخال في {أؤشهدوا} في الزخرف.	ذكر الوجهين: الإدخال وعدمه
17	ابن ذكوان	{أئذا ما مت} في مريم بهمزتين محققتين كالجماعة	قطع بهمزة واحد، وأخبر أنّ النقاش عن الأخفش قال بهمزتين
18	الدوري أبي عمرو	لا إدخال عن الدوري في {أؤنبّئكم} بآل عمران، وبالإدخال في: {ءأنزل}، و {ءألقي}.	اقتصر على عدم الإدخال في المواضع الثلاثة

19	ورش، والبزي، والدوري	نحو {يشاء إلى} بإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة	ذكر الوجهين: التسهيل والإبدال
20	قالون	{لأهب} في مريم بالهمز	ذكر الوجهين: التحقيق عن أبي نشيط، والإبدال عن الحلواني
21	السوسي	{اللاء} بالتسهيل في الوصل، وبإبدالها ياءً ساكنة في الوقف.	اقتصر على الإبدال في الحالين
22	خلف	التوسط في {شيء}، و{شيئا} في الوصل.	اقتصر على السكت في الوصل
23	هشام وخلاد	الإبدال مع الإدغام في الوقف على الهمز المتطرف بعد واو وياء أصليتين نحو: {شيء}، و{لتنوء}.	اقتصر على النقل عند الوقف
24	خلاد	لا سكت على الساكن قبل الهمزة مطلقا	ذكر السكت على "أل" ولم يقرأ بالسكت مطلقا من طريق التيسير
25	حمزة	لا سكت على الساكن المفصول	ذكر الوجهين: السكت وعدمه عن خلف.
26	خلاد	النقل عند الوقف على "ال"	ذكر الوجهين: النقل والسكت

27	خلاد	تعيّن تغيير الهمزة إذا توسّطَتْ بزائد	ذكر الوجهين: الوقف بتغيير الهمزة وتحقيقها
28	خلف	امتناع تغيير الهمزة إذا توسّطَتْ بزائد	ذكر الوجهين: الوقف بتغيير الهمزة وتحقيقها
29	خلف	عدم مراعاة الوقف على المرسوم.	اقتصر على الوقف بالمرسوم
30	حمزة	لا يوقف على مذهب الاخفش	ذكر مذهب الأخفش في نحو {مُسْتَهْزِءُونَ} دون ما كان في نحو: {سُئِلَ}
31	خلف	{مستهزءون} ونحوه، بالتسهيل عند الوقف، وكذا في نحو: {الخاطئين}	ذكر الأوجه الثلاثة
32	خلاد	{مستهزءون} ونحوه، بالحذف عند الوقف، وكذا في نحو: {الخاطئين}	ذكر الأوجه الثلاثة
33	هشام وخلاد	التسهيل مع الروم بالمد والقصر عند الوقف على نحو {السماء} المكسور والمضموم الآخر، والإبدال في المفتوح الآخر	اقتصر على الإبدال مطلقا

34	خلف	في نحو {السماء} يقف بالإبدال مع المد	أجاز الإبدال مع المد والقصر جميعاً
35	هشام وخلاد	في نحو {بَدَأَ}، و{يَبْدَأُ} و{شاطِئِ} بالتسهيل مع الروم في المضموم والمكسور، وبالإبدال في المفتوح	اقتصر على الإبدال مطلقا
36	خلف	النقل عند الوقف على {هُزْؤًا}، و{كُفُؤًا}.	اقتصر على إبدال الهمزة فيهما واواً عند الوقف
37	ورش	الابتداء بهمزة الوصل عند النقل كـ: {الأنفال}، و{الآخرة}	ذكر الوجهين: الابتداء بهمزة الوصل أو باللام
38	الدوري أبي عمرو	عدم الإدغام الكبير مع تحقيق الهمز المفرد	أطلق الإدغام الكبير عن أبي عمرو
39	السوسي	الإدغام {التوراة ثم} في الجمعة، و{الزكاة ثم} في البقرة	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
40	السوسي	الوجهان في {طلّقكن} في التحريم واختار الإدغام.	ذكر الوجهين وقال بأنه قرأ بالإدغام
41	الدوري	في نحو {يغفرلكم} و{واصبر	ذكر الوجهين: الإدغام

	أبي عمرو	لحكم} بالإدغام	والإظهار
42	ابن ذكوان	الإظهار في {ولقد زينا} في الملك	ذكر الإظهار عن النقاش عن الأخفش، والإدغام عن غيره
43	خلاد	الإدغام في {بل طبع} في النساء.	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار، واختار الإدغام
44	ابن كثير	الإظهار في {يعذب من يشاء} في البقرة	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
45	خلاد	{اركب معنا} في هود بالإدغام	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
46	قالون والبزي	{اركب معنا} في هود بالإظهار	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
47	شعبة	الوجهان: الإدغام والإظهار في {يلهث ذلك} في الأعراف	اقتصر على الإدغام
48	قالون	{يلهث ذلك} في الأعراف بالإظهار	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
49	ورش	الإظهار في {ن والقلم} في سورة ن	ذكر الوجهين: الإدغام والإظهار
50	السبعة	{تأمنا} في يوسف بالإشمام مع الإدغام	اقتصر على الإخفاء

51	قالون	الفتح في {التوراة}	ذكر الوجهين: الفتح والإمالة
52	ورش	التقليل في ذوات الهاء في رؤوس الآي، نحو: {ضحاها}، و{تلاها}	اقتصر على الفتح
53	السوسي	تغليظ اللام في نحو: {نرى الله}، و{سيرى الله}.	سكت عن حكم اللام مما يقتضي الترقيق
54	ابن ذكوان	الفتح في {عمران}، و{الإكرام}، و{إكراههن}.	اقتصر على الإمالة في المواضع الثلاثة
55	قالون	الفتح في {هَارٍ} في التوبة	اقتصر على الإمالة
56	ابن ذكوان	الإمالة في {المحرابَ} غير المجرورة	ذكر الوجهين: الفتح والإمالة
57	ابن ذكوان	الإمالة في {زاد} مطلقاً كيفما وقع.	ذكر الوجهين عدا الموضع الأول في البقرة: {فزادهم} فذكر الإمالة فيه وجها واحدا
58	خلاد	الفتح في {آتيك} بالنمل	ذكر الوجهين: الفتح والإمالة
59	خلاد	الفتح في {ضعافاً} بالنساء	ذكر الوجهين: الفتح والإمالة

60	خلاد	الإمالة في المكرر كـ{الأشرار}، {الأبرار} .	اقتصر على التقليل
61	قالون	فتح (ها) و(يا) في {كهيعص} بمريم	اقتصر على التقليل فيهما
62	أبو عمرو	إمالة (ها) دون (يا) في {كهيعص} في مريم	ذكر الوجهين: إمالة الياء وفتحها للسوسي
63	السوسي	{رأى} بإمالة الهمزة دون الراء قبل محرك، وفتحهما قبل ساكن في نحو {رأى القمر}	ذكر الوجهين في إمالة الراء وفتحها قبل محرك. وذكر فتحهما وإمالتهما قبل ساكن
64	السوسي	الفتح في {نأى} في الإسراء وفصلت.	ذكر الوجهين وأشار إلى الإمالة بصيغة التضعيف
65	الدوري أبي عمرو	الإمالة في {الناس} المجرورة	ذكر الوجهين: الفتح والإمالة، ونص على قراءته بالإمالة على الفارسي
66	الكسائي	إمالة هاء التأنيث مطلقاً سوى الألف	ذكر الوجهين: مذهب الإطلاق ومذهب التخصيص، وقرأ بالأوّل واختاره.
67	الدوري	الفتح في {يواري} و{أواري}	ذكر الإمالة من طريق

	الكسائي	في المائدة	الضرير عن الدوري الكسائي
68	ورش	التفخيم في {حيران}	اقتصر على الترقيق
69	ورش	ترقيق اللام في نحو: {فَصْلَ} عند الوقف	ذكر الوجهين: التغليظ والترقيق
70	البزي	بالحذف وقفاً في نحو {ممه}	اقتصر على الوقف بالهاء
71	قنبل	{عندي أولم} في القصص بالفتح	اقتصر على الإسكان
72	البزي	بالإسكان في {ولي دين} في الكافرون	ذكر الوجهين وأخبر أنّ الإسكان هو المشهور، وبه يأخذ.
73	قنبل	إثبات الياء في {بالواد} في الفجر	ذكر الوجهين: الإثبات والحذف في الوقف
74	قنبل	الحذف الياء في {نرتع} بيوسف	ذكر الوجهين: الإثبات والحذف في الحالين
75	ابن ذكوان	{تسألني} في الكهف بإثبات الياء في الحالين	ذكر الوجهين: الإثبات والحذف في الحالين بخلاف عن الأخفش
76	السوسي	بالحذف في الحالين في {فبشر عباد} في الزمر	اقتصر على فتح الياء وصلاً وذكر الخلاف في الوقف

77	هشام	الإثبات في الحالين في {كيدوني} بالأعراف.	ذكر الوجهين: الحذف والإثبات في الحالين
78	أبو عمرو، وحفص	{آتان} في النمل بالاثبات وقفاً	ذكر الوجهين: الحذف والإثبات في الوقف
79	قالون	{آتان} في النمل بالحذف وقفا	ذكر الوجهين: الحذف والإثبات في الوقف
80	هشام	الفتح في {أرهطي أعزّ} في هود.	اقتصر على الإسكان
81	الدوري أبي عمرو	الإسكان في {بارئكم} وأخواتها	ذكر الوجهين: الإسكان والاختلاس، ونص على قراءته بالإسكان على الفارسي
82	ابن ذكوان	{إبراهيم} بالياء في في جميع القرءان	قرأ بالوجهين: بالياء وبالألف في البقرة خاصة
83	خلاد	{يبصط} في البقرة، و {بصطة} في الأعراف بالسين فيهما.	ذكر الوجهين: السين والصاد
84	حفص	{يبصط} في البقرة و {بصطة} في الأعراف بالصاد فيهما.	اقتصر على السين فيهما
85	حفص	{المصيطرون} في الطور بالصاد	ذكر الوجهين: السين والصاد
86	البزي	عدم تشديد التاء في {كنتم	ذكر الوجهين: التشديد

		تمنون} بآل عمران، و{فظلتم تفكهون} بالواقعة	والتخفيف
87	البزي	في {شركائي} في النحل بالهمز كالجماعة،	ذكر الوجهين: بالهمز وبغيره (شُرَكَايَ)
88	البزي	بالياء على الغيب في {لِتُنذِرَ} بالأحقاف	ذكر الوجهين: التاء والياء
89	هشام	{لا تحسَبَنَّ} بتاء الخطاب في قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا} في آل عمران	اقتصر على ياء الغيب عن أبي الفتح
90	هشام	{قال أتحاجّوني} في الأنعام بتخفيف النون	ذكر الوجهين: التخفيف والتشديد
91	هشام	{هِئْتَ لَكَ} في يوسف بفتح التاء	ذكر الوجهين: ضم التاء وفتحها، وأشار إلى الضم بصيغة التضعيف
92	هشام	{كِسْفاً} في الروم بإسكان السين	ذكر الوجهين: إسكان السين وفتحها
93	هشام	{لمّا متاع} في الزخرف بالتخفيف	ذكر الوجهين: تخفيف الميم وتشديدها
94	هشام	{يكون دولةٌ} في الحشر بالتأنيث والرفع	ذكر الوجهين في "يكون": بالتاء على التأنيث وبالياء

			على التذكير وأشار إلى ضعف وجه الياء
95	شعبة	{قال آتوني} في الكهف بوصل الهمزة	ذكر الوجهين: وصل الهمزة وقطعها
96	شعبة	{انشزوا} معاً في الحديد بكسر الشين	ذكر الوجهين: كسر الشين وضمها
97	شعبة	{المنشئات} في الرحمن بكسر الشين	ذكر الوجهين: كسر الشين وضمها
98	قالون	الوجهان (الحذف والإثبات) في {أنا} قبل همزة مكسورة.	اقتصر على الإثبات
99	حفص	{سلاسلا} في الإنسان بإثبات الألف عند الوقف.	اقتصر على الحذف عن أبي الفتح
100	ابن ذكوان	{وليجزين} في الإسراء بالنون	اقتصر على النون عن النقاش عن الأخفش وقطع بتوهيمه
101	ابن ذكوان	{وإنَّ إلياس} في الصافات بوصل الهمزة	ذكر الوجهين: الوصل والقطع، وأخبر بأنه قرأ بالوصل على الفارسي عن النقاش عن الأخفش

102	ابن ذكوان	{قليلا ما يؤمنون} و{قليلاً ما يذكرون} في الحاقة بتاء الخطاب	ذكر الوجهين: الياء، والتاء، وأخبر أنه قرأ على الفارسي بالتاء
103	ابن ذكوان	{برحمة ادخلوا} في الأعراف، و{خبيثة اجتثت} في إبراهيم بكسر التنوين في أول الساكنين	ذكر الوجهين: بكسر التنوين وضمه، وأخبر أنه قرأ عن النقاش عن الأخفش بالكسر
104	حفص	{ضعفٍ} و{ضُعْفا} في المواضع الثلاثة من سورة الروم بفتح الضاد	ذكر الوجهين: الفتح والضم
105	الكسائي	{يطمثهن} في الرحمن بضم الميم في الكلمة الأولى دون الثانية	ذكر الوجهين عن أبي الحارث
106	البزي	التكبير من دون تهليل من أول الضحى إلى أوّل الناس	اختار التكبير من آخر الضحى

خاتمة الكتاب

وفي خاتمة الكتاب أنوّه إلى أنّ عملي هذا غايته تَحرِير الأوجه التي ثبتت بالأداء عن الحافظ أبي عمرو الداني في القراءات السبع من طرق كتابه «التيسير في القراءات السبع» معتمداً على الخلاف الثابت والمقروء به من طريق «الشاطبية» لشهرتها عند أهل الأداء المتأخرين والمعاصرين ، والذي حملني على هذا التأليف منزلة كتاب «التيسير» ومؤلّفه عند أهل الأداء المتأخرين لا سيما المغاربة منهم مع إمكانية الإقراء بما حُرّرَ من طرق «التيسير» لكونها من ضمن طرق «الشاطبية» و«النشر»، وما هو إلاّ جهدُ مقلّ لا أدّعي الكمال والإصابة فيه، إذ يكفيني شرف المسعى. أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل طلاب العلم، وصلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

أهمّ المصادر :

الكتاب	المؤلّف	الطبعة
النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	طبعة دار الكتب العلمية
غاية النهاية في طبقات القراء	ابن الجزري	طبعة دار الكتب العلمية
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع	شمس الدين السخاوي	دار الجيل - بيروت -
نيل الابتهاج بتطريز الديباج	أحمد بابا التنبكتي	منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس
شرح الدرر اللوامع	المنتوري	مطبعة النجاح الجديدة
التيسير في القراءات السبع	أبو عمرو الداني	تحقيق حاتم الضامن
جامع البيان في القراءات السبع	أبو عمرو الداني	طبعة الشارقة الإمارات
التعريف في اختلاف الرواة عن نافع	أبو عمرو الداني	مطبعة وراقة الفضيلة
المفردات	أبو عمرو الداني	دار الصحابة
مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري	أبو عمرو الداني	دار البشائر
مفردة عبد الله بن كثير المكي	أبو عمرو الداني	دار البشائر

الإدغام الكبير	أبو عمرو الداني	طبعة عالم الكتب
الفتح والإمالة	أبو عمرو الداني	تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة الغمري
الدرّ النثير والعذب المنير في شرح التيسير	أبو محمد المالقي	دراسة وتحقيق د. محمد بوطربوش –منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية –
معرفة القراء الكبار	الذهبي	مؤسسة الرسالة
برنامج التجيبي	القاسم ابن يوسف التجيبي السبتي	الدار العربية للكتاب
معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني	الدكتور عبد الهادي حميتو	مطبعة الوفاء
معجم حفاظ القرءان عبر التاريخ	الدكتور محمد سالم محيسن	دار الجيل
التذكرة في القراءات الثمان	طاهر ابن غلبون	طبعة راسم للرعاية والإعلان
الإقناع في القراءات السبع	ابن الباذش	مطابع جامعة أم القرى
تلخيص العبارات	ابن بلّيمة	دار القبلة للثقافة الإسلامية –جدة–

كتاب التجريد لبغية المريد	ابن الفحام	دار عمار
التبصرة في القراءات السبع	مكي القيسي	الدار السلفية -الهند-
الإرشاد في القراءات السبع عن الأئمة السبعة	أبو الطيّب عبد المنعم بن غلبون	تحقيق د. باسم بن حمدي بن حامد السيد.
الجامع للأداء روضة الحفاظ	موسى بن إسماعيل المعدَّل	دار ابن حزم
العنوان في القراءات السبع	أبو طاهر	عالم الكتب -بيروت-
الكافي في القراءات السبع	ابن شريح	دار الكتب العلمية
كتاب السبعة في القراءات	ابن مجاهد	دار المعارف بمصر
فتح الوصيد في شرح القصيد	أبي الحسن السخاوي	مكتبة الرشد
تحبير التيسير في القراءات العشر	ابن الجزري	دار الفرقان للنشر والتوزيع
مسائل في القراءات	محمد الكناني القيجاطي	دار الأمان للنشر والتوزيع
كنز المعاني في شرح حرز الأماني	الجعيري	طبعة وزارة الأوقاف المغربية
إبراز المعاني	أبو شامة	طبعة كلية القرءان الكريم

حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع	أبو القاسم بن فيرّه الشاطبيّ	تحقيق محمد تميم الزعبي – مكتبة دار الهدى –
الوافي في شرح الشاطبية	عبد الفتاح القاضي	مكتبة السوادي للتوزيع
إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع	محمد يحيى شريف	منشورات سيرتا

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدّمة الكتاب:............ 05
النظم............ 07
شرح النظم............ 16
مقدّمة............ 16
باب البسملة بين السورتين............ 22
باب ميم الجمع وهاء الكناية............ 26
باب المدّ والقصر............ 31
باب الهمزتين من كلمة ومن كلمتين............ 39
باب الهمز المفرد............ 52
باب السكت والوقف على الهمزة............ 57
باب النقل............ 72
باب الإدغام الكبير والصغير............ 74
باب الفتح والإمالة............ 85
باب الراءات............ 104
باب اللامات............ 106
باب الوقف على المرسوم وباب ياءات الإضافة والزوائد............ 109
باب فرش الحروف............ 120

باب التكبير 147
الخاتمة 150
جدول المسائل المحرّرة من طريق كتاب «التيسير» 151
جدول الأوجه التي ذُكرت في كتاب «التيسير» وهي ليست من طرقه..... 163
خاتمة الكتاب 177
أهمّ المصادر 178
فهرس الموضوعات 182

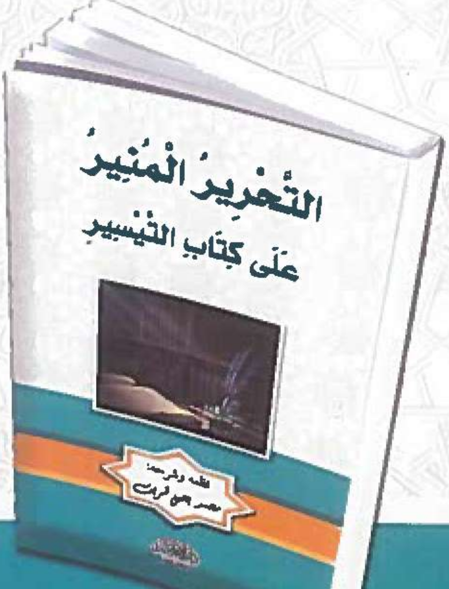
التَّحْرِيرُ الْمُنِيرُ
عَلَى كِتَابِ التَّيْسِيرِ
نظمه وشرحه:

ISBN: 978-9931-769-81-1

تم الطبع بدار الإمام مالك
للهاتف : 25 71 31 0661